

كتب السنة الصحيحة

والمقارنة بينها

الحسين عبدالغني أبو الحسن أحمد

بسم الله الرحمن الرحيم



كتب السنة الصحيحة والمقارنة بينها
بحث مقدم للسنة التمهيدية للماجستير

إعداد

الطالب / الحسين عبدالغني أبو الحسن أحمد

إشراف

أ. د / رفعت فوزي عبد المطلب

.. المقدمة..

الحمد لله مستحق الحمد ووليه، و صلواته على خيرته من خلقه و صفيه، نبينا محمد خاتم الرسل، المبعوث بأفضل الأديان والملل، وعلى مجيبي دعوته، ومصدقني كلمته، المتبعين لشريعته، والمتمسكين بسنته، وعليه وعليهم أفضل السلام، ومتتابع الرحمة والإكرام.

وبعد:

الحمد لله الذي أتم علينا نعمه بحفظ دينه لعباده بقوله سبحانه: ((إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ))¹ واختار له خيرته من خلقه ومصطفاه من عباده محمد ﷺ فنعلم الناس خير علم وفهمهم خير فهم وأختار الله لحمل صحيح العلم الذي هدى الله الناس إليه أعلاماً بشر بهم المصطفى ﷺ منذ بعثته فعن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين ».²

ومن هؤلاء أصحاب هذا البحث الأجلاء وحملة سنة نبينا الأتقياء الأصفياء منهم: مالك أنس وابن خزيمة وابن حبان وأبو عبد الله الحاكم الإمام الحافظ عبد الله ابن الجارود وأبو نعيم الأصفهاني وأبو عوانة الأسفرايني رحمهم الله تعالى - هؤلاء هم من سنتناولهم في هذا البحث وقد خصصت لكل إمام من الأئمة فصل بمبحثان ومطلب أو اثنين لكل مبحث سرت فيه بالترقيم لا التبويب (أولاً، ثانياً... إلخ) ولقد خالفت منهجي البحثي في أبو عوانة الأسفرايني يسيراً جداً لقله من تناوله في هذا الباب وتحدثت عنه إجمالاً من حيث السيرة الذاتية ومنهجه في كتابه ولعله يكون موضوعي في رسالة الماجستير أو الدكتوراة بحثاً وتفصيلاً أن قدر الله وكان في العمر بقية.

¹ _ سورة الحجر (15).

² _ أخرجه ابن عساكر (38/7). وأخرجه أيضاً: ابن عدى (79/2)، ترجمة 302 بقية بن الوليد، والبيهقي (209/10، رقم 20700).

ولقد جعلت في كل مبحث مطلب يشمل ما يلي:

المطلب الأول (حياة المؤلف)

وفيه:

أولاً: نسب المؤلف ومولده ووفاته.

ثانياً: رحلاته في طلب العلم وذكر بعض شيوخه.

ثالثاً: تلامذته.

رابعاً: كتبه ومصنفاته.

خامساً: ثناء العلماء عليه وعلى مصنفاته.

المطلب الثاني: كتابه الصحيح:

وفيه:

أولاً: بيان الاسم الكامل لكتابه سبب تأليفه للكتاب إن وجد.

ثانياً: أقوال العلماء في الثناء على كتابه.

ثالثاً: التقاسيم والأنواع التي رتب عليها كتبهم وعدد أحاديثه.

رابعاً: منهجه وشروطه في الكتاب.

هذا وأسأل الله عزوجل أن يجعله خالصاً لوجه الكريم، وأن يجعله في ميزان حسناتنا، كما أشكر

أساتذتي الذين دفعونا إلى طلب العلم، أسأل الله عزوجل أن يجزيهم عني خيراً.

وصلى اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الفصل الأول

الموطأ

للإمام أبي عبد الله مالك بن أنس رحمه الله

(93 - 179 هـ)

((ما ظهر على وجه الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك)) 1

المبحث الأول

((لمحات من سيرته رحمه الله))

المطلب لأول

حياة المؤلف

أولاً:(نسب المؤلف ومولده ووفاته):

مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي الحميري، أبو عبد الله المدني الفقيه (إمام دار الهجرة) 2 العالم المحدث الحجة صاحب المذهب المالكي ولد رحمه الله على الأصح في سنة ثلاث وتسعين، عام موت أنس بن مالك رحمه الله خادماً رسول الله ﷺ ونشأ في صون ورفاهية وتحمل 3 وقد حملت به امه ثلاث سنوات وقيل سنتان 4 هذا وقد بشر النبي ﷺ بمولده فعن أبي هريرة يبلغ به النبي ﷺ قال: (ليضربن الناس أكباد الإبل في طلب العلم، فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة) 5.

1- شرح الإمام الزرقاني على الموطأ (ج1/8) و (تزيين الممالك بمنابح الإمام مالك) للسيوطي. المطبوع مع المدونة الكبرى ص 43.

2- سير أعلام النبلاء (8 / 48) وموسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله (3 / 209).

3- سير أعلام النبلاء (8 / 49).

4- انظر " ترتيب المدارك " 1 / 111، والوفيات 4 / 137، والعبر 1 / 272، والانتقاء ص 12.

5- أخرجه أحمد 2 / 299، والترمذي (2682)، وابن حبان (2308)، والحاكم 1 / 91، والبيهقي: 1 / 386

كلهم من حديث سفيان بن عيينة، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ورجاله

توفي: صبيحة أربع عشرة من ربيع الأول، سنة تسع وسبعين ومائة، عن عمر ناهز ست وثمانو سنة¹فصلى عليه: الأمير عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي؛ ولد زينب بنت سليمان العباسية، ويعرف بأمه²

قال القاضي عياض: الصحيح وفاته في ربيع الأول، يوم الأحد، لتمام اثنين وعشرين يوماً من مرضه³ وغسله: ابن أبي زنبر، وابن كنانة، وابنه يحيى وكاتبه حبيب يصبان عليهما الماء، ونزل في قبره جماعة وأوصى أن يكفن في ثياب بيض، وأن يصلى عليه في موضع الجنائز فصلى عليه الأمير المذكور.

ثانياً:

(رحلته في طلب العلم وذكر بعض شيوخه):

طلب مالك العلم وهو ابن بضع عشرة سنة، وتأهل للفتيا، وجلس للإفادة وله إحدى وعشرون سنة، وحدث عنه جماعة وهو حي شاب طري، وقصده طلبه العلم من الأفاق في آخر عهد أبي جعفر المنصور، وما بعد ذلك، وازدحموا عليه في خلافة الرشيد، إلى أن مات. وقد حمل عليه كثير من العلماء حديث النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه عنه أبو هريرة قال "ليضربن الناس أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة"⁴ ومعناه: ما دام المسلمون يطلبون العلم لا يجدون أعلم من عالم المدينة⁵، ولم يكن بالمدينة عالم من بعد التابعين يشبه مالكا في العلم والفقه والجلالة والحفظ، فقد كان بها بعد

ثقات، إلا أن ابن جريج وأبا الزبير مدلسان، وقد عنعنا، وأعله الامام أحمد بالوقف، كما ذكره ابن قدامة في "المنتخب" ومع ذلك فقد حسنه الترمذي، وصححه ابن حبان والحاكم ووافقه الذهبي.

1- " ترتيب المدارك " 1 / 111.

2- سير أعلام النبلاء (8 / 130).

3- " ترتيب المدارك " 1 / 237.

4- سبق تخريجه ص 2.

5- نقل الذهبي في السير (57/8) هذا المعنى عند أبي المغيرة المخزومي .ومن العلماء من حمل معناه على أوسع من ذلك زماناً من لدن الصحابة والتابعين بعدهم.

الصحابه مثل سعيد بن المسيب والفقهاء السبعة والقاسم وعكرمة ونافع وطبقتهم، ثم زيد بن أسلم، وابن شهاب، وأبي الزناد ويحيى بن سعيد، وصفوان بن سليم، وربيعه بن أبي عبد الرحمن وطبقتهم، فلما تفتانوا اشتهر ذكر مالك بها وابن أبي ذئب وعبد العزيز بن الماجشون وسليمان ابن بلال وفليح بن سليمان والدراوردي وأقراهم، فكان مالك هو المقدم فيهم على الإطلاق، والذي تضرب إليه آباط الإبل من الآفاق¹.

وقد أقر له بالعلم والفضل كثير من العلماء وحتى الحكام قال له أبو جعفر المنصور " والله لئن بقيت لأكتبن قولك كما تكتب المصاحف، ولأبعثن به إلى الآفاق، فلأحملهم عليه².

وكان زاهداً في أعطيات الحكام، خاصه إذا كانت لصفه عما يقتنع به من الآراء . فقد قدم المهدي إلى المدينة، فبعث إلى مالك بألفي دينار أو بثلاثة آلاف دينار، ثم أتاه الربيع بعد ذلك فقال: إن أمير المؤمنين يجب أن تعادله³ إلى مدينة السلام، فقال: قال النبي " ﷺ المدينة خير لهم لو كانوا يعملون " ⁴ والمال عندي على حاله⁵.

وكان لا يبذل العلم إلا لمن طلبه وسعى إليه، ولا يقرأ بنفسه على الناس بل هم يقرأون عليه ويتضح ذلك عندما طلب منه الخليفة العباسي المهدي أن يأتي ليعلم أولاده هارون وموسى فأعذر عن ذلك قائلاً: " يا أمير المؤمنين العلم يؤتي أهله "، فقال - المهدي - صدق مالك، صيرا إليه، فلما صارا إليه قال له مؤدبهما: اقرأ علينا، فقال: إن أهل المدينة يقرؤون على العالم، كما يقرأ الصبيان على المعلم، فإذا أخطئوا أفتاهم، فرجعوا إلى المهدي فبعث إلى مالك فكلمه فقال: سمعت ابن شهاب يقول: جمعنا هذا العلم في

1 - المصدر السابق ص 58.

2 - المصدر السابق ص 61-62.

3 - أي تكون له عديلاً في الحمل وتصاحبه في سفره الى بغداد.

4 - أخرجه مالك في الموطأ (2 / 787 ، 888) والبخاري (4 / 78 ، 80) ومسلم (1388) من

حديث سفيان بن أبي زهير.

5 - سير أعلام النبلاء (63/8) .

الروضة من رجال وهم يا أمير المؤمنين: سعيد بن المسيب وأبو سلمة وعروة
وسالم. وسمى رجالاً. ثم قال كل هؤلاء يقرأ عليهم ولا يقرؤون فقال المهدي: في هؤلاء قدوة
صيروا إليه فاقروا عليه ففعلوا¹.

وسأل هارون الرشيد مالكا وهو في منزله ومعه بنوه أن يقرأ عليهم قال: ما قرأت على أحد منذ
زمن وإنما يقرأ على فقال: أخرج الناس حتى أقرأ أنا عليك، فقال: إذا منع العام لبعض الخاص،
لم ينتفع الخاص، وأمر معن بن عيسى فقرأ عليه² وكان مجلسه مجلس وقار وحلم وكان رجلاً
مهيباً نبيلاً ليس في مجلسه شيء من المرء واللفظ ولا رفع صوت وكان الغرباء يسألونه عن
الحديث فلا يجيب إلا في الحديث بعد الحديث، وربما أذن لبعضهم أن يقرأ عليه، وكان له كاتب
قد نسخ كتبه يقال له حبيب³

يقرأ للجماعة ولا ينظر أحد في كتابه ولا يستفهم هيبة لملك وإجلالاً له، وكان حبيب إذا قرأ
فأحطاً فتح عليه مالك وكان ذلك نادراً ما يحدث ولم يكن من منهجه الإكثار من التحديث،
قال ابن وهب: سمعت مالكا يقول: ما أكثر أحد قط فأفلق .

وعنه قال:

سمعت مالكا يقول: "إعلم أنه فساد عظيم أن يتكلم الإنسان بكل ما يسمع"

أخذ مالك رحمه الله العلم عن إبراهيم بن أبي عبلة المقدسي وإبراهيم بن عقبة وإسحاق بن عبد
الله بن أبي طلحة وإسماعيل بن أبي حكيم وأيوب بن أبي تيممة السخيتاني وأيوب بن حبيب الزهري
وثور بن زيد الدبلي وجعفر بن محمد الصادق وحמיד بن قيس المكي الأعرج وحמיד الطويل
وحبيب بن عبد الرحمن وداود بن الحصين وربيعة بن أبي عبد الرحمن وزياد بن أبي زياد مولى ابن
عياش وزياد بن سعد وزيد بن أسلم وزيد بن أبي أنيسة وزيد بن رباح وسالم أبي النضر وسعد
بن إسحاق بن كعب بن عجرة وسعيد بن أبي سعيد المقبري وسعيد بن عمرو بن شرحبيل بن

1 - المصدر السابق ص 64، 63.

2 - سير اعلام النبلاء (66 / 8).

3 - هو أبو محمد حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك بن أنس قال عنه الإمام أحمد ليس بثقة وقال ابن معين كان
حبيب (يقرأ على مالك وكان يخطف) يسرع (بالناس يصفح ورقتين ثلاثاً قال يحيى: وكان يحيى بن بكير سمع
من مالك بعرض حبيب وهو شر العرض وأتمه أبو داود بالكذب. وقال ابن حبان: كان يروي عن الثقات الموضوعات:
وقال النسائي: أحاديثه كلها موضوعة عن مالك وغيره، انظر هامش السير (65 / 8).

سعيد بن سعد بن عبادة وأبي حازم سلمة بن دينار المدني وسمى مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وسهيل بن أبي صالح وشريك بن عبد الله بن أبي نمر وصالح بن كيسان وصفوان بن سليم وصيفى مولى أبي أيوب وضمرة بن سعيد المازني وطلحة بن عبد الملك الأيلى وعامر بن عبد الله بن الزبير وعبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وعبد الله بن دينار وأبي الزناد عبد الله بن ذكوان وعبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك وأبي طوالة عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر وعبيد الله بن عبد الرحمن (يقال: إنه ابن أبي ذباب)

وعبد الله بن الفضل الهاشمي وعبد الله بن يزيد بن هرمز وعبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان وعبد ربه بن سعيد الأنصاري وعبد الرحمن بن حرمة الأسلمي وعبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وعبد الكريم بن مالك الجزري وأبي أمية عبد الكريم بن أبي المخارق البصرى وعبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف وعبيد الله بن أبي عبد الله الأغر وعطاء الخراساني وعلقمة بن أبي علقمة وعمرو بن أبي عمرو مولى المطلب وعمرو بن مسلم بن عمارة بن أكيمة الليثي وعمرو بن يحيى بن عمارة المازني والعلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب والفضيل بن أبي عبد الله وقطن بن وهب وكثير بن زيد الأسلمي وكثير بن فرقد ومحمد بن أبي أمامة بن سهل بن حنيف ومحمد بن أبي بكر الثقفي ومحمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ ومحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة وأبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل وأبي الرجال محمد بن عبد الرحمن الأنصاري ومحمد بن عمارة بن عمرو بن حزم ومحمد بن عمرو بن حلحلة ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري ومحمد بن المنكدر ومحمد بن يحيى بن حبان

ومخرمة بن سليمان ومسلم بن أبي مريم والمسور بن رفاعة القرظي وموسى بن أبي تميم وموسى بن عقبة وموسى بن ميسرة مولى بني الدليل وأبي سهيل نافع بن مالك (عمه)

ونافع مولى ابن عمر ونعيم بن عبد الله المجرم وهاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص وهشام بن عروة وهلال بن أبي ميمونة ووهب بن كيسان ويحيى بن سعيد الأنصاري ويزيد بن رومان ويزيد بن زياد بن أبي زياد مولى ابن عياش ويزيد بن عبد الله بن خصيفة ويزيد بن عبد الله بن قسيط ويزيد بن عبد الله بن الهاد ويونس بن يوسف بن حماس وأبي بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب وأبي بكر بن نافع مولى ابن عمر وأبي الزبير المكي وأبي عبيد (حاجب

سليمان بن عبد الملك (وأبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل الأنصارى وعائشة بنت سعد بن أبي وقاص 1.

1- تهذيب الكمال ترجمة مالك بن انس رضي الله عنه وذكر من اخذ عنهم العلم.

ثالثاً:(تلامذة الإمام مالك):

حدّث عنه خلق من الأئمة، منهم السفينان، وشعبة، وابن المبارك، والأوزاعي، وابن مهدي، وابن جريج، والليث، والشافعي والزهري شيخه، ويحيى بن سعيد الأنصاري وهو شيخه، ويحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن يحنى الأندلسي، ويحيى بن يحيى النيسابوري.

ومن أشهر من روى عنه أيضاً: عبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن وهب، ومعن بن عيسى القزاز، وداود بن أبي زنبير، وابنه سعيد، وأبو بكر وإسماعيل ابنا أبي أويس، وعبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون، وعبد الله بن عبد الحكم المصري، والليث بن سعد من أصحاب مالك وعلى مذهبه ثم اختار لنفسه، وابن المعدل، وغيرهم¹.

رابعاً:(كتب الإمام مالك):

ذكر الذهبي² لمالك رحمه الله المصنفات التالية سوى الموطأ وهي:

- 1 - رسالة في القدر، كتبها إلى ابن وهب وإسنادها صحيح³.
- 2 - مؤلف في النجوم ومنازل القمر، رواه سحنون، عن ابن نافع الصائغ عنه مشهور⁴.
- 3 - رسالة في الأقضية مجلد، رواية محمد بن يوسف بن مطروح عن عبد الله بن عبد الجليل⁵.

¹ - سير أعلام النبلاء (8 / 51-54).

² - سير أعلام النبلاء (8 / 87-90).

³ - قال القاضي عياض في ترتيب المدار (204/1) بعد أن أورد سنده فيه: وهذا سند صحيح مشهور الرجال وكهلم ثقات.

⁴ - قال القاضي عياض: وهو كتاب جيد مفيد جداً قد اعتمد الناس عليه في هذا الباب وجعلوه أصلاً وعليه اعتمد أبو محمد عبد الله بن مسرور الفقيه القروي في تأليفه في هذا الباب. المصدر السابق

⁵ - قال القاضي عياض: وهو مؤدب مالك بن أنس.

- 4 - رسالة إلى أبي غسان محمد بن مطرف **1**.
- 5 - رسالة أداب إلى الرشيد إسنادها منقطع، قد أنكرها إسماعيل القاضي وغيره، وفيها أحاديث لا تعرف. قلت الذهبي وهذه الرسالة موضوعة، وقال القاضي الأبهري: فيها أحاديث لو سمع مالك من يحدث بها لأدبه **2**.
- 6 - جزء في التفسير يرويه خالد بن عبد الرحمن المخزومي، يرويه القاضي عياض عن أبي جعفر أحمد بن سعيد عن أبي عبد الله محمد بن الحسن المقرئ عن محمد بن علي المصيبي عن أبيه بإسناده **3**.
- 7 - كتاب " السر " من رواية ابن القاسم عنه، رواه الحسن بن أحمد العثماني عن محمد بن عبد العزيز بن وزير الجروي عن الحارث بن مسكين عنه.
- قال الذهبي (هو جزء واحد سمعه أبو محمد بن النحاس المصري من محمد بن بشر العكري، حدثنا مقدم بن داود الرعيبي، حدثنا الحارث بن مسكين، وأبو زيد بن أبي الغمر قالوا: حدثنا ابن القاسم **4**).
- 8 - رسالة إلى الليث في إجماع أهل المدينة معروفة **5** أما ما نقل عن كبار أصحابه من المسائل والفتاوي والفوائد فشيء كثير، ومن كنوز ذلك " المدونة " و " الواضحة " وأشياء. ومن الكتب المطبوعة والموجودة بين أيدينا من كتب هذا العلم إلى الآن: كتاب الموطأ: له عدة طبعات منها: أصح طبعة للموطأ: طبعة عيسى البابي الحلبي - مصر.

¹ - وهو من كبار أهل المدينة يعد قريباً لملك يروي عن أبي حازم وزيد بن أسلم وروي عن الثقات ووثقوه ذكرت ترجمته في سير أعلام النبلاء (7 / 295).

² - ترتيب المدارك (1 / 206).

³ - المصدر السابق.

⁴ - سير أعلام النبلاء (8 / 88).

⁵ - ترتيب المدارك (1 / 207).

الموطأ بالروايات الثمانية وزيادتها تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، الناشر: مكتبة الفرقان، الطبعة الأولى 1424، تقع في خمس مجلدات، وهي طبعة احتوت على الحكم على الأحاديث والآثار الواردة في الموطأ، وفي ظني هي من أفضل الطبعات ثم إن سبب بقاء هذا الكتاب ما قيده الله له من أهل العلم حتى بلغت مروياته على اقل تقدير ثمانون رواية إلا أن أشهر هذه الروايات هي:

رواية يحيى بن يحيى بن كثير الليثي الأندلسي وإذا أطلق في هذه الاختصار ((موطأ مالك)) فإنما ينصرف لها.

سمع منه (الموطأ) قيل: بقي عليه منه كتاب أو كتابان فسمع ذلك من (زياد بن عبد الرحمن شبطون) عن (مالك) فيما ذكره (أبو محمد هبة الله بن أحمد بن الأکفاني) في كتابه (تسمية رواة الموطأ عن مالك) وذكر غيره أن (يحيى الليثي) شك في أبواب من كتاب الاعتكاف، وهي باب خروج المعتكف إلى العيد وباب قضاء الاعتكاف وباب النكاح في الاعتكاف هل سمع ذلك من (مالك) أم لا؟ فأخذه عن (زياد بن عبد الرحمن شبطون) عن (مالك). اهـ وقال بن ناصر الدين 1: أخذ عليه في روايته (الموطأ) وحديث (الليث) أو هام نقلت وكلم فيها فلم يغير ما في كتابه، وتبعه الرواة عنه، وأما (ابن وضاح) فإنه أصلحها ورواها عنه الناس. اهـ ومحمد بن وضاح القرطبي المتوفى سنة 287 هـ كتاب (أغاليط يحيى بن يحيى في الموطأ)، ذكره القاضي عياض 2.

وكذا لمحمد بن إسماعيل بن خلفون الأزدي الأونبي المتوفى سنة 656 هـ كتاب: (أغاليط يحيى بن يحيى في الموطأ) 3 وسماه (الرعيبي) في (برنامجهم) (ص54): تلخيص أحاديث (الموطأ) مسندها، ومرسلها، وموقوفها، ومقطوعها.

ومما زاد هذا الكتاب بقاءً هو كثرة الشروح على هذا الكتاب وكثرة الفوائد في هذا الكتاب الذي يعد كتاباً إماماً في مذهب المالكية حيث هو المعتمد عندهم.

خامساً:

1 - اتحاف السالك (ص 130).

2 - مشارق الأنوار (ص4).

3- الذيل والتكملة (6/129).

(ثناء العلماء عليه وعلي مصنفاته):

لقد كان للإمام مالك شأنٌ في غاية العجب، فلقد ارتفع ذكره وشأنه بين العلماء والناس ارتفاعاً ليس له مثيل، على الرغم من اقتصره في العبادة والعمل، ورغيد العيش الذي كان فيه، وكان ذلك مصدرَ تعجبٍ بعض معاصريه، مثل ابن المبارك الذي قال: ما رأيتُ رجلاً ارتفع مثل مالك بن أنس، ليس له كثيرُ صلاةٍ ولا صيام، إلا أن تكونَ له سريرةٌ.

وقال الإمامُ الذهبيُّ: قد كان هذا الإمامُ من الكُبراء السُعداء، والسادة العلماء، ذا حشمةٍ وتحمُّلٍ وعبيد، ودار فاحرة، ونعمةٍ ظاهرة، ورفعةٍ في الدنيا والآخرة، كان يقبلُ الهدايا، ويأكل طيباً ويعمل صالحاً¹.

• قال الشافعيُّ: إذا ذُكرَ العلماءُ فمالكُ النجم، ولم يبلغَ أحدٌ مبلغَ مالك في العلم لحفظه وإتقانه وصيانته، وقد جعلتُ مالكا حجةً بيني وبين الله -عزَّ وجلَّ-².

قال عبدُ الله بن أحمد: قلتُ لأبي: من أثبتُ أصحابَ الزُهريِّ؟ قال: مالكٌ أثبتُ في كلِّ شيءٍ، والقلب يسكنُ إلى حديثه وإلى فتواه، حقيقٌ أن يسكنَ إليه، مالكٌ عندنا حجةٌ لأنه شديدُ الاتِّباعِ للآثار التي تصحُّ عنده³.

وقال عبدُ الرَّحمن بن مهديٍّ: أئمةُ النَّاسِ في زمانهم أربعة: الثوريُّ ومالكٌ والأوزاعيُّ وحماد بن زيد، وما رأيتُ أحداً أعقلَ من مالك⁴.

وقال سفيانُ بن عُيينة: مالكٌ عالمُ أهلِ الحجاز وحجةُ زمانه⁵.

1- سير أعلام النبلاء (8 / 133).

2- ذكره أبو نعيم في " الخلية " 6 / 318، وابن أبي حاتم في " الجرح والتعديل "

1 / 206، وتذكرة الحفاظ " 1 / 108، والعبير 1 / 272.

3- تزيين الممالك، جلال الدين السيوطي، ص31.

4- تاريخ بغداد (10/ 362).

5- شرح الزرقاني على الموطأ (5/1).

وما زال الإمام مالك يرتقي في سلم العلم، حتى درج إلى عليائه، وصار إمام دار الهجرة، وعلمها المقدم، تُضرب إليه أكباد الإبل من أقصى الأرض لسماع علمه، ونقل فتاواه ومسائله وآرائه، وقد حمل كثيرٌ من العلماء الحديث الذي أخرجه الترمذي والنسائي والحاكم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل، يطلبون العلم فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة" وقد أعلَّ الإمام أحمد هذا الحديث بالوقف ثم الانقطاع، كما لا يُمكن القطع بأن المقصود به الإمام مالك، وقد قال بعضهم سعيد بن المسيب.

وأخرج البخاري عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال: «مالك أمير المؤمنين في الحديث»، وأخرج الغافقي عن أبي قلابة أنه قال: «كان مالك أحفظ أهل زمانه»، وأخرج عن ابن مهدي أنه قال: «ما رأيت أعقل من مالك»¹.

كما أثنى الشيخ أبو زكريا السلمي على الإمام مالك فقال²:

أما مالك، فإنه لمالك الفضائل مالك، ولمسالك التقوى والورع سالك، إمام دار الهجرة بالاتفاق، ومفتي الحجاز بالإطباق، فقيه الأمة وسيد الأئمة، زكي الطبع والهمة، أول من صنف كتاباً في الإسلام، جمع فيه شرائع الحلال والحرام، ونظم عقود الشرع فيه أحسن نظام، بين فيه عيون الدلائل، وفنون المسائل في الأحكام، فغدا كتابه غرةً في جبين الدين، ودرّةً في تاج الفضل واليقين، وسار في البدو والحضر، مسير الشمس والقمر، وصار حجة على الأنام، وقدوة يأتى بها أولو الأحلام، فمالك جمُّ المناقب والفضائل، يُمُّ المواهب والفواضل، اتسع في الفضل مجاله، وفاض في الأفضال سجاله، واتسق في التقوى قوله وفعاله، وأصبح قريع عصره، وفريد دهره ومصره، علماً سار بذكره الركبان، وتعطر بنشره الزمان، جمع بين فصاحة البيان وسماحة البنان، نظم من جواهر الكلام عقداً يزان بمثله نحر الإسلام، وصاغ من تير الشريعة تاجاً، وفتح للسنة البيضاء رتاجاً، وقسم ميراث النبوة بين الأمة الهادية، وبرّد بماء الحياة عليل الأنفس الصادية، خُص بالمناقب الشريفة الميينة، والمراتب المنيفة المتينة، وشرف بقول الرسول ﷺ: ((يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل

1 - المصدر السابق ص 28.

2 - منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ص 181-182.

في طلب العلم، فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة))¹، كان مجلسه محفوفاً بالهيبية والسلطان، ومكنوناً بالحجة والبرهان، كما قال فيه عبد الله بن المبارك إمام خراسان رحمه الله:

يأبي الجوابَ فما يكلم هيبَةً والسائلون نواكس الأذقانِ
أدب الوقار وعز سلطان التقى فهو المطاع وليس ذا سلطانِ

والذي جعل الكثيرين يحملون الحديث على الإمام مالك، هو أنه الوحيد من أهل العلم الذي لم يُغادر مكانه، وتأتيه الطلبة من كل مكان، بل حاول عدّة خلفاء من بني العباس كالمهديّ والرشيديّ إقناعه بالإقامة في بغداد، وهو يأبي ذلك، ولم يخرج من المدينة إلا حاجاً أو معتمراً.

1 - سبق نخبه.

المبحث الثاني
المطلب الأول
(كتابه الصحيح)

أولاً:

(الاسم الكامل لكتابه وسبب تأليفه)

المعروف عند عامة أهل العلم وغيرهم حتى من العوام أن أسم هذا الكتاب المشهور شهرةً تغني عن الوصف هو الموطأ للإمام مالك لأنه يعد من أوائل كتب الحديث وأشهرها في ترتيبه وتركيبه، وفي اجتهاده ونقله، وفي حديثه وفقهه، وقد كان أعظم مرجع في عصره وأقدمه ولذلك قام كثير من أهل العلم بشرح هذا الكتاب مما أدى إلي تعدد مسمياته التي تنسب في الأصح لشارحي الكتاب ولاكن الأصل واحد وهو كتاب (الموطأ) ومن هذه الشروح:

1. « التمهيد، لما في الموطأ من المعاني والأسانيد » و« الاستذكار، لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار»، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، المتوفى سنة 463هـ-1.
2. «المقتبس، شرح موطأ مالك بن أنس»، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي المالكي، المتوفى سنة 521 هـ -2.
3. «المسالك في شرح موطأ مالك»، و«القبس على موطأ مالك بن أنس»، لمحمد بن عبد الله بن أحمد المشهور بالقاضي أبي بكر بن العربي المالكي المعافري الأندلسي، المتوفى سنة 543 هـ -3.

1- مالك بن أنس، محمد بن علوي المالكي، ص 164-165.

2- المصدر السابق ص 161.

3- المصدر السابق ص 163.

4. «كشف المغطأ عن الموطأ» و«تنوير الحوالك» و«إسعاف المبطأ برجال الموطأ» و«تجريد أحاديث الموطأ» لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي المصري، المتوفى سنة 911هـ 1.

5. «إتحاف العابد الناسك بالمنتقى من موطأ مالك»، لعمر بن أحمد بن علي الشماع الحلبي الشافعي، المتوفى سنة 936هـ 2.

6. «الفتح الرحماني، شرح موطأ محمد بن الحسن الشيباني»، لإبراهيم بن حسين بن أحمد الحنفي المعروف بالشيخ بيري زاده، مفتي مكة، المتوفى سنة 1099هـ، وهو شرح على الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني 3.

لم يُعرف الإمام مالك بكتاب أكثر شهرة من كتابه الموطأ، وكثير من الناس لا يعلم له غيره، والواقع أن له تأليف أخرى غير الموطأ ولقد أشرنا إلى ذلك سلفاً.

وأما سبب تأليف الإمام مالك لهذا الكتاب فقد ذكره بن خلدون بقوله: (حجّ أبو جعفر المنصور ولقيه مالك بالمدينة فأكرمه وفاوضه، وكان فيما فاوضه: يا أبا عبد الله لم يبق على وجه الأرض أعلم مني و منك، وقد شغلتنى الخلافة، فضع أنت للناس كتابا ينتفعون به تجنّب فيه رخص ابن عباس، وشدائد ابن عمر، ووطنه للناس توطئة. قال مالك: فلقد علمني التصنيف يومئذ) 4.

وقد مكث الإمام مالك رحمه الله في تأليفه للموطأ ما يقارب ثمانية عشر عاماً على ما تحقق لدينا من النقول فقد ذكر عبد الفتاح أبو غدة في مقدمته لكتاب "التعليق الممجد على موطأ محمد" (16/1) قال: ((والمذكور أن مالكا ألف الموطأ في سنين كثيرة ذكر أنها أربعون، وذكر أنها دون ذلك، وعلى كل حال يُستبعد أن تكون مدة التأليف نحو سبع سنوات، لما عُرف من إتقان مالك وضبطه وانتقائه، وقلة تحديثه بالأحاديث في مجلسه... إلى أن قال: ((فتأليفه الموطأ بعد سنة 140 جزماً، أو بعد سنة 147، وفراغه منه بعد سنة 158 جزماً، والله تعالى أعلم)) 5.

1- المصدر السابق ص 171.

2- المصدر السابق ص 162.

3- المصدر السابق ص 159 نقلاً عن "خلاصة الأثر".

4- تاريخ ابن خلدون (17/1-18).

5- التعليق الممجد على موطأ محمد (16/1).

ثانياً:

(ثناء العلماء علي الموطأ وصحة أحاديثه)

قلت: ومما لا شك فيه أن كتاب الموطأ للإمام مالك رحمه الله قد بلغ من الأهمية ما يجعل ثناء العلماء فيه يبلغ حد التواتر فقد قال القاضي عياض: (لم يعتن بكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس بالموطأ.. فأما من اعتنى بالكلام على رجاله وحديثه والتصنيف في ذلك فعدد كثير من المالكيين وغيرهم) ¹ وهكذا تعددت أوجه العناية به، فمن شارح له، ومن مصنف في رجاله، ومن مرتب له على المسانيد، وعلى الأطراف، أو مفتش عن غريبه ومشكل معانيه. وفي هذا الباب الصغير سوف نتعرض لأشهر ثنائات العلماء علي هذا الكتاب مع ذكر المراجع وإثبات النقول من كل مرجع وهي كما يلي:

فعن علي بن المديني قال سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: ما في القوم أصح حديثاً من مالك) يعني بالقوم الثوري والأوزاعي وابن عيينة) قال: ((ومالك أحب إلى من معمر بن راشد)) وقال ابن مهدي: ((ما أقدم علي مالك في صحة الحديث أحداً)) وقال يحيى بن سعيد: ((ما في القوم أصح حديثاً من مالك، يعني بالقوم مالكا، والثوري، وابن عيينة)).

وقال أحمد: ((مالك أصح حديثاً من ابن عيينة))، قيل له: فمعمر؟ فقدم عليه مالكا. وسئل أي أصحاب الزهري أثبت؟ قال: ((مالك أثبت في كل شيء)) وقال ابن معين: ((أثبت أصحاب الزهري مالك، ثم معمر، قال: ومالك أثبت في نافع من أيوب، وعبيد الله بن عمر، وليث ابن سعد)).

وقال الفلاس: ((أثبت من روى عن الزهري ممن لا يختلف فيه مالك بن أنس)) قال عبد الله بن أحمد سمعت أبي يقول: ((كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبت من روى عن الزهري فقال علي: سفيان ابن عيينة، فقلت أنا: مالك بن أنس. وابن عيينة يخطئ في نحو من عشرين حديثاً عن الزهري. وقلت: هات ما أخطأ فيه مالك؟ فجاء بحديثين أو ثلاثة، قال: فنظرت

¹ - ترتيب المدارك (1 / 198).

ما أخطأ فيه سفيان بن عيينة فإذا هو أكثر من عشرين حديثاً)).
وقال أبو حاتم الرازي: ((مالك إمام أهل الحجاز، وهو أثبت أصحاب الزهري. وإذا خالفوا
مالكاً من أهل الحجاز حكم لمالك، ومالك نقي الرجال نقي الحديث، وهو أتقن حديثاً من
الثوري والأوزاعي، وأقوى في الزهري ابن عيينة، وأقل خطأ منه، وأقوى من معمر وابن أبي
ذئب)).

وقال أحمد: ((مالك من أثبت الناس، ولا تبالي أن لا تسأل عن رجل روى عنه مالك، ولا سيما
مديني)) 1.

أقول ومما سبق يثبت لدينا يقيناً صحة هذا الكتاب وما ورد فيه من أحاديث وأثار ثابتة بالنقل
الصحيح والقول السليم من هذا العالم الأمين وقد تميز هذا الكتاب بعدة
ميزات أهمها:

- - أنه تأليف إمام فقيه محدث مجتهد متبوع.
- - إطباق العلماء على الثناء عليه وتبجيله.
- - أنه من مؤلفات منتصف القرن الثاني الهجري، فهو سابق غير مسبوق بمثله.

ثالثاً:

(التقاسيم والأنواع التي رتب عليها كتاب الموطأ وعدد أحاديثه)

قبل أن نتكلم في هذا الباب عن التقاسيم والأنواع التي رتب عليها الموطأ وعدد أحاديثه سندكر
بعضاً مما حواه الموطأ فهو يحتوي على ما انتهى إلى مالك، فما كان يسمى في عهده (العلم) ويرد
في عباراته وعبارات معاصريه بلفظ العلم، وهو علم نقل مروي، طريقة تلقى الخالف عن
السالف، ويبدو أن هذا العلم النقل كان في ذلك العهد جملة متصلة الأجزاء متداخلة الأقسام،
لم تتميز فروعها بالأسماء والتي عرفت بعد ذلك من علم الحديث والتفسير والفقهاء.

وكذلك احتوى الموطأ من ذلك ما لو نظرت إليه على ضوء التقسيم الأخير لكان فنوناً مختلفة قد
يكون الطابع الفقهي أبرزها، والتحكم في جمعها وفي ترتيبها، فقد صنف الموطأ أبواباً هي أبواب

1- العلل للترمذي (457/1 / 458).

الفقه المشهورة، أو أقرب ما تكون إليها بعناوينها وبترتيبها كثيراً، أو مع شيء من المخالفة.

ثم إن الحديث بمعناه الخاص، من قول أو فعل أو تقرير هو العنصر المتميز في مادة الكتاب، والطابع الظاهر الذي يُسلك في الموطأ من أجله في كتب السنة، والمجموعات الحديثية، والحديث هو الذي يصدر به الباب المعنون بتلك العناوين التي ظلت تحملها كتب الفقه؛ لكن مع الحديث أو السنة أو الأثر - على اختلاف الاصطلاح في ذلك - مواد أخرى من فتاوى الصحابة وعملهم وقولهم، ومن فتاوى التابعين وعملهم كذلك، وإلى جانب ذلك - وبعده غالباً - فتاوى مالك فيما سئل عنه، وقوله فيما يفهم من الحديث، وما يعلق به عن المنقول من القول أو الفعل، وأحب ما يكون في ذلك إليه وأعجبه عنده وأحسنه لديه..

وخلاصة ما حواه الموطأ كالتالي 1:

- 1 - أحاديث مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد متصلة.
- 2 - أحاديث مروية عن النبي ب صلى الله عليه وسلم أسانيد مرسله.
- 3 - أحاديث مروية بسند سقط منه راو.
- 4 - أحاديث يبلغ في سندها إلى ذكر الصحابي، ولا يذكر فيها أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي الموقوفات.
- 5 - البلاغات، وهي قول مالك: بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:...
- 6 - أقوال فقهاء التابعين.
- 7 - ما استنبطه من الفقه المستند إلى العمل أو إلى القياس أو إلى قواعد الشريعة.

¹ - موسوعة شروح الموطأ عبد الله التركي (43-41/1)، كشف المغطى في فضل الموطأ للطاهر بن عاشور (29).

وقد قسم الكتاب تقسيماً وفق أبواب الفقه رعاية لحاجة الناس إلى هذا التقسيم العلمي، إذ قسمه إلى (27) كتاباً فقهياً و كل كتاب قسم إلى مجموعة من الأبواب، ووضع لكل باب عنوانه الخاص تسهيلاً على قارئها حتى أن ينتقل بطريقة منهجية من باب لآخر بسهولة ويسر و تسهيلاً على فهم مضمون الباب.

وقد بلغ عدد هذه الأبواب (61) باباً أولها كتاب وقوت الصلاة وأخرها كتاب أسماء النبي ﷺ. وأما عن أحاديث هذا الكتاب وعددها قلت: اعلم أخي الكريم رحمك الله وأياي ان عدد أحاديث الموطأ يختلف باختلاف الروايات، كما يختلف بحسب اختلاف طريقة العد، وذلك أن بعض أهل العلم يعد كل أثر من كلام الصحابة أو التابعين حديثاً مستقلاً، وبعضهم لا يعتبره ضمن العدد، لذلك نكتفي بذكر العدد الذي جاء في بعض الطبعات المحققة للموطأ، وهي:

رواية يحيى الليثي: (وهي الرواية الأشهر، والمقصودة عند إطلاق الموطأ): رقمها ترقيماً كاملاً الشيخ خليل شيخنا، فبلغ عدد الأحاديث بترقيمه (1942) حديثاً، تشمل المرفوع والموقوف.

وأما رواية أبي مصعب الزهري: فقد رقت في طبعة مؤسسة الرسالة، فبلغ عدد أحاديثها (3069) حديثاً، وقد شمل الترقيم كل شيء حتى أقوال الإمام مالك، لهذا السبب كان العدد كبيراً.

وأما رواية يحيى بن يحيى الأندلسي عنه فقد بلغت (853) حديثاً¹.

ويقول أبو بكر الأبهري: "جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين (1270) حديثاً (المسند منها) 600) والمرسل (222) والموقوف (631) ومن قول التابعين (285) 2.

وقد يختلف عددها لتباين روايات الموطأ عن الإمام مالك، ولأنه كان دائم التهذيب والتنقيح له، إذ مكث في تصنيفه وتهذيبه أربعين عاماً³.

ومرتبة الموطأ تأتي بعد الصحيحين. والله تعالى أعلم.

¹ - ابن عبد البر: تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ص258.

² - تنوير الحوالك على موطأ مالك، ص8.

³ - تنوير الحوالك على موطأ مالك، ص7.

رابعاً:(منهجه وشرطه في كتابه)

لقد كان للإمام مالك رحمه الله كما لسائر الأئمة منهجا سار به في كتابه وقد لخص منهجه رحمه الله في كتابه على نقاط أهمها ما يلي:

1. جعله على الكتب والأبواب - على أبواب الفقه.
2. يسند ما يرويه حيناً ويرسل أخرى.
3. يبدأ بالمرفوع غالباً ثم يتبعه بالآثار ثم يعلق عليه.
4. توخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز.
5. لم يقتصر فيه على المرفوع بل ضم إليه المقطوعات والمراسيل والبلاغات.
6. يذكر أحيانا آرائه الفقهية الخاصة به، وربما بين ما عليه العمل، أو الأمر الجمع عليه عندهم، أو ما أدرك عليه أهل العلم.
7. مزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم.

نقول وهذا ما سار عليه مالك رحمه الله جملة وقد كان لمالك رحمه الله في كتابه جملة من المصطلحات او ما يعرف بالمفاتيح والرموز عند أهل العلم وقد تكلم عليها أهل العلم وبيّنوها، ومنها:

1. قوله: ((السنة التي لا اختلاف فيها عندنا كذا وكذا)) يُعبّر بقوله هذا عن أقوال الفقهاء السبعة، وفقهاء المدينة.
2. قوله: هذا أحسن ما سمعت. يعني: إذا اختلفوا أخذ بأقوى أقوالهم وأرجحها؛ إما بكثرة القائلين، أو لموافقة قياس قوي.
3. قال ابن عبد البر: إذا قال مالك: عن الثقة عن بكير بن عبد الله الأشجّ؛ فالثقة: مخرمة بن بكير، ويشبه أن يكون: عمرو بن الحارث.
4. قال ابن عبد البر: إذا قال: عن الثقة، عن عمرو بن شعيب؛ فهو عبد الله بن وهب، وقيل: الزهري. وقال الحافظ ابن حجر: إذا قال: عن الثقة، عن عمرو بن شعيب؛ فقيل: هو عمرو بن الحارث، أو ابن لهيعة.
5. قال ابن وهب: كل ما في كتاب مالك: أخبرني من لا أتم من أهل العلم، فهو الليث بن سعد.

6. قوله: عن الثقة، عن ابن عمر؛ هو نافع، كما قال الحافظ ابن حجر.
7. وما أرسله عن ابن مسعود؛ فرواه عبد الله بن إدريس الأودي.
8. قال الدراوردي: إذا قال مالك: على هذا أدركت أهل العلم ببلدنا، والأمر عندنا؛ فإنه يريد ربيعة وابن هرمز¹.
- وقد كانت هذه مصطلحات الإمام مالك رحمه الله في كتابه ومنهجه فيه وقد بينها ملخصة من أقوال أهل العلم والله تعالى أعلم.

وأما عن شرطه فقلت لم يصرح الإمام مالك رحمه الله بأن شرطه في كتابه كذا وكذا، ولكن لا شك أنه رحمه الله انتقى أحاديث كتابه، وقد جاء أنه انتخبه من مائة ألف حديث².

وقد جاءت عدّة روايات بأنه كان عند طلبه للحديث اشترط لذلك شروطاً ومن ذلك:

- عدم تلقي الحديث إلى من أهله؛ قال ابن أبي أويس سمعت خالي مالك بن أنس يقول: (لقد أدركت سبعين ممن يحدث.. فما أخذت عنهم شيئاً، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان أميناً لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن..)³.
- عدم تلقي الحديث من سفيه، أو كذاب، أو صاحب هوى داع إليه؛ قال مالك: (لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ من سوى ذلك: لا يؤخذ من سفيه، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس، وإن كان لا يتهم على أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث)⁴.
- وقال أحمد بن صالح: (ما أعلم أحداً أشدّ تنقياً للرجال والعلماء من مالك، ما أعلم روى عن أحد فيه شيء، روى عن قوم ليس يترك منهم أحد)⁵.

1- مراجع هذه الفقرة: التمهيد (4/3) ، الإرشاد للخليلي: مكتبة الرشد(129/1)، تدريب الراوي: عبد الوهاب عبد اللطيف(312-313) ، الموطأ بالروايات: (129/1-130).

2- تنوير الحوالك ص8.

3- المحدث الفاصل: (ص 414 - 416).

4- التمهيد (1 / 66 - 67).

5- الأرشاد للخليل (1 / 210-212).

- وقال بشر بن عمر: سألت مالك بن أنس عن رجل فقال: هل رأيته في كتيبي؟ قلت: لا. قال: (لو كان ثقة لرأيته في كتيبي)1.
- وقال ابن عيينة: (كان مالك.. ولا يحدث إلا عن ثقة)2، وقال الشافعي: (كان مالك إذا شك في الحديث طرحه كله)3.

قلت ومن يثبت عنه هذا التشدد في النقل عن العدول والتنقيح عن الرواة الذين ينقل عنهم فلا شك أن تثبت صحة كتابه رحمه الله ويحتج به في أمور الدين العامة والخاصة عند العوام قبل أهل العلم والله تعالى أعلم.

أما صفات وخصائص الامام مالك في علم الحديث والرجال فتلخيصها فيما يلي:

1 - كان مالك من كبار الثقات الأثبات وإسناده عن نافع عن ابن عمر موصوف بأنه أصح الأسانيد.

قال المزري في (تهذيب الكمال)4: "وقال محمد بن إسحاق الثقفى السراج: سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن أصح الأسانيد، فقال: مالك عن نافع عن ابن عمر.

2 - أحاديثه نحو الألف:

قال المزري في (تهذيب الكمال)5: "قال البخاري عن علي بن المديني: له نحو ألف حديث."

3. كان الغالب عليه أن لا يروي إلا عن ثقة عنده:

فقد صرح عدد من العلماء بأن مالكاً ينتقي شيوخه أو بأنه لا يروي إلا عن ثقة وبعضهم وثق رواة لا يعرفهم إلا برواية مالك عنهم

1- المحدث الفاصل (ص 410).

2- ترتيب المدارك (1 / 150).

3- التمهيد (1 / 63).

4- تهذيب الكمال (27 / 110).

5- المصدر السابق.

وأقوال العلماء التي تدخل في هذا الموضوع من هذا المبحث متكاثرة يطول حصرها واستقصاؤها، وأنا إنما ذكرت ما تيسر ذكره منها.

قال ابن عيينة 1: "كان مالك لا يبلغ [من] الحديث إلا صحيحاً ولا يحدث إلا عن ثقة".

وقال علي بن المديني عن سُفيان بن عُيينة: ما كان أشد انتقاد مالك للرجال وأعلمه بشأنهم 2.

وقال علي أيضاً: قيل لسُفيان: أيما كان أحفظ سُمي أو سالم أبو النَّضر؟ قال: قد روى مالك عنهما 3.

وقال علي أيضاً عن حبيب الوراق كاتب مالك: جعل لي الدراوردي وابن أبي حازم، وابن كنانة ديناراً علي أن أسأل مالكا عن ثلاثة رجال لم يرو عنهم وكنت حديث عهد بعُرس، فقالوا: أتدخل عليه وعليك موردتان؟ قال: فدخلت عليه بعد الظهر، وليس عنده غير هؤلاء، قال: فقال لي: يا حبيب ليس هذا وقتك. قال: قلت: أجل، ولكن جعل لي قومٌ ديناراً علي أن أسألك عن ثلاثة رجال لم ترو عنهم وليس في البيت دقيق ولا سويق؛ قال: فأطرق ثم رفع رأسه، وقال: ما شاء الله لا قوة إلا بالله، وكان كثيراً ما يقولها 4، ثم قال: يا حبيب ما أحب إلي منفعتك ولكني أدركت هذا المسجد وفيه سبعون شيخاً ممن أدرك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عن التابعين ولم يحمل العلم إلا عن أهله؛ قال: فأوماً القوم إلي أن قد اكتفينا؛ قال: وقلت له في الموردتين، فتبسم، وقال: ربما رأيت علي ربيعة بن أبي عبد الرحمن مثلهما. قال: وسألت مالكا عن رجل، فقال: رأيت في كُتبي؟ قلت: لا؛ قال: لو كان ثقة لرأيت في كُتبي 5.

وقال علي: "إن مالكا لم يكن يروي إلا عن ثقة" 6.

1 - ترتيب المدارك (150/1).

2 - تهذيب الكمال (111 / 27).

3 - المصدر السابق.

4 - انظر المعرفة والتاريخ ليعقوب: (32 / 3)، باختلاف في ترتيب النص والمصدر السابق.

5 - تهذيب الكمال (112 / 27).

6 - إسعاف المبطل (ص2).

- وقال عليّ أيضاً: "لا أعلم مالكاً ترك إنساناً إلا إنساناً في حديثه شيء."
 وقال الشافعي -: "إذا جاء الحديث عن مالك فشدّ به يدك " 1.
- وقال أحمد: "كل من روى عنه مالك فهو ثقة ؛" وقال أيضاً: "لا تبال أن لا تسأل عن رجل روى عنه مالك، ولا سيما مدني" 2.
- وقال البخاري: "ما أعرف لمالك بن أنس رجلاً يروي عنه مالك يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراساني " 3
- وقال ابن معين: "لا تريد أن تسأل عن رجال مالك، كل من حدث عنه ثقة إلا رجلاً أو رجلين" 4.
- وقال أبو سعيد الأعرابي: "كان يحيى بن معين يوثق الرجل لرواية مالك عنه، سئل عن غير واحد فقال: ثقة روى عنه مالك" 5.
- وقال أبو حاتم الرازي في داود بن الحصين الأموي: "ليس بالقوي، ولولا أن مالكاً روى عنه لترك حديثه " 6.
- وقال ابن حبان: كان مالك أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة، وأعرض عمّن ليس بثقة في الحديث، ولم يكن يروي إلا ما صح، ولا يحدث إلا عن ثقة مع الفقه والدين والفضل والنسك، وبه تخرج الشافعي 7؛ وروى ابن خزيمة في (صحيحه) عن ابن عيينة قال: إنما كنا نتبع آثار مالك، وننظر إلى الشيخ إن كتب عنه، وإلا تركناه، وما مثلي ومثل مالك إلا كما قال الشاعر:
 وابن اللبّون إذا ما لز في قرن **** لم يستطع صولة البزل القناعيس 8

1- مقدمة الجرح والتعديل (ص14) والكامل (92/1).

2- ذُكرت العبارتان في شرح علل الترمذي (876/2) و (377/1) ، ولتحمل أولاهما على الثانية.

3- العلل الكبرى للترمذي (ص271).

4- شرح علل الترمذي (1 / 337).

5- اسعاف المبطل (ص 4).

6- الجرح والتعديل (1 / 2 / 409).

7- الثقات لابن حبان (459/7).

8- تهذيب التهذيب (9 / 10).

وقال ابن حجر في بعض الرواة: "قد اعتمده مالك مع شدة نقده¹ وقال النسائي في مالك: "لا نعلمه روى عن إنسان ضعيف مشهور بضعف الا عاصم بن عبيد الله فإنه روى عنه حديثاً، وعن عمرو بن أبي عمرو، وهو أصلح من عاصم، وعن شريك بن أبي نمر، وهو أصلح من عمرو بن أبي عمرو في الحديث، ولا نعلم مالكا روى عن أحد يترك حديثه غير عبد الكريم بن أبي المخارق أبي أمية البصري، والله أعلم. ولا نعلم في هذا الباب مثل مالك بن أنس رحمه الله والله أعلم. 2.

وقال ابن حجر: (وقال النسائي: ما عندي بعد التابعين أنبل من مالك، ولا أجل منه، ولا أوثق، ولا آمن على الحديث منه، ولا أقل رواية عن الضعفاء، ما علمناه حدث عن متروك إلا عبد الكريم) 3.

وقال ابن عدي ونقله عنه ابن حجر في ترجمة أبي الزبير من التهذيب -: "وكفى بأبي الزبير صدقاً أن حدث عنه مالك، فإن مالكا لا يروي إلا عن ثقة" 4.

وقال ابن عدي أيضاً في عمرو بن أبي عمرو - واسمه ميسرة - مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب القرشي: "لا بأس به لأن مالكا قد روى عنه ولا يروي مالك إلا عن صدوق ثقة."

تنبيه: الشيخ المذكور ضعفه ابن معين رغم أنه من شيوخ مالك.

وقال القاضي إسماعيل: "إنما يعتبر بمالك في أهل بلده، فأما الغرباء فليس يحتج به فيهم."

¹ - التلخيص الحبير (3 / 10) ويرى الباحث: (أن هذه العبارة غير صريحة في شدة أحكام مالك في نقد الرواة فإنها تحتل أن تكونا بمعنى أن مالكا كان من شرطه أن لا يروي إلا عن ثقة، ووارد أن يكون ذلك هو مراد ابن عيينة أيضاً (ص 17) ولا سيما أنه عطف على تلك الكلمة قوله (و[ما] أعلمه بشأنهم) فيكون معنى قوله (ما أشد انتقاد مالك للرجال) أي ما أكمل انتفاده لهم.

² - كذا في سؤالات الحاكم للدارقطني (ص 287-288) ، والكلمة الأخيرة (ولا نعلم---) ولست أقطع بأنها من كلام النسائي لاني لم أفق عليها فيما بحثت فيه من كتب النسائي بل هي محتملة أن تكون من كلام الدارقطني أو الحاكم.

³ - تهذيب التهذيب (10 / 9) .

⁴ - الكامل في الضعفاء (6/126).

قال ابن رجب: "وبنحو هذا اعتذر غير واحد عن مالك في روايته عن عبد الكريم أبي أمية وغيره من الغرباء" 1.

وقال ابن حبان 2 وابن منجويه 3: "كان مالك أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة، وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث، ولم يكن يروي إلا ما صح ولا يحدث إلا عن ثقة، مع الفقه والدين والفضل والنسك".

وقال الذهبي: "إبراهيم بن المنذر حدثنا معن وغيره عن مالك قال: لا يؤخذ العلم عن أربعة: سفيه يعلن السفه، وإن كان أروى الناس وصاحب بدعة يدعو إلى هواه، ومن يكذب في حديث الناس، وإن كنت لا أهتمه في الحديث، وصالح عابد فاضل إذا كان لا يحفظ ما يحدث به" 4.

قال ابن محرز في (معرفة الرجال): "سمعت ابن نمير يقول: ما أحد قاسٍ قوله في الرجال غير مالك بن أنس.

والقول بتوثيق جميع شيوخ مالك بلا استثناء مذهب ضعيف أو لا يخلو من تساهل، والحق الذي يوافق ما صرح به غير واحد من المحققين هو توثيق المدنيين من شيوخ مالك إلا إذا قام الدليل على خلاف ذلك، بخلاف غير المدنيين من شيوخه فلا تعد رواية مالك عنهم كافية في توثيقهم، وقد قال الذهبي: "قال ابن أبي حاتم: وسمعت أبا زرعه وسئل عن مراسلات الثوري ومرسلات شعبة، فقال: الثوري تساهل في الرجال وشعبة لا يدلس ولا يرسل، قيل له: فمالك مراسلاته أثبت أم الأوزاعي؟ قال: مالك لا يكاد يرسل إلا عن قوم ثقات، مالك مثبت في أهل بلده جداً؛ فإن تساهل فإنما يتساهل في قوم غرباء لا يعرفهم" 5.

ومن العلماء من لم يستثن من شيوخ مالك إلا رجلاً واحداً أو رجلين؛ قال عباس الدوري عن يحيى بن معين: قد روى مالك عن عبد الكريم أبي أمية وهو بصري ضعيف.

1- شرح علل الترمذي (1/380-381).

2 الثقات (7/459).

3- رجال صحيح مسلم (2/220).

4- سير أعلام النبلاء (8/67-68).

5- المصدر السابق (13/79).

وقال هو أو غيره عن يحيى بن معين: "كُلُّ مَنْ رَوَى عَنْهُ مَالِكٌ بِنِ أَسِّسَ فَهُوَ ثِقَةٌ إِلَّا عَبْدَ الْكَرِيمِ الْبَصْرِيَّ أَبُو أُمِيَّةٍ ."

وقال الجوزجاني في معرفة الرجال: "داود بن حصين لا يحمد الناس حديثه، قد روى عنه مالك على انتقاده"

ومما أغرب به أبو عبد الله الحاكم على سائر النقاد وشذ به عنهم دعواه أن مالكاً ممن يجيز الرواية عن الضعفاء، واستدل على ذلك بروايته عن عبد الكريم البصري¹.

شدة مالك رحمه الله على أهل العراق:

مما يناسب أن يذكر في هذا المقام قلة شيوخ مالك من العراقيين؛ فكما كان رحمه الله مثبِتاً في انتقاء الشيوخ والمرويات عامة، كان شديداً - في الجملة - على العراقيين ومروياتهم خاصة، بل كان متردداً في قبول رواياتهم أو معرضاً عنها؛ ولذلك قل شيوخ مالك من العراقيين، وسوف نستشهد علي ذلك بمثال أو مثالين وهما:

قال الذهبي: "وقال منصور بن سلمه الخزاعي: كنت عند مالك، فقال له رجل: يا أبا عبد الله أقمت على بابك سبعين يوماً حتى كتبت ستين حديثاً! فقال: ستون حديثاً! وجعل يستكثرها؛ فقال الرجل: ربما كتبنا بالكوفة، أو بالعراق، في المجلس الواحد ستين حديثاً؛ فقال: وكيف بالعراق؟ دار الضرب، يضرب بالليل وينفق بالنهار"².

وقال الذهبي: «قال أبو يوسف أحمد بن محمد الصيدلاني سمعت محمد بن الحسن الشيباني يقول: كنت عند مالك فنظر إلى أصحابه فقال: انظروا أهل المشرق فأنزلوهم بمثلة أهل الكتاب إذا حدثوكم؛ فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم؛ ثم التفت فرآني فكأنه استجى فقال: يا أبا عبد الله أكره أن تكون غيبة، هكذا أدركت أصحابنا يقولون³.

قلت: قال [أي الذهبي]: هذا القول من الإمام قاله لأنه لم يكن له اعتناء بأحوال بعض القوم ولا خبر تراجمهم؛ وهذا هو الورع؛ ألا تراه لما خبر حال أيوب السخيتاني العراقي كيف احتج به؛

¹ - شرح العلل (382/1).

² - سير أعلام النبلاء (114/8).

³ المصدر السابق (69-68/8).

وكذلك حُميد الطويل وغير واحد ممن روى عنهم؛ وأهل العراق كغيرهم فيهم الثقة الحجة والصدوق والفقهاء والمقربى والعابد، وفيهم الضعيف والمتروك والمتهم؛ وفي الصحيحين شيء كثير جداً من رواية العراقيين رحمهم الله، وفيهم من التابعين كمثل علقمة ومسروق وعبيدة والحسن وابن سيرين والشعبي وإبراهيم ثم الحكم وقتادة ومنصور وأبي إسحاق وابن عون ثم مسعر وشعبة وسفيان والحمادين وخلائق أضعافهم رحم الله الجميع، وهذه الحكاية رواها الحاكم عن النجاد عن هلال بن العلاء عن الصيدلاني». انتهى كلام الذهبي.

وما قلته في أول هذه الفائدة من صفة موقف أهل مالك من العراقيين قد اشتهر معناه عنه؛ وليس مستندي فيه هذه الحكاية وحدها؛ فلا يوهن ذلك عدم صحة هذه الحكاية على فرض أنها لا تصح، ومع ذلك يظهر أنها صحيحة عند الذهبي فإنه جزم بنسبتها إلى مالك وشرّحها والشرح عند المحققين فرع الثبوت.

ولم ينفرد مالك بهذا الرأي في العراقيين بل قد سبقه إليه بعض شيوخه كالزهري وتبعه عليه بعض تلامذته كالشافعي؛ قال السيوطي: (وكان جماعة لا يقدمون على حديث الحجاز شيئاً حتى قال مالك: إذا خرج الحديث عن الحجاز انقطع نخاعه؛ وقال الشافعي: إذا لم يوجد للحديث من الحجاز أصل ذهب نخاعه، حكاية الأنصاري في كتاب "ذم الكلام" 1. وعنه أيضاً: كل حديث جاء من العراق وليس له أصل في الحجاز فلا تقبله وإن كان صحيحاً؛ ما أريد إلا نصيحتك.

ثبتت مالك رحمه الله في الإحتجاج بالحديث:

ولم يكن تثبت مالك مقصوراً على انتقاء شيوخه وإنما كان ذلك دأبه في كل مسائل العلم فهو كما قال فيه الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: "إمام دار الهجرة رأس المتقين وكبير المتشبهين" 2.

1- التدريب للسيوطي (85/1).

2- تقريب التهذيب (516/1) برقم 6425.

ومن ذلك أن الإمام مالكاً كان أحياناً يتشدد - أو قل: يبالغ في التثبت - في قبول الأحاديث الصحيحة والعمل بها؛ قال المعلمي "كان مالك رحمه الله يدين باتباع الأحاديث الصحيحة إلا أنه ربما توقف عن الأخذ بحديث ويقول: ليس عليه العمل عندنا، يرى أن ذلك يدل على أن الحديث منسوخ أو نحو ذلك؛ والانصاف أنه لم يتحرر لمالك قاعدة في ذلك فوقعت له أشياء مختلفة.1

وقال مالك: أحب الأحاديث إلي ما اجتمع الناس عليه، ولكنه لا يعين بهذا أنه لا يحتج إلا بما اجتمع الناس عليه من الأحاديث، وإنما المجمع عليه أقوى عنده في الاحتجاج به من غيره، قال المعلمي "لا ريب أن المجمع عليه أعلى من غيره مع قيام الحجة بغيره - إذا ثبت - عند مالك وغيره"2.

قلت وبهذا نكون قد أنتهينا من الأطلالة عل كتاب الموطأ وعلي التعرف علي صاحب الكتاب ومنهجه وشرطه في الكتاب وكل ما يتعلق به والله تعالي أعلم

1- الأنوار الكاشفة (ص23) راجع (الأم) للشافعي (177/7-249).

2- المصدر السابق.

الفصل الثاني

صحيح ابن خزيمة

للإمام

محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري الشافعي

(٢٢٣ هـ - ٣١١ هـ)

(إن الله ليدفع البلاء عن أهل هذه المدينة. بمكان أبي بكر محمد بن إسحاق)¹

(الزاهد أبو عثمان الخيري)

المبحث الأول

((لمحات من سيرته رحمه الله))

المطلب لأول

حياة المؤلف

أولاً:(نسب المؤلف ومولده ووفاته):

محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر² السلمي النيسابوري المنشأ والمولد، الحافظ الحجة الفقيه شيخ الإسلام الملقب بإمام الأئمة³ مولى محشر بن مراحم العالم الأوحده المقدم باتفاق أهل عصره على تقدمه⁴.

¹ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (423/23).

² - الثقات لابن حبان (156/9) ، المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (430/1) ، فتح الباب في الكنى والألقاب

(114/1) ، تاريخ نيسابور (51/1) ، والجرح والتعديل " 196 / 7 " ، والعبر " 149 / 2 ، 150 " ، والبداية والنهاية " 11 / 149 " .

³ - الإرشاد في معرفة علماء الحديث (831/3) ، سير أعلام النبلاء (356/14) .

⁴ - تاريخ نيسابور (51/1) .

المكيني بأبي بكر الخزيمي بضم الخاء المعجمة وفتح الزاي وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وفي آخرها الميم، هذه النسبة إلى أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر النيسابوري الخزيمي (إمام الأئمة)... وجماعة إليه ينسبون يقال لكل واحد منهم الخزيمي¹ الشافعي المذهب² قال السمعاني: وكان أدرك أصحاب الشافعي وتفقه عليهم³.

ولد رحمه الله تعالى على الراجح من أقوال أهل العلم في شهر صفر من عام ثلاث وعشرين ومائتين⁴ وعني في حديثه بالحديث والفقه حتى صار يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان عده رجال الجرح والتعديل من الطبقة الثالثة⁵.

توفي رحمه الله بعد أن اعتل ليلة الأربعاء ومات ليلة السبت بعد العشاء الآخرة في الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وثلاثمائة من الهجرة⁶

قال الذهبي (وضبط وفاته في ثاني ذي القعدة)⁷ وله ثمان وثمانون سنة، ودُفن في داره ثم جُعلت مقبرة.

قال أبو سعيد عمرو بن محمد ختن ابن خزيمة: "حضرت وفاة الإمام أبي بكر وكان يحرك إصبعه بالشهادة عند آخر رمق⁸.

1- الأنساب للسمعاني (362/2).

2- سير أعلام النبلاء (365/14)، وترجمته مذكورة في كتب طبقات الشافعية (109/3).

3- الأنساب للسمعاني (362/2).

4- تاريخ الإسلام وَوَفَيَاتِ المشاهير والأعلام (7 / 243).

5- طبقات الشافعيين (219/1).

6- معجم المؤلفين (39/9).

7- سير أعلام النبلاء (382/14).

8- التقييد لمعرفة رواة السنن والأسانيد (37/1).

ثانياً:

(رحلته في طلب العلم مع ذكر بعض شيوخه)

ولد كما ذكرنا في نيسابور، ونشأ بها وطلب الحديث منذ حداثة سنه 1، فسمع من عالم خراسان ومحدثها الإمام إسحاق بن راهويه.

كان تقياً زاهداً عابداً، وثمره العلم تظهر عند التطبيق، فالعلم وسيلة لا غاية، والغاية من العلم هي التطبيق، وكان كثير من طلبة العلم لا يأخذون عن أحد العلم حتى ينظروا في صلته وفي ذكره وفي تعبد، وينظروا في تقواه وفي ورعه، فكان هذا الإمام ممن تعلم ليعمل، فكان تقياً زاهداً ورعاً قواماً صواماً، وكان كريماً سخياً شجاعاً رضي الله عنه وأرضاه، ورضي عن السلف أجمعين الذين حملوا لنا هذا العلم العظيم. سلك الإمام ابن خزيمة طريقة طلاب العلم في عصره وهي تلقي العلم أولاً عن شيوخ بلده ثم الرحلة في الطلب، سمع في صغره من علماء نيسابور مثل ابن راهويه ومحمد بن حميد 2، وكان يرغب في الذهاب إلى قتيبة فاستأذن أباه فأجابته: اقرأ القرآن أولاً، يقول ابن خزيمة: فاستظهرت القرآن، يعني: حفظته عن ظهر قلب، فقال لي: امكث حتى تصلي بالحنمة، ففعلت، فلما عيدنا أذن لي 3، فخرجت إلى مرو وسمعت بمرو من محمد بن هشام وغيره. ثم واصل رحلاته في طلب العلم ورحل إلى بلدان كثيرة، رحل إلى بغداد، والري، والشام، والبصرة، والكوفة، والجزيرة، ومصر، وواسط، وفي هذه المدن سمع من علماء أعلام في السنة والفقهاء وغيرها من العلوم .

شيوخه

كان ابن خزيمة من قراء البخاري ومسلم وقد حدثا عنه في غير كتابيهما 4، وأعظم الشيوخ الذين سمع منهم: محمد بن يحيى الذهلي شيخ البخاري، وسمع من إسحاق بن راهويه 5 ومحمد بن

1- قلت الملح إلى ذلك صاحب تاريخ الإسلام في كتابه (243/7).

2- تذكرة الحفاظ (207/2) ، طبقات الحفاظ (313/1).

3- شرح كتاب التوحيد لابن خزيمة للشيخ محمد حسن عبد الغفار مقدمة الكتاب.

4- سير اعلام النبلاء (367-366/14).

5- سير اعلام النبلاء (366-365/14).

حميد ولم يُحدث عنهما لكونه كتب عنهما في صغره وقبل فهمه وتبصره¹ وسمع من علي ابن حجر. عمرو ويونس بن عبد الأعلى. بمصر و أحمد بن إبراهيم الدورقي وأخيه يعقوب ومحمد بن حرب بواسط ومحمد بن أبان المستمليوببغداد من أحمد بن منيع وغيره، وبالبحر من بشر بن معاذ العقدي وغيره، وبالكوفة من أبي كريب وغيره، وبالبحر من عبد الجبار بن العلاء وغيره وبالشام من موسى بن سهل الرملي وغيره، وبالجزيرة من عبد الجبار بن العلاء وغيره وسمع بواسط من محمد بن حرب وغيره، وكان ميرزا في علم الحديث وغيره² وغيرهم كثير³

ذكر كرامة حدثت له في إحدى رحلاته للعلم:

كان رحمه الله كما اسلفنا حريصاً على التلقي منذ الصغر، والرحلة في طلب العلم، فقد رحل إلى كثير من البلدان ورافق في بعض رحلاته محمد بن جرير الطبري صاحب التفسير وهو قرين له، وكذلك محمد بن نصر المروزي صاحب كتاب "تعظيم قدر الصلاة"، ومحمد بن هارون الروياني صاحب المسند، فهؤلاء الأربعة جمعهم الرحلة بمصر، فأصابتهم مخمصة، فنقد ما معهم من المال والزاد، ولم يبق عندهم ما يقوتهم وأضربهم الجوع.

فاجتمعوا ليلة في منزل كانوا يأوون إليه، فتشاوروا في أمرهم، فاتفق رأيهم على أن يستهموا ويضربوا القرعة، فمن خرجت عليه القرعة، سأل لأصحابه الطعام، فخرجت القرعة على ابن خزيمة، والأمر ثقيل على النفس، فقال لأصحابه: أمهلوني حتى أصلي صلاة الخيرة - صلاة الاستخارة - فاندفع في الصلاة، فبينما هم كذلك فإذا هم بالشموع وخادم من قبل الوالي يدق الباب، ففتحوا فقال: أيكم محمد بن نصر؟ قيل: هو ذا، فأخرج صرة فيها خمسون ديناراً فدفعها إليه، ثم قال: وأيكم محمد بن جرير؟ فأعطاه خمسين ديناراً أيضاً، وكذلك الروياني وابن خزيمة. ثم قال: إن الأمير كان قائلاً فرأى في المنام أن المحامد جياع قد طووا كشحهم، فأنفذ إليكم هذه الصرر، وأقسم عليكم إذا نفدت فابعثوا إلي أحدكم. فهذه الحكاية - إن صحت - فإنها تعتبر

¹ - المصدر السابق.

² - المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (234/13).

³ - المصدر السابق والمنتظم لابن الجوزي (233/ 13).

كرامة من الله تعالى لهؤلاء العلماء الأجلاء حينما رحلوا هذه الرحلة في سبيل الله - جل وعلا - ، وناهم ما ناهم من الجوع والعناء والمشقة 1.

وقد ذكرت هذه القصة على نحو غير ما ورد سلفاً بسندها كما سنورده الآن في كتاب المنتظم في تاريخ الملوك والأمم عن محمد بن ناصر قال: أنبأنا أبو محمد الحسن بن أحمد السمرقندي، قال: سمعت أبا سعيد أحمد بن محمد العبداني، يقول: أخبرنا أبو إسحاق أحمد بن محمد المفسر، قال أخبرنا أبو محمد بن الخطيب، قال: سمعت أبا الحارث روح بن أحمد بن روح، يقول: سمعت أبا العباس أحمد بن مظفر البكري، يقول: سمعت محمد بن هارون الطبري، يقول: كنت أنا ومحمد بن نصر المروزي، ومحمد بن علويه الوزان ومحمد بن إسحاق بن خزيمه على باب الربيع بن سليمان بمصر نسمع منه كتب الشافعي، فبقينا ثلاثة أيام بلياليهن لم نطعم شيئاً، وفنيت أزوادنا. فقلت: الآن قد حلت لنا المسألة، فمن يسأل؟ فاستحيا كل واحد منا أن يسأل، فقلنا نقترع فوقعت القرعة على محمد بن إسحاق بن خزيمه، فقال: دعوني أصلي ركعتين. وسجد يدعو بدعاء الاستخارة، إذ قرع علينا الباب، فخرج واحد فإذا هو رجل خادم لأحمد بن طولون أمير مصر وبين يديه شمعة وخلفه شمعة فاستأذن فدخل ثم سلم وجلس وأدخل يده في كفه فأخرج رقعة، فقال: من محمد بن نصر المروزي؟ فقلنا: هذا، فأخرج صرة فيها خمسون ديناراً فأعطاه، ثم قال: إن الأمير أحمد بن طولون يقرأ عليك السلام ويقول لك استنفق هذا فإذا فني بعثنا إليك مثله، [قال: من محمد بن علويه الوزان؟ فقلنا: هذا، فأعطاه مثل ذلك ثم قال: من محمد بن هارون الطبري؟ فقلت: أنا، فأعطاني مثل ذلك، ثم قال: من محمد بن إسحاق بن خزيمه؟ فقلنا: هو ذاك الساجد، فأمهله حتى رفع رأسه من السجدة فأعطاه مثل ذلك. فقلنا له: لا نقبل هذا منك حتى تخبرنا بالقصة فقال: إن الأمير أحمد بن طولون كان قائلاً نصف النهار، إذ آتاه آت في منامه، فقال: يا أحمد، ما حججتك غداً عند الله إذا وقفت بين يديه فسألك عن أربعة من أهل العلم طووا منذ ثلاثة أيام لم يطعموا شيئاً؟ فانتبه فرعاً مدعوراً، فكتب أسماءكم وصرر هذه الصرر وبعثني في طلبكم، وكنت أستخير خيركم حتى وجدتكم الآن 2.

1- مناهج المحدثين.

2- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (235/13-236).

ثالثاً:(تلامذة ابن خزيمة):

قلت: لقد بلغ هذا الجبل في العلم ما جعل بعضاً من اقرانه وشيوخه يحدثون عنه وقد حدث عنه خلق كثير منهم:

كتب عنه أبو بكر الإسماعيلي بجرجان ودهستان¹ وحدث عنه شيخاه البخاري ومسلم في غير الصحيحين²، قال الحاكم: قد رأيت في كتاب مسلم بن الحجاج بخط يده: حدثني محمد بن إسحاق أبو بكر صاحبنا³ وشيخه محمد بن عبد الله بن عبد الحكم وحفيده محمد بن الفضل بن محمد بن خزيمة وأبو حاتم البستي (ابن حبان) وهو من أشهر من اخذ عنه وأبو أحمد بن عديو أبو بكر أحمد بن إسحاق الصبغوي أبو أحمد الحاكم وأبو بكر أحمد بن مهران المقرئ، ومحمد بن أحمد بن علي بن نصير المعدل⁴ وبشر بن محمد بن محمد بن ياسين ، وأبو محمد عبد الله بن أحمد بن جعفر الشيباني وأبو الحسين أحمد بن محمد البحيري ، والخليل بن أحمد السجزي القاضي ، وأبو سعيد محمد بن بشر الكرايسي ، وأبو أحمد محمد بن محمد الكرايسي الحاكم ، وأبو نصر أحمد بن الحسين المرواني ، وأبو العباس أحمد بن محمد الصندوقي ، وأبو الحسن محمد بن الحسين الآبري ، وأبو الوفاء أحمد بن محمد بن حمويه المزكيو خلق كثير.

¹ - تاريخ جرجان (ص 314).

² - سير اعلام النبلاء (366/14-367).

³ - التقييد لابن نقطة (ص 17).

⁴ - تاريخ الإسلام في وفيات المشاهير والأعلام (298/23)

رابعاً:

(كتب ابن خزيمة):

كان رحمه الله عالماً مصنفاً بجزاً من بحور العلم¹ مصنفات الإمام ابن خزيمة تزيد على مائة وأربعين كتاباً فمنها:

تفسير القرآن والصحيح المختصر في الحديث وعوالي كذا وفقه حديث بربرة في ثلاثة أجزاء
2 وكتاب التوحيد وإثبات الصفات والمسائل المصنعة في الحديث والمسند في الحديث والقراءة
خلف الإمام والقدر والأشربة الأهوال والدعاء وذكر نعيم الجنة³.

والمطبوع من هذه الكتب كتابه الصحيح وله عدة طبعات احسنها الطبعة الثالثة (1424هـ -
2003م) وهي افضل طبعة بعد طبعة الأعظمي.

وتتميز هذه الطبعة: بتنضيد جديد لحروفها، وإعادة ترقيم أبوابها، وإضافة بعض التعليقات الموجزة،
وتصويب الإحالات، وعمل الفهارس المتعددة لها تيسيراً على القارئ الكريم.

وأيضاً: كتاب التوحيد والذي يهتم بالبحث في المسائل الاعتقادية، وبالذات ما يتصل منها بأسماء
الله وصفاته، وأحوال الناس يوم القيامة على منهج أهل الآثار، وهم أهل الحديث، ومذهبهم هو
ما عُرف بعد بمذهب "أهل السنة والجماعة" وقد طبع عدة طبعات وله أكثر من تحقيق منها طبعة
بتحقيق الشيخ محمد خليل هراس — رحمه الله وطبع بتحقيق الدكتور عبدالعزيز الشهوان، نشرت
بمكتبة الرشد في مجلدين، وهو في الأصل رسالة علمية لنيل الشهادة العالمية العالية «الدكتوراه
»، من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام 1405هـ وهي أجود طبعة للكتاب وطبعة
بتحقيق سمير الزهيري في مجلدين، نشرت بدار المغني بالرياض.

¹ - البداية والنهاية (170/11).

² - مناهج المحدثين , طبقات الحفاظ للسيوطي , الأعلام للزركلي.

³ - مقدمة صحيح ابن خزيمة ، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمى النيسابوري،
(ت ٣١١هـ) تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١٣٩٠، ١هـ -

— ١٩٧٠م: ١٢ — ١٤.

خامساً:(ثناء العلماء عليه وعلى مصنفاته):

قال تلميذه ابن حبان: كان - رحمه الله - أحد أئمة الدنيا علما وفقها وحفظا وجمعا واستنباطا، حتى تكلم في السنن بإسناد لا نعلم سبق إليها غيره من أئمتنا، مع الإتقان الوافر والدين الشديد إلى أن توفي رحمه الله "1".

وقال: "ما رأيتُ على وجه الأرض من يحفظ صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح، وزياداتها، حتى كأنَّ السنن كلها بين عينيه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة فقط" 2. قال الدارقطني: " كان ابن خزيمة إماماً ثبتاً معدوم النظر "3.

قال أبو سعد السمعاني: " اتفق أهل عصره على تقدمه في العلم... وكان أدرك أصحاب الشافعي وتفقه عليهم "4.

قال أبو العباس بن سريج عنه: "يُخْرِجُ النَّكْتَ من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله بالمنقش" 5.

قال أبو الحسن بن حمدويه السنجاني: " نظرتُ في مسألة الحج ل محمد بن إسحاق بن خزيمة فتيقنتُ أنه علم لا تُحسِنه نحن "6.

قال أبو عبد الله الحاكم: " فضائل هذا الإمام مجموعة عندي في أوراق كثيرة، وهي أكثر وأشهر من أن يحتملها هذا الموضع "7.

قال محمد بن سهل الطوسي: "سمعت الربيع بن سليمان وقال لنا: هل تعرفون ابن خزيمة؟ قلنا: نعم. قال: استفدنا منه أكثر مما استفاد منا "8.

1- الثقات (156/9).

2- سير اعلام النبلاء (372/14).

3- سؤالات السلمى للدارقطني (ص 101).

4- الأنساب للسمعاني (236/2).

5- معرفة علوم الحديث للحاكم (283).

6- معرفة علوم الحديث للحاكم (284).

7- معرفة علوم الحديث للحاكم (284).

8- سير اعلام النبلاء (371/14).

قال الحافظ أبو علي النيسابوري: "كان ابن خزيمة يحفظ الفقهيات من حديثه كما يحفظ القارئ السورة".

وقال: "لم أر أحداً مثل ابن خزيمة". قال الذهبي مُعلقاً: يقول مثل هذا وقد رأى النسائي¹. حكى أبو بشر القطان قال: رأى جار لابن خزيمة -من أهل العلم- (في المنام) كأن لوحاً عليه صورة نبينا صلى الله عليه وسلم وابن خزيمة يصقله. فقال المعبر: هذا رجل يُحيي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقال أبو إسحاق إبراهيم بن المضارب: "رأيتُ ابن خزيمة في النوم، فقلت: جزاك الله عن الإسلام خيراً، فقال: كذا قال لي جبريل في السماء³."

وسئل عبد الرحمن بن أبي حاتم عن ابن خزيمة فقال: "ويحكُم! هو يُسال عنّا ولا يُسال عنه! هو إمام يُقتدى به⁴."

قال الذهبي عنه: "عنى في حديثه بالحديث والفقهِ، حتى صار يُضرب به المثل في سعة العلم والأتقان⁵."

وقال: "لابن خزيمة عظمة في النفوس، وجلالة في القلوب لعلمه ودينه، واتباعه السنة⁶". قال أبو الفضل صالح الهمداني في كتاب "سنن التحديث": "وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة فتح أقالمتون الأخبار، وميز الأَسناد وناقليها، وأوردَ في مصنفاته في المعرفة بالحديث والطرق وتمييز فقه المتون واختلاف العلماء وشرائط التحديث ما لم يُرزق غيره. وكان إمام زمانه، وورد الخبرُ عن المصطفى صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إن شاء الله عز وجل يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنةٍ مَنْ يُجدد لها دينها". ثم ذكره بإسناده، وقال: سمعتُ المشايخ في القديم يقولون:

1- سير أعلام النبلاء (372/14).

2- سير أعلام النبلاء (372-373).

3- سير أعلام النبلاء (377/14).

4- سير أعلام النبلاء (377/14).

5- سير أعلام النبلاء (365/14).

6- سير أعلام النبلاء (374/14).

"إن رأس المئة السنة في التاريخ من الهجرة قام عمر بن عبد العزيز، ورأس المئتين محمد بن إدريس الشافعي، ورأس الثلاث مئة محمد بن إسحاق بن خزيمة"1.

قال ابن كثير: "كان بجرًا من بحور العلم، طاف البلاد ورحل إلى الآفاق في الحديث وطلب العلم، فكتب الكثير وصنف وجمع، وكتابه الصحيح من أنفع الكتب وأجلها، وهو من المجتهدين في دين الإسلام، حكى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في طبقات الشافعية عنه أنه قال: ما قلدتُ أحدًا منذ بلغت ست عشرة سنة"2.

قال ابن عبد الهادي: "الحافظ الثبت، إمام الأئمة، وشيخ الإسلام، أبو بكر، محمد بن إسحاق بن خزيمة"3.

قال تاج الدين السبكي عنه: "المجتهد المطلق، البحر العجاج، والخبر الذي لا يُخاير في الحجي ولا يُناظر في الحجاج، جمع أشتات العلوم، وارتفع مقداره فتقاصرت عنه طوابع النجوم، وأقام بمدينة نيسابور إمامها حيث الضراغم مُزدحمة، وفردها الذي رفع العلم بين الأفراد علمه، والوفود تَفِد على ربه لا يتجنبه منهم إلا الأشقى، والفتاوى تُحَمَل عنه برًا وبحرًا وتشقُّ الأرض شقا، وعلومه تسير فتهدى في كل سوداء مُدلهمّة، وتمضي علما تأتمُّ الهداةُ به، وكيف لا وهو إمام الأئمة"4.

قال محمد بن الفضل: سمعت جدي (ابن خزيمة) يقول: استأذنت أبي في الخروج إلى قتيبة، فقال: اقرأ القرآن أولا حتى آذن لك. فاستظهرت القرآن، فقال لي: امكث حتى تصلي بالختمة. ففعلت، فلما عيّدنا، أذن لي، فخرجت إلى مرو، وسمعت بمرو الرّوذ من محمد بن هشام صاحب هشيم، فنُعيَ إلينا قتيبة"5.

قال ابن خزيمة: "كنت إذا أردت أن أصنف الشيء أدخل في الصلاة مستخيرا حتى يفتح لي، ثم أبتدئ التصنيف"6.

1- طبقات علماء الحديث لابن الهادي (2 / 443-444).

2- البداية والنهاية (170/11).

3- طبقات علماء الحديث (441/2).

4- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (109/3).

5- سير أعلام النبلاء (371/14).

6- سير أعلام النبلاء (365/14).

وسئل أبو أحمد حسينك الإمام ابن خزيمة فقال: "كم يحفظ الشيخ؟ (يقصد ابن خزيمة) فضربه على رأسه وقال: ما أكثر فضولك! ثم قال: يا بني! ما كتبتُ سوداء في بياض إلا وأنا أعرفه1.

وسئل ابن خزيمة: من أين أوتيت العلم؟ فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ماء زمزم لما شرب له." وإني لما شربت سألت الله علماً نافعاً2.

وقال ابن خزيمة: ليس لأحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قولٌ إذا صح الخبر3.

وقال: "حرجٌ على كل من سمع مني مسألة يُروى عن النبي صلى الله عليه وسلم خبرٌ صحيح خلافه لم يبلغني، أو لم أحفظه في وقت جوابي، أن يحكي عني تلك المسألة التي خلاف قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكل قولٍ قلتُ خلاف خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم صحيحاً من جهة النقل لم يُروَ عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه بإسنادٍ صحيح فاشهدوا على رجوعي عن ذلك القول، وأنا أتوبُ وأستغفر الله من كل قولٍ قلتُ خلاف قول رسول الله صلى الله عليه وسلم4.

1- سير أعلام النبلاء (372/14).

2- سير أعلام النبلاء (370/14).

3- سير أعلام النبلاء (373/14).

4- طبقات علماء الحديث لابن الهادي (444/2).

المبحث الثاني

المطلب الأول

(كتابه الصحيح)

أولاً:(الاسم الكامل لكتابه وسبب تأليفه)

سمى الإمام ابن خزيمة كتابه بـ "مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم" هكذا سماه به مصنفه عند الأحاديث: (1) و(300) و(1470) و(1720) و(2244) و(2504) و(1879) (وهي مهمة جداً إذ أعلن فيها عن شرطه إذ قال:

((المختصر من المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم على الشرط الذي ذكرنا بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه صلى الله عليه وسلم، من غير قطع في الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار إلا ما نذكر أن في القلب من بعض الأخبار شيء، إما لشك في سماع راو من فوقه خبراً أو راو لا تعرفه بعدالة ولا جرح فبين أن في القلب من ذلك الخبر، فإننا لا نستحل التمويه على طلبة العلم بذكر خبر غير صحيح لا نبين علتة فيغتر به بعض من يسمعه)) ويستفاد من ذلك صحة الأحاديث التي لم يتوقف فيها أو يعلها أو يقدم المتن على الإسناد)). وباسم ((مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم)) هكذا سماه جماعة من العلماء.

وكذا سماه بهذا الاسم البيهقي¹ والخليلي² ولقد قال الخليلي (وآخر من روى هذا الكتاب عن ابن خزيمة سبطه محمد ابن الفضل بنيسابور وروى عنه مختصر المختصر وغيره)³ وشيخ الإسلام ابن تيمية⁴ والذهبي⁵ والزيلي⁶

1- السنن الكبرى السنن الكبرى (434/1)

2- الإرشاد (832/2)

3- الأرشاد (832/2)

4- مجموع الفتاوى (72/24)

5- سير أعلام النبلاء (382/14) وفي ميزان الاعتدال (277/5)

6- نصب الراية (1 / 326 و 329 و 142/2 و 417)

وابن حجر 1.

لكن اشتهر عند جمع من المتأخرين اطلاق اسم " صحيح ابن خزيمة " على الكتاب تجوزاً واختصاراً كما سماه به هكذا ابن عدي 2 وابن كثير 3 وابن الملقن 4 وابن حجر 5 والسيوطي 6 والمنائي 7 والزرقي 8

وشمس الحق آبادي 9 والمباركفوري 10.

ولقد اشتهرت نسبة هذا الكتاب إلى ابن خزيمة ولم يشكك أحد في ذلك ، ومما يدل على ذلك كلام العلماء رحمهم الله.

وهذا الصحيح فقد أكثره ولم يوجد منه إلا الربع ومما يدل على ذلك:
1. قول الدمياطي - رحمه الله - المتوفى في سنة سبعمئة وخمس للهجرة: "إن كتاب صحيح ابن خزيمة لم يقع له منه إلا ربه الأول فقط."

2. قول الحافظ ابن حجر - رحمه الله - لما ذكر الكتب التي اشتمل عليها كتابه "إتحاف المهرة بأطراف العشرة" ذكر من ضمنها صحيح ابن خزيمة، لكن إذا أخذنا نعد هذه الكتب نجد أنها أحد عشر كتاباً، فبين السبب تلميذه ابن فهد المكي فقال:

"إنما زاد العدد واحداً، لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربه فقط، بمعنى أنه لم يحتسب هذا الكتاب لنقصه في العدد، وإنما اعتبر العشرة التي وجدها كاملة.

1- لسان الميزان 6 (135/).

2 - الكامل (33/1)

3- تفسير ابن كثير (61 و 1933)

4- تحفة المحتاج (1 / 473 و 478)

5 - تغليق التعليق (2 / 391 و 66/3)

6- تدريب الراوي (1 / 109 و 244)

7- فيض القدير (1 / 433 و 3 / 329 و 6 / 282)

8- شرح الموطأ (1 / 84 و 224 و 371 و 457)

9- عون المعبود (1 / 102 و 108)

10- تحفة الأحمدي (1 / 229 و 2 / 44 و 3 / 526 و 4 / 31)

وإن تسميته الكتاب باسمه الصحيح الذي سماه به مؤلفه أفضل من التجوز والاختصار ويستفاد من تسمية الكتاب باسم مختصر المختصر بأن لهذا الكتاب أصلاً كبيراً اختصر منه الإمام ابن خزيمة هذا المختصر، وسمى هذا الأصل مختصراً أيضاً لأنه مختصر من مجموع ما رواه وسماه كبيراً لأنه كبير الحجم على قياس المختصر (وقد سمي الترمذي كتابه بـ " الجامع الكبير المختصر " فهو جامع كبير من حيث الحجم مختصر من جميع ما رواه وسمعه من شيوخه)

وقد ذكر ذلك الخليلي في الارشاد: قال: وآخر من روى عنه بنيسابور سبطه محمد بن الفضل وروى عنه مختصر المختصر وغيره.1

وقال الذهبي: وقد سمعنا مختصر المختصر عاليا.2

ولعل الاسم يشير الى ان لهذا الكتاب اصلا كبيرا اختصره ثم اختصره ثم عاد فاختره مرة أخرى. ولكن هل هذا فعلا موجود ام لا ولعل العلماء يشيرون الى الكتاب الكبير الاصل ولا يشيرون الى الحلقة الوسطى.3

ثانياً:

(ثناء العلماء علي صحيح بن خزيمة وصحة أحاديثه)

بالنسبة لمكانة كتابه الصحيح، ومثّلته عند العلماء، فتقدم قبل قليل ذكر بعض العلماء لهذا الكتاب، وثناؤهم عليه، واعتباره من الكتب التي يؤخذ منها الصحيح الزائد على ما في الصحيحين، بل قدموه على سائر الكتب التي ألفت في الصحيح المجرد - سوى الصحيحين-، ومن هؤلاء: ابن الصلاح، والعراقي، والسيوطي، وأحمد شاكر - رحمهم الله تعالى-.

وقد ذكر الخطيب البغدادي - رحمه الله - في كتابه "الجامع لأخلاق الراوي وأداب السامع" ذكر في معرض النصيحة لطلبة العلم، ذكر أحق الكتب بالتقديم بالسماع - يعني ما ينبغي لطالب العلم أن يقدمه حينما يريد أن يسمع الحديث-، فقال: "أحقها بالتقديم كتاب الجامع والمسند الصحيحين، لحمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج النيسابوري". ثم أخذ يذكر بعض الكتب

1 - ارشاد الفحول للخليلي (2\832).

2 - سير اعلام النبلاء (14\382).

3 - الامام ابن خزيمة ومنهجه (1\268)

الأخرى، ثم قال: "وكتاب محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، الذي اشترط فيه على نفسه إخراج ما اتصل سنده بنقل العدل عن العدل إلى النبي صلى الله عليه وسلم." وذكر السيوطي في مقدمة كتابه "جمع الجوامع" ذكر الكتب التي إذا عزی الحديث إليها، فمجرد عزوه إلى أحد هذا الكتب معلم بالصحة - أي لا يحتاج الأمر إلى التنصيص على هذا الحديث صحيح - هذا عند السيوطي -، يقول: مجرد ما أعزوه الحديث لهذه الكتب؛ فإن الحديث صحيح. من جملة ما قال في مقدمة كتابه "جمع الجوامع" - وهو لا يزال مخطوطاً - قال: "وكذا ما في موطأ مالك وصحيح ابن خزيمة وأبي عوانة، فالعزو إليها معلم بالصحة." ويقول ابن كثير - رحمه الله تعالى - : "قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة وهما خير من المستدرک بكثير، وأنظف أسانيد ومتوناً."

ويدل على مكانة هذا الكتاب مكانة مؤلفه عند العلماء، وشدة تحريه في الأسانيد، فإنه كما يقول السيوطي: "يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد"، ويقول ابن خزيمة: "إن صح الخبر، أو إن ثبت، ونحو ذلك."¹

يقول احمد شاکر: صحيح ابن خزيمة والمسند الصحيح على التقاسيم والانواع والمستدرک.. هذه الكتب الثلاثة اهم الكتب التي ألفت في الصحيح المجرد بعد الصحيحين.²

وقال ابن الصلاح: مبينا الكتب التي يستفيد منها طالب الحديث الزيادة في الصحيح على ما في الصحيحين: ويكفي مجرد كونه موجودا في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه ككتاب ابن خزيمة...³

قال الحافظ السيوطي: "صحيح ابن خزيمة) أعلى مرتبة من (صحيح ابن حبان)؛ لشدة تحريه حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد فيقول: "إن صح الخبر" أو "إن ثبت كذا.." ونحو ذلك".

وقد احتل كتابه صدارة الكتب الصحيحة بعد البخاري ومسلم، وفي ذلك يقول الحافظ ابن عدي: "صحيح ابن خزيمة يكتب بماء الذهب، فإنه أصح ما صنف في الصحيح المجرد بعد

¹ - كتاب مناهج الحديث بتصرف واختصار؛ حيث أنني لم أجد كتاب تكلم عن منهج ابن خزيمة سوى هذا الكتاب.

² - مقدمة صحيح ابن حبان تحقيق احمد شاکر (ص11).

³ - مقدمة ابن الصلاح (ص16).

الشيخينالبخاري ومسلم"1، وقال الإمام المناوي نقلاً عن الإمام الحازمي: "صحيح ابن خزيمة أعلى رتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه؛ وأصح من صنف في الصحيح بعد الشيخين: ابن خزيمة فابن حبان فالحاكم"2.

وقد اهتم المسلمون في هذا الكتاب؛ إذ ألف ابن الملقن "مختصر تهذيب الكمال" مع التذييل عليه من رجال ستة كتب (وهي مسند أحمد وصحيح ابن خزيمة وابن حبان ومستدرک الحاكم والسنن للدارقطني والبيهقي).

وقد جعله الحافظ ابن حجر أحد موارد كتابه إتحاف المهرة.

وقد كان الإمام ابن خزيمة عالماً فقيهاً بصيراً بالرجال، يدل على ذلك منهجه وشروطه وضوابطه، التي نصَّ بنفسه على بعضها، واستنتج البعض الآخر، وهي في مجملها تستحق أن يتم التوقف عندها، وأن يُعنى بها، حتى تكون نبراساً لكل من أراد معرفة منهجه ومسلكه.

ثالثاً:

(التقاسيم والأنواع التي رتب عليها كتابه الصحيح وعدد أحاديثه)

قلت كان الغالب على تراجم أبواب صحيح ابن خزيمة التراجم الظاهرة، وهي التي يدل عنوان الباب فيها على مضمونه من الأحاديث دلالة واضحة، لا يحتاج القارئ فيها إلى إعمال فكره لمعرفة وجه الاستدلال، ولكنه كان يُضمّن تراجمه استنباطات فقهية أو فوائد حديثة، ومن أهم سمات تراجمه ما يلي:

1. ذكر الدليل ووجه الاستدلال: كان يطيل في عنوان الباب ويذكر فيه الدليل ووجه الاستدلال منه، ومن ذلك قوله: "باب ذكر الدليل على أن ما وقع عليه اسم التراب فالتيمم به جائز عند الإعواز من الماء، وإن كان التراب على بساط أو ثوب وإن لم يكن على الأرض، مع الدليل على أن خبر أبي معاوية الذي ذكرناه مختصراً "جُعِلت لنا الأرض طهوراً" أي عند الإعواز من الماء، إذا كان المحدث غير مريض مرضاً يخاف - إن ماسَّ الماء - التلف أو المرض المخوف أو الألم الشديد، لا أنه جعل الأرض طهوراً، وإن كان المحدث صحيحاً واجداً للماء، أو مريضاً لا يضر إمساس البدن الماء"، ثم ساق الحديث.

1- الكامل لابن عدي (33/1).

2- فيض القدير (35/1).

2. إشارته لبعض القواعد الأصولية: كان يتعرض لذكر القواعد الأصولية إذا وجد فرصة لذلك، ومن ذلك قوله: "باب ذكر فرض الصلوات الخمس من عدد الركعة بلفظ خبرٍ مجملٍ غير مفسَّرٍ، بلفظٍ عامٍّ مراده خاصٌّ"، ثم ساق عدة أحاديث.

3. اقتصار الترجمة على المعنى الذي تضمَّنه الحديث: رغم أنه كان يطيل الترجمة في كثير من المواضع، إلا أنه كان يختصر أحياناً، ومن أمثلة ذلك قوله: "باب إباحة الجهر ببعض الآي في صلاة الظهر والعصر"، ثم ساق الحديث الدالَّ على ذلك.

ويتماز هذا الكتاب عن كثير من كتب الحديث أنه واحد من كتب الصحاح، وقد حكم فيه مؤلفه على أحاديثه بالصحة بمجرد ذكر هذه الأحاديث في هذا الكتاب، خلا الأحاديث التي توقف في صحتها ابن خزيمة نفسه، أو التي ضعفها، أو التي قدم المتن على السند، ومجموع تلك الأحاديث التي تخرج عن شرط الكتاب (143) حديثاً، وما دونها فهو محكوم بصحته عند مؤلفه، وقد التزم المؤلف بشرطه إلا في مواضع، وعلى ذلك فإن الأحاديث الصحيحة في هذا الكتاب بلغت (2650) حديثاً، أما الأحاديث الضعيفة فقد بلغت (429) حديثاً. وعلى هذا يكون ما ينتقد على المصنف (286) فتكون نسبة ما تساهل فيه قرابة 9% .

وقد رتب المصنف على الكتب والأبواب الفقهية، ويعد الكتاب مختصراً لكتاب آخر للمصنف وهو «المسند الكبير»، وقد بلغ عدد الأحاديث فيه (3079) حديثاً. وأما باقى الكتاب فهو مفقود ولو تم لكان آية كما نقل هذا بعض السلف.

وقد رتب ابن خزيمة صحيحه على الموضوعات والأبواب الفقهية إلا أن كتابه لم يسلم من الخطأ شأنه شأن غيره فقد انتُقد عليه في أمور لكن السلف متفقون على أنه من جملة الكتب التي حوت الكثير من الأحاديث الصحيحة التي ليست موجودة في الصحيحين.

رابعاً:

(منهجه وشرطه في كتابه)

قال ابن خزيمة - رحمه الله - في صحيحه:

"المختصر من المختصر من المسند- عن النبي صلى الله عليه وسلم، على الشرط الذي ذكرنا بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه صلى الله عليه وسلم من غير قطع في الإسناد ولا جرح في ناقله الأخبار، إلا ما نذكر أن في القلب من بعض الأخبار شيئاً، إما لشك في سماع راوٍ ممن فوَّقه خبراً،

أو راو لا نعرفه بعدالة ولا جرح، فبين أن في القلب من ذلك الخير، فإننا لا نستحل التمويه على طلبه العلم بذكر خير غير صحيح لا نبين علتة فيغتر به بعض من يسمعه، فالله الموفق للصواب"أهـ1 .

هذا هو ما ذكره رحمه الله ويظهر من خلال كتابه مايلي:

1. اختصاره للأحاديث، وبخاصة الأحاديث الطويلة، وهذا يدل على أنه أراد الاختصار في كتابه هذا ولم يرد التطويل، فنجده يقتصر على موضع الشاهد، ثم يقول: "وذكر الحديث"، فلا يتم الحديث2.

2. تعهده كتابه بالزيادة والتنقيح كعادة كثير من العلماء حينما يصنف الواحد منهم الكتاب بنجده لا يزال يتعهد كتابه هذا بالزيادة والحذف، والتنسيق، وما إلى ذلك، فنجد ابن خزيمة - رحمه الله - يصنع هذا الصنيع.

3. يدل عليه ما يظهر من كلامه عن "المسند الكبير" حينما يقول مرة - كما سبق منذ قليل - "قد خرجت هذا الباب بتمامه في كتاب الصلاة في كتاب الكبير"3، وهذا يدل على أنه صنفه قبل ذلك، ثم يعود مرة أخرى فيقول: "سأبين هذه المسئلة بتمامها في كتاب الصلاة في "المسند الكبير" لا "المختصر". وهذا يدل على أنه استدرك وسيلحق ذلك. إملأوه لكتابه كعادة كثير من علماء تلك العصور حينما يصنف الواحد منهم المصنف، ثم يمليه على تلاميذه إملاء، يدل على ذلك كثير من عباراته في ثنايا كتابه الصحيح، من ذلك قوله: "وقد أمليت هذا الباب من كتاب الأيمان والندور"، فيدل على أنه يملئ الحديث إملاء.

4. دقته - رحمه الله - في تعقبه للأحاديث بما يزيل اللبس على المطلع على كتابه، فمثلاً حين أخذ في ذكر الأدلة التي تتعلق بالحجامة للصائم، وحتى لا يقال: إنه ذكر الحديث في كتابه فهو صحيح إذا على شرطه - نبه على ذلك فقال: "فكل ما لم أقل إلى آخر هذا الباب: إن هذا صحيح؛ فليس من شرطنا في هذا الكتاب4".

1- صحيح بن خزيمة ج3/186.

2- المصدر السابق بتعدد الأمثلة على ذلك مثل ج3/353 و ج4/19 وغيرها.

3- المصدر السابق مثال ج4/313.

4- المصدر السابق مثال ج3/236.

5. وقد يورد ابن خزيمة إسناداً فيه راو يعلم هو أنه ثقة، ولكنه يخشى أن يقف عليه من لا يعرف ثقته فيتهمه بالتساهل، فنجده - رحمه الله - يورد بإسناده عن بعض الأئمة ما يفيد ثقة ذلك الراوي.

ولقد كان هذا هو منهجه رحمه الله في كتابه والذي تلخص في هذه النقاط الخمس ولهذا الكتاب (صحيح ابن خزيمة) فوائد عديدة جداً، من جملة هذه الفوائد: أنه حفل باستنباطات فقهية دقيقة يعنون بها على كل باب، أي أن فيه شبهاً من صنيع البخاري - رحمه الله - في أبوابه، ويتبع ابن خزيمة هذه الأبواب بالأحاديث. فكتابه هذا يعد كتاباً فقهياً ذا أهمية بالغة، لأن هذه الاستنباطات من ابن خزيمة مبنية على أدلتها، مستندة إلى نصوص يخرجها في نفس الكتاب.

يضاف إلى ذلك التعليقات المهمة على كثير من الأحاديث، إما يفسر فيها لفظاً غريباً، أو يوضح معنى مستغلقاً، أو يرفع إشكالاً، أو يزيل إبهاماً، أو يجمع بين روايتين ظاهرهما التعارض، أو يذكر اسم رجل بتمامه إذا ذكر في الإسناد بالكنية أو اللقب، أو ذكر اسمه دون نسبه. ويتكلم في بعض الرجال جرحاً وتعديلاً، ويرد رواية المدلس إذا كانت بالعننة ممن لا يحتمل تدليس عند، وكذا رواية بعض الضعفاء المختلطين وإن كانت من الاختلاط.

ونصه كذلك على عدم سماع بعض الرواة من شيوخهم، وبيانه لعلل الأحاديث الخفية على اختلاف أنواع هذه العلل، إما لسقط في الإسناد غير ظاهر، أو لقلب في المتن أو السند، أو غير ذلك من أنواع العلل.

ومن فوائد كتابه تضعيفه لرواية بعض الضعفاء والمختلطين، وإن كانت من طريق بعض الثقات الذين سمعوا منهم قديماً باعتبار أن الراوي في أصله ضعيف مثل ابن لهيعة؛ إذ الصواب في حاله أنه ضعيف أصلاً. وازداد ضعفه بسبب احتراق كتبه، حيث اختلط فسائت حاله، وربما لغير ذلك من الأمور، فرواية الذين سمعوا منه قبل اختلاطه أعدل من غيرها.

ونقول: "أعدل" ولا نقول: "إنها صحيحة" فغلط أناس في ذلك وظنوا أنها صحيحة، ومن هؤلاء الذين سمعوا منه قبل اختلاطه العبادلة الأربعة: عبدالله بن وهب، وعبدالله بن المبارك، وعبدالله بن يزيد المقرئ، وعبدالله بن مسلمة القعني.

فاستفدنا من كتاب ابن خزيمة عدم التفاته - رحمه الله - لرواية ابن لهيعة، وإن كانت من طريق أحد العبادلة.

فمن ذلك أنه أخرج - كما سبق أن ذكرته - حديثاً من طريق عبد الله بن وهب - وهو أحد هؤلاء العبادة -، قال: أخبرني ابن لهيعة، وجابر بن إسماعيل الحضرمي، عن عقيل بن خالد. ثم ذكر الحديث.

..قال ابن خزيمة بعد ذلك: "ابن لهيعة ليس ممن أخرج حديثه في هذا الكتاب إذ انفرد برواية، وإنما أخرجت هذا الخبر لأن جابر بن إسماعيل معه في الإسناد"1.

ومن سمات كتابه ما في كلامه على الأحاديث وتعاليقه عليها من فوائد تنبئ عن عالم متنوع ذي منهج أصولي، داع للمنهج السوي ومرغب فيه.

فمن ذلك أنه ذكر أن مسدد بن مسرهد - رحمه الله - سأله عن حدث عمار ابن ياسر: "أمرنا بصوم عاشوراء قبل ان يتزل رمضان...". إلى آخر الحديث، فذكر أنه أجابه - يعني أجاب مسدداً - بقوله: "قلت له مجيباً: إن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمر أمته بأمر...". إلى آخر كلامه، ثم قال في آخر كلامه: "ولعلي زدت في الشرح في هذا الموضوع على ما أجبت السائل في ذلك الوقت".2

فهذا يدل على أنه - رحمه الله - ورع، وهذا الورع دفعه إلى أن يبين للقارئ أنه ذكر هنا معنى ما أجاب به مسدداً فقط، وليس هذا هو نص الكلام الذي أجاب به مسدداً في ذلك الوقت. ومن أمثلة أصالة منهجه واعتداله: أنه ذكر حديث وصاله صلى الله عليه وسلم للصيام، ثم قال: "باب الدليل على أن الوصال منهي عنه؛ إذ ذلك يشق على المرء، خلاف ما يتأوله بعض المتصوفة ممن يفطر على النعمة أو الجرعة من الماء، فيعذب نفسه ليالي وأياماً".

ومن أمثلة دعوته للخير والفضيلة في كتابه: أنه ذكر حديث المؤذن الذي استمع إليه النبي صلى الله عليه وسلم، فلما قال: "الله أكبر، الله أكبر"، قال عليه الصلاة والسلام: "على الفطرة". فلما قال المؤذن: "أشهد أن لا إله إلا الله"، قال صلى الله عليه وسلم: "خرجت من النار". عند ذلك قال ابن خزيمة بعد هذا الكلام:

1- صحيح بن خزيمة ج1/75.

2- المصدر السابق ج3/284.

"فإذا كان المرء يطمع بالشهادة بالتوحيد لله في الأذان وهو أن يخلصه الله من النار بالشهادة بالله في التوحيد في أذانه، فينبغي لكل مؤمن أن يسارع إلى هذه الفضيلة طمعاً في أن يخلصه الله من النار... في منزله، أو بادية، أو قرية، أو مدينة، طلباً لهذه الفضيلة"¹. يقصد فضيلة الأذان. وبهذا نكون قد اتمينا من التعرف علي صحيح بن خزيمة والمنهج في كتابه والله تعالى اعلم.

¹ - صحيح بن خزيمة ج1/208.

الفصل الثالث

صحيح ابن حبان

للإمام محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي

(280هـ / 354هـ)

(ابن حبان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال)¹

أبو عبد الله الحاكم

المبحث الأول

(لحات من سيرته)

المطلب الأول

(حياة المؤلف)

أولاً:

(نسب المؤلف ومولده ووفاته):

هو الإمام العالم المحدث الفقيه الحجة محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم التميمي

البستي السجستاني.

يعتبر ابن حبان - رحمه الله تعالى - عربي النسب، فهو من قبيلة بني تميم من صلبهم، ينسب إلى مدينة بست حينما يقال له البستي، لأنه ولد فيها وتوفي فيها أيضاً، ويقال له: السجستاني، لأن هذه المدينة - بست - من أعمال السجستان. فالسجستان إقليم واسع يضم عدة مدن وقرى، تعتبر بست إحدى هذه المدن، ويقع هذا الإقليم - وبالذات مدينة بست - في هذا العصر في البلد المعروفة بافغانستان.

¹ - مشاهير علماء الأمصار ج 1/13.

ولد ابن حبان - رحمه الله تعالى - على التخمين - في عشر الثمانين ومائتين، لأنه - رحمه الله - توفي في سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، وله من العمر نحو ثمانين عاماً، فاستنبطوا أن مولده في عشر الثمانين ومائتين وتوفي ابن حبان - رحمه الله - في ليلة الجمعة لثمان ليال بقين من شهر شوال، وذلك في سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، ودفن من الغد بعد صلاة الجمعة، وذلك بسجستان بمدينة بست - رحمه الله - رحمة واسعة¹.

ثانياً:

(رحلاته في طلب العلم مع ذكر بعض شيوخه):

طلب العلم - رحمه الله - كما يقول الذهبي -: على رأس الثلاثين، فرحل إلى بلاد عديدة سواء في إقليمه السجستان، أو في إقليم نيسابور، وكذلك العراق، والشام، ومصر، والحجاز، وغيرها. حتى إن شيوخه في هذه الرحلة بلغوا أكثر من ألفي شيخ، كما صرح هو بذلك بنفسه في مقدمة صحيحه حينما قال: "لعلنا كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ من اسبيجاب² إلى الإسكندرية"³. ثم انتقى - رحمه الله - من هذا العدد الجم حوالي 150 شيخاً، هؤلاء هم الذين أخرج لهم في الصحيح، وليس هذا فقط، بل إنه إنما أخرج لأكثر هذا العدد التزر اليسير جداً من الأحاديث، وأما الذين أكثر عنهم واعتمد عليهم في الرواية فإنما هم حوالي عشرين شيخاً فقط، هؤلاء هم أضبط شيوخ ابن حبان.

¹ - ترجمته وأخباره في: الانساب (البيهقي) واللباب (البيهقي) وانباه الرواة 3 / 122 ومعجم البلدان (بست) وتذكرة الحفاظ 3 / 920 وميزان الاعتدال 3 / 506 والوافي بالوفيات 2 / 317 والبداية والنهاية 11 / 259 ولسان الميزان 5 / 112 وسير أعلام النبلاء 16 / 92 والعبر 2 / 300 وشذرات الذهب 3 / 16 وتاريخ دمشق لابن عساكر ج 249/52.

² - ويقال لها أيضاً: إسفيجاب، بالفاء، ضبطها السمعاني وابن الأثير بكسر المهمزة، وضبطها ياقوت بفتحها، وتقع إلى الشمال من طشقند شرق نهر سيحون "سير داريا"، وهي اليوم ضمن جمهورية كازخستان كبرى جمهوريات الاتحاد السوفيتي.

³ - صحيح بن حبان (ج 1/152).

يقول ابن حبان في مقدمة صحيحه: "و لم نرو في كتابنا هذا إلا عن مئة وخمسين شيخاً، أقل أو أكثر، ولعل معول كتابنا هذا يكون على نحو من عشرين شيخاً ممن أدرنا السنن عليهم، واقتنعنا برواياتهم عن رواية غيرهم"1.

وأما شيوخه

... فعلى سبيل المثال، فمن هؤلاء الشيوخ الذين أكثر عنهم: أبو يعلى الموصلي "صاحب المسند المشهور"2، وابن خزيمة "صاحب الصحيح"، والحسن بن سفيان "صاحب المسند"3، وأبوعروبة الحرابي وهو أحد الأئمة المتكلمين في الرجال، "إمام مشهور"4 وغيرهم5.

قصته مع شيخه ابن خزيمة:

... وكان - رحمه الله - ذا همة عالية في الطلب والجد فيه، ولعل من أبرز ما يدل على ذلك قصته مع شيخه ابن خزيمة؛ فإنه - رحمه الله - كان يلح على الشيخ ليستخرج ما عنده من علم، ففي ذلك يوم كان يسير مع شيخه ابن خزيمة وكان معه أيضاً بعض الناس الآخرين، فأخذ يكثر من سؤال ابن خزيمة، ويبدو أن ابن خزيمة - رحمه الله - قد مل وضجر وأدركته السامة من كثرة إلحاح ابن حبان، فقال له: "تنحى عني يا بارد" - أو كلمة نحو هذه -، فكتبها ابن حبان، فقال له أحد الواقفين معهم أو السائلين: تكتب عنه مثل هذه الكلمة، قال: نعم، أكتب عن هذا الإمام - والله - كل شيء6.

وقد تخصص - رحمه الله - في علم الحديث أكثر وتضلع فيه، ولكنه لم يقتصر عليه فقط، بل إنه يعد من الفقهاء المشهورين، ولذلك تولى القضاء في عدة بلدان، مثل مدينة نسا، وسمرقند، وغيرهما7.

1- المصدر السابق.

2- سير أعلام النبلاء (174/14)، وتذكرة الحفاظ (707/2).

3- سير أعلام النبلاء (157/14)، وتذكرة الحفاظ (703/2).

4- سير أعلام النبلاء (510/14)، وشذرات الذهب (279/2).

5- تاريخ دمشق لابن عساكر (ج249/52).

6- كتاب مناهج المحدثين الموسوعة الشاملة (ج70/1).

7- المصدر السابق.

ولقد كان بينه وبين فقهاء الحنفية آنذاك منازعات وخصومات لأنهم كانوا يعدون القضاء والعمل فيه حكراً عليهم¹، ولقد حملت هذه المنازعات والخصومات ابن حبان على الطعن في أبي حنيفة - رحمه الله - فألف كتاباً في علل مناقبه يقع في عشرة أجزاء، أي إذا كان لأبي حنيفة فضيلة ومنقبة، فإن ابن حبان يردها فيُعْلَمُها. فهذا الكتاب في علل مناقب أبي حنيفة، ولم يكتفه بهذا، بل ألف كتاباً آخر في مثالب أبي حنيفة يقع في عشرة أجزاء. والمثالب: "ضد المناقب والفضائل، أي: العيوب. وكتاباً ثالثاً في علل ما استند عليه أبو حنيفة يقع في عشرة أجزاء أيضاً².

ولم يقتصر على الفقه والحديث فقط، بل إنه برع في عدة علوم أخرى كالطب والفلك، حتى إنهم وصفوه بأنه كان عالماً بالطب والنجوم، ومن جملة ما برع فيه ابن حبان: علم العربية، أي: اللغة، حتى إنه كان يمهّد لاستنباطاته بذكر القاعدة اللغوية المتعارف عليها عند العرب يقول أبو عبد الله الحاكم: كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه، واللغة، والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال³، وقال الذهبي وابن حجر: كان عارفاً بالطب، والنجوم، والكلام، والفقه، رأساً في معرفة الحديث. كلهم يشيرون في نهاية الأمر إلى تفوقه في الحديث عنهم، ومن ثم نحن نذكر أقوالهم في العلوم التي برعوا فيها، ولهم عبارات كثيرة في الثناء عليه - رحمه الله -

قال الخطيب البغدادي: وكان ابن حبان ثقة نبيلاً فاضلاً⁴، وقال السمعاني: كان أبو حاتم إمام عصره، صنف تصانيف لم يسبق إلى مثلها⁵، وقال ابن الأثير: إمام عصره، له تصانيف لم يسبق إليها، إلى آخر ما ورد في ثناء العلماء عليه، ابن كثير أيضاً قال: أحد الحفاظ الكبار المصنفين المجتهدين، هذا في (البداية والنهاية)، وقال الإمام الذهبي: الإمام العلامة الحافظ الجود شيخ خراسان⁶، وقال ابن العماد في (شذرات الذهب): العالم الحبر، والعلامة البحر، صاحب الصحيح، كان حافظاً ثبتاً، إماماً حجة، أحد أوعية العلم⁷.

¹ - صحيح ابن حبان (ج 1/18).

² - المصدر السابق.

³ - سير اعلام النبلاء (ج 12/184) ومشاهير علماء الأمصار (ج 1/13).

⁴ - سير اعلام النبلاء (ج 16/94).

⁵ - الأنساب للسمعاني (ج 2/225).

⁶ - سير اعلام النبلاء (ج 16/92).

⁷ - شذرات الذهب (ج 1/34).

بل إنه جاوز ذلك إلى علم الكلام، حتى برع فيه وتأثر به، فأثر في أسلوبه وطريقته وبخاصة في كتابه الصحيح الذي تناولته بالدراسة، فإنه رتبته على التقاسيم والأنواع - كما سيأتي إن شاء الله - وهي طريقة كلامية بحتة، ويظهر هذا الأثر الكلامي مشوباً بالناحية الفقهية عند ابن حبان.

ولقد امتحن رحمه الله كغيره من أهل العلم فأسلوب ابن حبان حدا به - مع تأثره بعلم الكلام - إلى ارتكاب أخطاء أدت به إلى امتحانه بل كادت تؤدي إلى مقتله، ومن ذلك أنه أصدر عبارة موهمة جعلت الناس في حيرة منها، حينما قال: "النبوة: العلم والعمل"، فحكموا عليه بالزندقة، وهُجر، وكتب فيه إلى الخليفة، فكتب بقتله، فالذي يظهر أنه هرب واختفى ونجاه الله. وقد لا يكون البعض يدرك مدى خطورة هذه العبارة حتى أوضحها بما يلي:

1- الفلاسفة يرون أن النبوة مكتسبة وليست موهبة من الله - جل وعلا - للعبد، بل يمكن للإنسان أن يكون نبياً، وذلك بترويض نفسه برياضة معينة مع العلم والعمل بذلك العلم، هذا رأي الفلاسفة.

2- أما أهل السنة: فيرون أن النبوة موهبة من الله - جل وعلا - لأنبيائه عليهم السلام، وأنه ليس بمقدور العبد إطلاقاً أن يكون نبياً مهما حاول ومهما روض نفسه.

3- فهذه العبارة من ابن حبان فهم منها بعضهم أنه يقول بمقالة الفلاسفة وذلك زندقة، فثار عليه أهل عصره وبخاصة من كان في قلبه عليه شيء، إما من جراء عصبية مذهبية كما جرى مع الحنفية الذين كانوا يساكنونه في ذلك البلد، أو ربما من جراء المشاحنة بينه وبين بعض علماء عصره كما يجري غالباً بين الأقران، أو ربما من بعض المتحمسين الذين يغارون على دين الله - جل وعلا - ، فيرون من ابن حبان في إصداره لهذه العبارة أنه أخطأ خطأ فاحشاً يؤدي به إلى الزندقة والمروق من الدين، نعوذ بالله من ذلك.

لكن العلماء الذين يحسنون الظن بأمثال ابن حبان وغيره، نجد أنهم يحاولون أن يأولوا هذه العبارة ويحملوها معنى صحيحاً اعتذاراً عن ابن حبان مع اعترافهم بأن الأولى أن لا يؤتى بمثل هذه الألفاظ الموهمة.

ولقد اعتذار الحافظ الذهبي عنه فيما قال:

فوجد الذهبي - رحمه الله - لما مر على هذه العبارة، ذكر أن هذا نفس فلسفي، وأن الأولى بابن حبان أن لا يورد مثل هذه العبارات، ولا يأتي بها إطلاقاً، ولكن ما دامت أنها صدرت من مثل ابن حبان وهو إمام معروف لا يشك فيه، فينبغي أن تحمل على معنى صحيح.

يقول الذهبي عن هذا المعنى الصحيح: "إن ابن حبان - رحمه الله - لم يقصد حصر المبتدأ في الخبر، وإنما قصد ذكر مهمات النبوة. يقول: مثاله قول النبي صلى الله عليه وسلم: "الحج عرفة"، فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يقصد حصر الحج في عرفة، بدليل أن من وقف بعرفة ولم يأت بباقي أركان وواجبات الحج؛ لا يعتبر حاجاً، ولا يصح حجه حينذاك، فكذلك أيضاً هاهنا ابن حبان لم يقصد حصر النبوة في "العلم والعمل"، فالنبي صلى الله عليه وسلم حينما قال: "الحج عرفة" ذكر أهم مهمات الحج، وهو الوقوف بعرفة¹.

يقول: فابن حبان ذكر أهم مهمات النبوة وهي "العلم والعمل" ولم يقصد أن من أتى بالعلم والعمل يعتبر نبياً.

وهذا اعتذار جيد من الحافظ الذهبي - رحمه الله - لابن حبان.

...ومن هذه الأخطاء التي جاءت منه وكادت تودي به، أنه صدرت منه عبارة، وهذه العبارة وللأسف موجودة في مقدمة كتابه الثقات، وهي "إنكاره الحد لله"، ومسألة إنكار الحد لله هذه عبارة ينبغي أن لا ترد، لا نفيًا ولا إثباتًا، وإذا أُطلقت بالإثبات أو النفي، ينبغي أن يُسأل المطلق لها عن مراده منها. فإن كان يقصد نفي بعض صفات الله - جلا وعلا - الثابتة بالكتاب والسنة، فهو مخطيء بإطلاقه هذه العبارة.

...وإن كان يقصد تزيه الله - جل وعلا - عن مشاهمة المخلوق، وما إلى ذلك، يقال له: نعم الله جل وعلا متره عن مشاهمة المخلوق، ولكن هذه العبارة بما أنها لم ترد عن السلف وبما أنها عبارة موهمة؛ فالأولى أن لا تطلق، وأن لا تورث إطلاقاً.

...فابن حبان أنكر الحد لله، فهل يقصد نفي بعض الصفات، كمسألة العلو أو الاستواء أو ما إلى ذلك؟ أو يقصد غير ذلك؟ الله أعلم بمراده، ولكنه حينما أطلقها ثار عليه بعض علماء عصره ووعاظه مثل ذلك الواعظ يحيى بن عمار، ويبدو أنه كان من أهل السنة، وربما كان في نفسه على

¹ - مناهج المحدثين (ج 75/1).

ابن حبان شيء، والله أعلم، والخلاصة أنهم ثاروا عليه فطردوه وأخرجوه من البلد بسبب إطلاقه هذه العبارة.

سأل يحيى بن عمار، فقيل له: هل رأيت ابن حبان؟ - يعني: هل أدركته؟ - فقال: كيف لم أراه ونحن أخرجناه من سجستان لما قال: كذا وكذا، وذكر أنه أطلق هذه العبارة.

فعلى كل حال، أكثر من يطلق هذه العبارة: "إنكار الحد لله" من ينفون بعض صفات الله، جل وعلا، عنه وبخاصة العلو، وهذا بلا شك أنه متزلق خطير، ولذلك نجد بعض الذين جاءوا بعد ذلك كالسبكي وابن حجر - رحمهما الله - يصوبون ابن حبان ويخطئون من ثار على ابن حبان، فيقول بعضهم: ليت شعري، من المخطيء؟ هل هو المنكر للحد لله أو المثبت للحد لله؟

وعلى كل حال، فمثل هذه الأخطاء التي صدرت من ابن حبان لا يمكن لبشر أن يبلغ درجة الكمال، وابن حبان من جملة العلماء الذي يخطئون ويصيبون، ولكن جانب الإصابة عنده لا يقارن بجانب الخطأ. وكما قيل: "الماء إذا بلغ القلتين لم يحمل الخبث".

ثالثاً:

(تلامذة ابن حبان):

... ولأجل ما له من المكانة ولأجل تضلعه في العلوم، وبالذات علم الحديث، حرص بعض كبار العلماء على التلمذ عليه، ولذلك نجد بعض أكابر العلماء من تلاميذ ابن حبان مثل: الدارقطني¹، وهو إمام مشهور، فإنه ممن تتلمذ على ابن حبان، وكذلك الحاكم²، صاحب المستدرک -، وهو إمام مشهور، هو أيضاً من تلاميذ ابن حبان، وكذلك ابن منده - صاحب كتاب معرفة الصحابة وغيره من الكتب - هو أيضاً من تلاميذ ابن حبان، ومنصور بن عبد الله الخالدي، وأبو معاذ عبد الرحمن بن محمد بن رزق الله السجستاني، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن هارون الزوزني، ومحمد بن أحمد بن منصور النوقاني وغيرهم كثير³.

1 - سير أعلام النبلاء (16/449)، وتذكرة الحفاظ (3/991).

2 - سير أعلام النبلاء (17/162)، وتذكرة الحفاظ (3/1039).

3 - تاريخ دمشق لأبن عساكر (ج249/52) وتاريخ الإسلام (ج3/73).

من الآثار التي خلفها ابن حبان - رحمه الله -، أنه يمتلك ثروة ضخمة من الكتب، سواء الكتب التي ألفها علماء غيره، أو الكتب التي ألفها هو، وما أكثرها وما أحسنها وما أجودها، فقام - رحمه الله - بعمل - يبدو أنه لم يسبق إليه، وبالذات بعض جزئيات هذا العمل قطعاً لم يسبق إليه. هذا العمل هو أنه أوقف هذه الكتب وسبلها، فجعلها في مكتبة أوقفها على طلبة العلم وجمعها وأوصى بأن تحول هذه الدار أيضاً التي فيها تلك المكتبة إلى مدرسة لأصحابه، بل وتستوعب طلبة العلم الغرباء الذين يأتون من أماكن شتى لطلب العلم فجعلها سكناً لهم.

ولم يكتف بهذا فقط، فإنه يرى أن هؤلاء الطلبة القادمين من أماكن شتى يحتاجون إلى معيشة ورزق، فأوقف أيضاً عليهم جريات للنفقة عليهم، وذلك ليتفرغوا لطلب العلم. فهذا يعتبر ابن حبان - رحمه الله - أول من بنى مدرسة للحديث¹، وليس كما قيل: إن أول من بنى ذلك بعض المماليك الذين جاءوا في حوالي القرن السادس.

رابعاً:

(كتب ابن حبان):

يقول: الزر كلبي صاحب الأعلام: رأيت مخطوطة قديمة في الرباط (1503 كتابي) شوهتها الأرضة، مبتورة الآخر، كتب عليها: (سفر فيه المجروحون والضعفاء من رواة الحديث) كذلك من كتبه الرائعة كتب أخرى مثل: "علل أوهام المؤرخين" يقع في عشرة أجزاء²، و"علل حديث الزهري" يقع في عشرين جزءاً³، و"علل حديث مالك" يقع في عشرة أجزاء⁴، و"كتاب وصف العلوم وأنواعها" في ثلاثين جزءاً، وغير ذلك من الكتب الكثيرة التي فقدت والتي لا نعرف عنها شيئاً الآن.

أما كتبه الموجودة فإنها كلها مطبوعة، فمنها "كتاب الثقات"، و"كتاب المجروحين من الضعفاء والمتروكين من الرواة". هذان الكتابان يعتبران في الرجال، أحدهما مختص بالثقات، والآخر مختص بالضعفاء. يعتبر هذان الكتابان مختصرين من كتاب أصل، وهو "كتاب التاريخ" له - رحمه الله -، فمن الواضح أن كتاب التاريخ هذا كتاب كبير جداً، اختصر منه هذين الكتابين وجعل

¹ - مختصر تاريخ دمشق (ج 79/22).

² - معجم البلدان (330/2).

³ - سير أعلام النبلاء (95/16).

⁴ - المصدر السابق.

أحدهما مختصاً بالثقافات والآخر مختصاً بالضعفاء. فكم يكون يا ترى حجم ذلك الكتاب "كتاب التاريخ"؛ مادام أن "كتاب الثقافات" الآن مطبوع في تسعة مجلدات، و"كتاب المجروحين" مطبوع في ثلاثة أجزاء ضخمة؟! لاشك أنه كبير.

كذلك من كتبه الموجودة - وهو مطبوع - كتاب "مشاهير علماء الأمصار" جزء لطيف أورد فيه 1600 ترجمة تقريباً، ركز على المشاهير، وبخاصة من العلماء على اختلاف أنواع العلوم التي تخصصوا فيها، ورتبهم على الطبقات، أي: على التسلسل الزمني.

ومن كتبه الموجودة كتاب "روضة العقلاء ونزهة الفضلاء" وهو مطبوع أيضاً في مجلد لطيف، ويعتبر هذا كتاباً يمكن أن يكون من كتب الأدب أو من كتب السلوك، مشوب بهاتين الناحيتين. وحينما أوقف مكتبته على طلبه العلم اشترط - رحمه الله - أن لا يخرج منها ولا كتاب، لا بإعارة ولا بغيرها، ولاشك أن الذي دفعه لهذا: الخوف من ضياع هذه الكتب، ولكن للأسف أن هذا التصرف من ابن حبان اعتبره بعض العلماء من الأسباب التي أدت إلى ضياع وفقدان الكثير من كتبه، لأنه حينما حبسها في مثل هذا المكان منع من انتشارها، و مع تقادم الزمن، والعبث، وقلة أهل العلم في ذلك البلد بعد رحيل ابن حبان - رحمه الله - ضاعت هذه الكتب وفقدت، ولذلك الخطيب البغدادي يسأل مسعوداً السجزي الذي هو أحد شيوخه عن كتب ابن حبان وهل رآها، فأحبر بأنه رأى بعض هذه الكتب وبعضها يعتبر مفقوداً.

فيحدث مسعود السجزي الخطيب البغدادي بحرقه، فيقول: فكان السبب في ذهابها مع تطاول الزمان ضعف أمر السلطان واستيلاء ذوي الحيف والفساد على أهل تلك البلاد¹.

ثم إن الخطيب البغدادي لما رأى مثل هذه الكتب وضياعها تحسر، فيقول في عبارة له:

مثل هذه الكتب كان يجب ان يكثر بها النسخ، فيتنافس فيها أهل العلم، ويكتبوها ويجلدوها إحراراً لها، ولا أحسب المانع من ذلك كان إلا قلة معرفة تلك البلاد بمحل العلم وفضله، وزهدهم فيه، ورغبتهم عنه، وعدم بصيرتهم به².

1- مناهج المحدثين (ج 78/1).

2- مناهج المحدثين (ج 78/1).

خامساً :

(ثناء العلماء عليه وعلى مصنفاته):

ترك ابن حبان عدة مؤلفات - كما أشرت إلى ذلك - منها المفقود وبعضها موجود وكانت تصانيفه هذه محط إعجاب العلماء به.

يقول تلميذه الحاكم: صنف فخرج له من التصنيف في الحديث ما لم يسبق له 1.

ويقول ياقوت الحموي: أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره 2.

المبحث الثاني

المطلب الأول

كتابه الصحيح

أولاً:

(الاسم الكامل لكتابه وسبب تأليفه):

الكتاب الذي نتناوله بالدراسة وهو كتاب الصحيح، وهذا الكتاب اشتهر بتسمية "صحيح ابن حبان"، وإلا فإن اسمه الكامل كما سماه مؤلفه نفسه "المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها" 3.

وهذا العنوان قريب من عنوان صحيح ابن خزيمة الذي سماه مؤلفه "المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل بغير قطع في السند ولا جرح في النقلة"، وليس ذلك بغريب، فإن ابن حبان يعتبر من أكابر تلاميذ ابن خزيمة، بل ممن تأثر بابن خزيمة تأثراً ظاهراً، حتى إن العلماء قالوا: إن ابن حبان ناسج على منوال ابن خزيمة مغترف من بحره.

ولقد ذكر ابن حبان - رحمه الله - في مقدمته السبب الذي دعاه لتأليف هذا الكتاب، وهو ما رآه من انصراف الناس عن صحاح السنن، وإيرادهم للغث والضعيف من الأحاديث والمناكير

¹ - موارد الطمأن (ج 1/ 45) ومعجم البلدان (ج 1/ 417).

² - معجم البلدان (ج 2/ 329).

³ - مقدمة كتاب الإحسان (34/1) بتحقيق الشيخ شعيب.

والبواطيل، فغيرة منه على سنة النبي صلى الله عليه وسلم ألف هذا الصحيح، وليس هذا فقط، قال: هذا لا يكفي بل لابد أن نأطر الناس ونحملهم على حفظ السنن، ولا بد أن نرجعهم للمنهج الصحيح الذي كان عليه العلماء السابقون¹.

فكيف يا ترى يستطيع ابن حبان أن يحمل هؤلاء الناس على حفظ السنن؟

قال: هذا الكتاب أنا سأقننه إتقاناً، ولكني سأجعل للعثور على الحديث فيه صعوبة بالغة، لا يستطيع أحد أن يعثر على الحديث الذي يريده في هذا الكتاب إلا بأحد أمرين:

الأمر الأول: "إما أن يقرأ الكتاب من أوله إلى آخره"، وفي هذا من الصعوبة ما فيه، كلما أراد الإنسان حديثاً واحداً استعرض الكتاب من أوله إلى آخره.

الأمر الثاني: قال: "أو يحفظ هذا الكتاب، فإذا حفظه استطاع أن يستحضر الحديث الذي يريده".

واستنبط هذا أو قاس هذا على كتاب الله - جل وعلا -، قال: إن الذي يريد أن يصل إلى آية من كتاب الله لا يستطيع إلا أما أن يقرأ القرآن من أوله إلى آخره، أو يكون حافظاً للقرآن، فالقرآن وحده مقسماً إلى أجزاء، وكل جزء من هذه الأجزاء تحته سورة، وكل سورة تحتها آيات.

قال: فكذلك أنا أصنع، سأقسم كتابي هذا إلى أقسام، وتحت كل قسم أورد عدة أنواع، فالقسم مثل الجزء، والنوع مثل السورة، وتحت كل نوع أورد عدداً من الأحاديث. وهذه الأحاديث مثل الآيات... قال: فالذي يريد أن يستخرج حديثاً لابد أن يكون حافظاً للكتاب حتى يكون الحديث نصب عينيه، كما أن من أراد أن يستخرج آية من كتاب الله لابد أن يكون حافظاً لكتاب الله حتى تكون الآية نصب عينيه، وما لم يكن كذلك فإنه لا يستطيع الاستفادة من هذا الكتاب. هذا هو الهدف الذي أراده ابن حبان.

...ولقد رأى العلماء أن ابن حبان أخطأ في صنيعه هذا، فلا هو بالذي سهل الكتاب حتى يكون في متناول طلبة العلم، ولا هو بالذي تحقق له ما أراد، بل إن الناس انصرفوا عن كتابه فلم ينتفعوا به حتى جاء علاء الدين الفارسي ورتب هذا الكتاب - كما سنذكره - على الأبواب الفقهية².

¹ - مقدمة صحيح ابن حبان بتصرف مقدمة الإحسان 102/1.

² - مناهج المحدثين (ج 82/1).

ثانياً:

(ثناء العلماء علي كتابه الصحيح وصحة أحاديثه)

يعتبر كتاب ابن حبان عند العلماء في المتزلة الثانية بعد صحيح ابن خزيمة، وهذا بالنسبة للكتب التي ألفت في الصحيح المجرد فأولها صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم، ثم صحيح ابن خزيمة، ثم صحيح ابن حبان، هذا ظاهر صنيع العلماء المتقدمين. وخالف في ذلك شعيب الأرنؤوط، حيث قدم - أي شعيب الأرنؤوط - صحيح ابن حبان على صحيح ابن خزيمة،

لكن من المتيقن والمقطوع به أن كتابه هذا مقدم على مستدرك الحاكم لأن هذه المسألة وضحت وظهرت بشكل واضح، فالحاكم - رحمه الله - ممن لم يوف بشرطه، وأما ابن حبان فقد وفي بشرطه، ولذلك الأحاديث المنتقدة عند ابن حبان لا تقارب ولا تداني إطلاقاً الأحاديث المنتقدة عند الحاكم.

ولقد انصب ثناء العلماء في تقديمهم لكتاب الشيخ علي تلميذه فكانوا لا يأتون بكتاب ابن حبان الا بعد كتاب شيخه في الثناء ولقد ذكر اهل العلم جميعهم ذلك وشد عنهم الشيخ شعيب الأرنؤوط وفيما يأتي أعرض أقوالهم بالتفصيل:

قال السيوطي: ((صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام))¹ وقال أيضاً: ((إن أصحابهم صحيحاً ابن خزيمة، ثم ابن حبان، ثم الحاكم فينبغي أن يقال: أصحابها بعد مسلم ما اتفق عليه الثلاثة، ثم ابن خزيمة وابن حبان، أو الحاكم، ثم ابن حبان والحاكم ثم ابن خزيمة فقط، ثم ابن حبان، ثم الحاكم فقط، إن لم يكن الحديث على شرط أحد الشيخين، ولم أر من تعرض لذلك))² وقال الحازمي: ((وصحيح ابن خزيمة أعلى رتبة من صحيح ابن حبان؛ لشدة تحريه فأصح من صنف في الصحيح بعد الشيخين ابن خزيمة فابن حبان فالحاكم))³ وقال إبراهيم دسوقي الشهاوي صاحب كتاب " مصطلح الحديث ": ((اتفقوا على أن صحيح

¹ - تدريب الراوي (1/109).

² - البحر الذي زخر (2/661 - 662).

³ - فيض القدير (1/35).

ابن خزيمة أصح من صحيح ابن حبان، وصحيح ابن حبان أصح من مستدرك الحاكم؛ لتفاوتهم في الاحتياط))¹

وقد أشار إلى ذلك العلامة محمد بن جعفر الكتاني صاحب كتاب " الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة "، إذ قال: ((وقد قيل إن أصح من صنف في الصحيح بعد الشيخين، ابن خزيمة فابن حبان))²

وتابعه في ذلك الدكتور محمد أديب صالح في كتابه " لمحات في أصول الحديث "، فقال: ((والذي قيل فيه - أي صحيح ابن خزيمة - إنه أصح ما صنف في الصحيح بعد الصحيحين))³. وقال العلامة أحمد شاكر رحمه الله: ((وقد رتب علماء هذا الفن ونقاده هذه الكتب الثلاثة التي التزم مؤلفوها رواية الصحيح من الحديث وحده، أعني الصحيح المجرد بعد الصحيحين: البخاري ومسلم، على الترتيب الآتي:

صحيح ابن خزيمة، صحيح ابن حبان، المستدرك للحاكم، ترجيحاً منهم لكل كتاب منها على ما بعده في التزام الصحيح المجرد، وإن وافق هذا مصادفة ترتيبهم الزمني من غير قصد إليه.

وقد خالف الشيخ شعيب ما اتفق عليه العلماء، إذ ذهب إلى تقديم صحيح ابن حبان على صحيح ابن خزيمة، فقال: ((إن صحيح ابن حبان أعلى مرتبة من صحيح شيخه ابن خزيمة، بل إنه ليزاحم بعض الكتب الستة، وينافس بعضها في درجته ...))⁴

وهذا غير صحيح، وهو فيه مخالف لقول أهل العلم الذين أطبقوا على تقديم كتاب ابن خزيمة على كتاب ابن حبان، ولعل أقدم من تكلم في هذا هو ابن عدي فقد قال: ((وصحيح ابن خزيمة الذي قرظه العلماء بقولهم: صحيح ابن خزيمة يكتب بماء الذهب فإنه أصح ما صنف في الصحيح المجرد بعد الشيخين البخاري ومسلم))⁵.

ولعل الذي دفع الشيخ شعيب على ذلك هو ما يراه من بعض الأحاديث المنتقدة من مختصر المختصر مع غياب المنهج الذي رسمه ابن خزيمة كما في الأحاديث التي عللها، أو التي توقف فيها

1 - مصطلح الحديث: (ص 17).

2 - الرسالة المستطرفة: (ص 21).

3 - لمحات في أصول الحديث: (ص 155).

4 - الإحسان (43/1).

5 - الكامل لابن عدي (33/1).

أو التي صدر المتن على السند، ولو قرأ الكتاب قراءة دارس لما قال مقالته هذه مع سقم الطبعة القديمة التي حوت ما يزيد على (1761) خطأ.

ولأجل أهمية صحيح ابن حبان نجد أن العلماء اعتنوا بهذا الكتاب عناية فائقة، وسوف نذكر شيئاً هنا من عناية العلماء بالكتاب في عدة نقاط نحصرها فيما يلي:

1- عني العلماء بالكلام على رجال ابن حبان، فنجد (ابن الملحق) أودع كتاب ابن حبان في ضمن مختصره لـ " تهذيب الكمال والذيل عليه".

- الحافظ العراقي - رحمه الله - ألف كتاباً بعنوان " رجال ابن حبان"، وهذا الكتاب يذكره عنه ابن فهد المكي في كتابه " لحظ الألاحظ"، لكن هذا الكتاب لا يعرف عنه شيئاً.

2- " تخرّيج زوائده"، فنجد الحافظ مغلطاي ألف كتاباً في استخراج زوائد ابن حبان، ولكن هذا الكتاب لم يصل إلينا، وإنما الذي وصل إلينا كتاب الهيتمي الذي أسماه " موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان"، والكتاب مطبوع ومعروف.

والمقصود بزوائد ابن حبان هاهنا ليست زوائده على الكتب الستة، وإنما زوائده على الصحيحين فقط؛ لأن ما دام أنه من الكتب التي ألفت في الصحيح المجرّد "أي: الذي لا يخالطه الضعيف"، فكذاك أيضاً ينبغي أن تكون الزوائد على كتب اشترطت هذا الشرط، ولذلك جعلوا الزوائد خاصة بزوائده على الصحيحين.

3- بعض العلماء عني بالانتخاب من هذا الكتاب، فمن ذلك الحافظ العراقي انتخب من كتاب ابن حبان أربعين حديثاً سماه " أربعون بلدانية"، ذكر هذا عنه تلميذه ابن فهد المكي في كتابه " لحظ الألاحظ" أيضاً.

4- هناك من فهرس هذا الكتاب على الأطراف ومن جملةهم الحافظ ابن حجر في كتابه "إتحاف المهرة"؛ فإنه جعل كتاب ابن حبان من الكتب العشرة التي ألف كتابه هذا بناء عليها.

5- هناك من أعاد تصنيفه على سائر كتب السنن: من هؤلاء "الحافظ مغلطاي" و"الحافظ ابن زريق" و"الحافظ" ابن بلبان "وهو أشهرهم، وسماه الإحسان إلا أنه اشتهر بصحيح ابن حبان.

الكلام على كتاب " الإحسان" ومؤلفه، وطريقته في ترتيب ابن حبان:

التعريف بابن بلبان: وعلاء الدين الفارسي هذا مولود في سنة 675هـ، ومات في سنة 739

من الخدمات التي قدمت لابن حبان ترتيب كتابه هذا على الأبواب الفقهية، وهناك من سعى لترتيبه، ولكن الذي وصل إلينا من هذا الجهود التي بذلت في ترتيب ابن حبان هو كتاب " الإحسان " الذي ألفه علاء الدين الفارسي المعروف بالأخير.

هذا الرجل كان محتكاً بالأمرء المماليك ويبدو أنه كان منهم، وهو حنفي المذهب وجد الناس انصرفوا عن كتاب ابن حبان، وكما يقول هو: إن ابن حبان لبديع صنعه ومنيع وضعه حينما ألف هذا الكتاب قد عز جانبه - يعني أن جانب هذا الكتاب أصبح عزيزاً - فكثير بجانبه - أي كثر الذين تركوا هذا الكتاب وأهملوه بسبب صعوبة العصور على الحديث فيه 1- رتب هذا الكتاب وجعله على الأبواب المعهودة؛ "الأبواب الفقهية: كتاب الطهارة، الصلاة، الزكاة، الحج إلى آخر أبواب الفقه".

2- احتفظ بعناوين ابن حبان، وهي عناوين مهمة جداً لأن فيها استنباطات فقهية وتقييدات أصولية مهمة، فأبقاها في مكانها، ما اختلف منها شيء، بل حتى تعليقات ابن حبان على الأحاديث نجد أنه يوردها بتمامها من غير نقصان.

3- جعل بعد كل حديث الرقم الذي جعل ابن حبان ذلك الحديث تحته - رقم النوع، ورقم القسم؛ فإذا كان الحديث مثلاً عند ابن حبان في قسم الأوامر في النوع الخمسين، فنجد علاء الدين الفارسي يضع " 1، 50"، أي القسم الأول والنوع الخمسين من ذلك القسم.

ثالثاً:

(التقاسيم والأنواع التي رتب عليها كتابه الصحيح وعدد أحاديثه)

إذا أردنا أن نتأمل هذا التقسيم على وجه الإجمال لأن كتابه أسمه التقاسيم والأنواع، هكذا يوردونه مختصراً، وأما هو فسماه: " المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع..."، فما هي هذه الأقسام؟ وما هي هذه الأنواع؟ وكما سبق أنها مشوبة بناحية كلامية، مع ناحية فقهية أصولية جعلت ابن حبان يؤلف كتابه على هذا النمط.

...رأى - رحمه الله - أن السنن تنقسم إلى خمسة أقسام:

القسم الأول: الأوامر التي أمر الله عباده بها.

القسم الثاني: النواهي التي نهي الله عباده عنها.

والقسم الثالث: الأخبار أي: إخباره - جل وعلا - ووما احتيج إلى معرفته.

والقسم الرابع: الإباحات التي أبيض ارتكابها.

والقسم الخامس: أفعال النبي صلى الله عليه وسلم التي انفرد بفعالها، يعني عن سائر الأمة. وجد أن السنن لا تخرج عن هذا الأقسام خمسة أقسام، ثم جعل تحت كل قسم عدة أنواع، فبالنسبة للأوامر التي أمر الله عباده بها جعل تحتها مائة وعشرة أنواع يعني " مثل الأبواب"، وتحت كل نوع يورد عدداً من الأحاديث.

وكذلك النواهي التي نهى الله عباده عنها جعل تحتها مائة وعشرة أنواع.

أما الأخبار أي " إخباره جل وعلا عما احتياج إلى معرفته " فجعل تحتها ثمانين نوعاً..

وأما الإباحات وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم، فجعل تحت كل قسم منهما خمسين نوعاً. يبلغ مجموع هذه الأنواع برمتها أربعمائة نوع، فهل يا ترى قصد ابن حبان الحصر؟ يقول: لا، لو أردنا المزيد لأتينا بالمزيد، ولكنه وجد أن هذه الأربعمائة تكفي وأن ما عداها يعتبر من التكلف، وإلا لو تكلف لاستطاع أن يأتي بالمزيد من هذه الأنواع التي ذكرها 1.

رابعاً:

(منهجه وشرطه في كتابه)

ثم إنه لما ألف هذا الكتاب جعل لنفسه منهجاً وانضبط - إلى حد كبير - في تحقيق هذا المنهج، ولذلك يوازن العلماء بينه وبين الحاكم صاحب المستدرک، فيقولون: إن ابن حبان وفي بشرطه، وأما الحاكم فما وفي بشرطه لأن الحاكم وجد عليه كثير من المآخذ؛ ولذلك تكلم فيه وفي كتابه. وأما ابن حبان أنه اشترط على نفسه شرطاً - بغض النظر عن هذا الشرط في ذاته فقد يكون مخالفاً في هذا الشرط -، ولكنه وفي بهذا الشرط طبق هذا الشرط الذي اشترطه على نفسه.

شروط ابن حبان فيمن روى لهم:

شرط في الراوي الذي يخرج له في هذا الصحيح عدة شروط تبلغ خمسة شروط:

الشرط الأول: العدالة في الدين بالستر الجميل.

¹ - مناهج المحدثين (ج 1 / 82-83).

الثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه.

الثالث: العقل بما يحدث من الحديث.

الرابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروي.

الخامس: تعري خبره عن التدليس.

يقول: فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتجنا بحديثه، وبيننا الكتاب على روايته ، وكل من تعرى عن خصلة من هذه الخصال الخمس لم نحتج به، ثم أخذ يبسط الكلام عن هذه الشروط¹.

ويلاحظ علي ابن حبان تساهله في التوثيق وتشدده في الجرح:

...وابن حبان حينما يشترط مثل هذه الشروط نجد أن ينطلق من منهج عرف عنه فهو من الموصوفين بالتساهل في التوثيق، وبالتشدد في التجريح، فلذلك هؤلاء الرواة الذين يوثقهم ممن عرف أنهم لا يعرفون بعدالة ولا جرح - ينبغي الاحتياط في قبول أحاديثهم عند ابن حبان.

كذلك الأحاديث التي اجتنبها ابن حبان - أي اجتنب إخراج حديث بعض الرواة. لا ينبغي أن نقطع على أن هذه الأحاديث غير صحيحة؛ لأن ابن حبان أهملها وتركها، لأن ابن حبان من المتشددين في الجرح، فقد يجرح بعض الرواة الذين هم في أنفسهم ثقات، مثل جرحه لمحمد بن الفضل السدوسي الملقب بـ " عارم"، فهو إمام جبل ثقة، ولكن ابن حبان تسرع فجرحه بما لا يُعد جرحاً.

وكذلك ابن حبان مثل شيخه ابن خزيمة ممن لا يرى التفريق بين الحديث الصحيح والحديث الحسن، فعنده أن الحسن قسم من الصحيح وهو داخل فيه².

وهذا الكتاب اعتنى به العلماء وطبع عدة مرات

طُبع بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، وهي الطباعة الكاملة، والشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - أول من قام بطباعة هذا الكتاب فأخرج مجلداً منه، ولكن أدركته المنية قبل أن يتم هذا الكتاب، وجاء بعده عبد الرحمن عثمان فأضاف لهذا المجلد مجلدين آخرين فأصبحت ثلاثة مجلدات

¹ - مقدمة الإحسان (151/1).

² - سبق ذكره في منهج ابن خزيمة في بابه.

خرجت من صحيح ابن حبان، كذلك أيضاً قام " حسين أسد " بالمشاركة مع " شعيب الأرنؤوط " فأصدرنا بعض المجلدات - مجلد أو مجلدين -، ولكن توقف العمل وواصل " شعيب الأرنؤوط " العمل فأخرج الكتاب إخراجاً كاملاً، في الحقيقة - وعمل له فهارس.

وبهذا نكون قد اتمينا من التعرف علي صحيح بن حبان ومنهجه في كتابه والله تعالى اعلم.

الفصل الرابع

المستدرك على الصحيحين

لأبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم النيسابوري

(321هـ / 405هـ)

(إمام أهل الحديث في عصره، والعارف به حق معرفته)1

المبحث الأول

((لمحات من سيرته رحمه الله))

المطلب لأول

حياة المؤلف

أولاً:(نسب المؤلف ومولده ووفاته):

هو: محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم، الإمام الحافظ، الناقد العلامة، شيخ المحدثين، أبو عبد الله بن البيهقي الضبي الطهماني النيسابوري، الشافعي رحمه الله. من كبار المحدثين ومن أصحاب الصحاح.

ولد محمد بن عبد الله (الحاكم النيسابوري) في يوم الاثنين ثالث شهر ربيع الأول، سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة من الهجرة، بنيسابور. طلب هذا الشأن في صغره بعناية والده ونخاله، وأول سماعه كان في سنة ثلاثين، وقد استملى على أبي حاتم بن حبان في سنة أربع وثلاثين وهو ابن ثلاث عشرة سنة.

ولحق الأسانيد العالية بخراسان والعراق وما وراء النهر، وسمع من نحو ألفي شيخ، فإنه سمع بنيسابور وحدها من ألف نفس، وارتحل إلى العراق وهو ابن عشرين سنة، فقدم بعد موت إسماعيل الصفار ببسبر.

1- المنتخب من السياق (ص 16).

توفي في نيسابور في 3 من صفر 405 هـ: 2 من أغسطس 1014م، عن أربعة وثمانين سنة. قال الذهبي: روى أبو موسى المديني: أن الحاكم دخل الحمام، فاغتسل، وخرج. وقال: آه.

وقبضت روحه وهو متزر لم يلبس قميصه بعد، ودفن بعد العصر يوم الأربعاء، وصلى عليه القاضي أبو بكر الخيري. قال الحسن بن أشعث القرشي: رأيت الحاكم في المنام على فرس في هيئة حسنة وهو يقول: النجاة، فقلت له: أيها الحاكم! في ماذا؟ قال: في كتبة الحديث¹.

ثانياً:

(رحلاته في طلب العلم وذكر بعض شيوخه):

رحل إلى العراق سنة 341 هـ وحج، وجال في بلاد خراسان وما وراء النهر، وفي سنة 359 هـ ولي قضاء نيسابور، ولُقّبَ بالحاكم لتوليه القضاء مرة بعد مرة، ثم اعتزل منصبه ليتفرغ للعلم والتصنيف، تولى السفارة بين ملوك بني بويه وبين السامانيين فأحسن السفارة².

وقد أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن إسماعيل الصرام، وأبي بكر محمد بن العباس بن الإمام بخراسان. وأبي عيسى بكار بن محمد بيغداد، وأبي علي النقار بالكوفة، ومحمد بن الحسين بن أيوب النوقاني، وأبي الحسن محمد بن محمد بن الحسن الكازريوتفقه على أبي سهل الصعلوكيوبرع في فنون الحديث وأتقن الفقه للشافعي.

ومن أساتذته أيضاً: والده، ومحمد بن علي المذكر، ومحمد بن يعقوب الأصم، ومحمد بن يعقوب الشيباني ابن الاخرم، ومحمد بن أحمد بن بالويه الجلاب، ومحمد بن أحمد بن سعيد الرازي صاحب ابن واره، ومحمد بن عبد الله بن أحمد الصفار، وصاحبي الحسن بن عرفة: علي بن الفضل الستوري، وعلي بن عبد الله الحكيمي، وإسماعيل ابن محمد الرازي، ومحمد بن القاسم العتكي، و

¹ - راجع ترجمته في: تاريخ بغداد 473/5 تذكرة الحفاظ 1039/3، الأنساب 370/2، 372 طبقات القراء 184/2، طبقات ابن هدية الله ص/123، سير أعلام النبلاء 162/17، لسان الميزان 232/5، المنتظم 274/7، الوافي بالوفيات 320/3، وفيات الأعيان 280/4، طبقات الحفاظ ص/410، ص/410، وشذرات الذهب 176/3، أخرجه في المستدرك 130/3، 131 كشف الظنون 2 / 1672، هدية العارفين 2 / 59، الرسالة المستطرفة 21 وانظر تاريخ التراث العربي لسزكين 1 / 367 - 370.

² - تاريخ بغداد (ج3/93).

محمد بن محمد بن عبد الله البغدادي الجمال، ومحمد بن المؤمل الماسرجسي، وأحمد بن محمد بن عبدوس العتري، و بكر بن محمد المروزي الصيرفي، وحسان بن محمد الفقيه، وعلي بن حمشاد العدل، ومحمد بن صالح بن هانئ، وعثمان بن أحمد الدقاق البغدادي، وعبد الله بن درستويه، وخلق غيرهم¹.

ثالثاً:

(تلامذة الحاكم):

كان لفضل الحاكم ومكانته رحمه الله اثر في أن تتلمذ علي يديه تلاميذ كثيرون منهم: الدارقطني وهو من شيوخه، وأبو الفتح بن أبي الفوارس، وأبو العلاء الواسطي، ومحمد بن أحمد بن يعقوب، وأبو ذر الهروي، وأبو يعلى الخليلي، وأبو بكر البيهقي، وأبو القاسم القشيري، وأبو صالح المؤذن، والزكي عبد الحميد البحيري، ومؤمل بن محمد بن عبد الواحد، وأبو الفضل محمد بن عبيد الله الصرام، وعثمان بن محمد المحمي، وأبو بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي، وخلق سواهم².

رابعاً:

(كتب ومصنفات ابو عبد الله الحاكم):

قال الحافظ الذهبي: وقد شرع الحاكم في التصنيف سنة سبع وثلاثين، فانفق له من التصانيف ما لعله يبلغ قريباً من ألف جزء³.

منها على سبيل المثال:

الأربعون في الحديث، الإكليل في الحديث، تراجم الشيوخ، السياق في ذيل تاريخ نيسابور، فضائل العشرة المبشرة، فوائد الشيوخ، كتاب المبتدأ من اللآلي الكبرى، المدخل إلى الصحيح، المستدرک

¹ - سير اعلام النبلاء (ج 163/17) وكتب الترجمة السابقة

² -

³ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (ج 128/28) وسير اعلام النبلاء (ج 574 / 12)

وطبقات الشافعيين (ج 361/1).

على الصحيحين في الحديث¹، مناقب الإمام الشافعي، مناقب الصديق رضي الله عنه ومعرفة علوم الحديث² وغيرها كثير³.

ولقد حقق فضيلة الشيخ المحدث د.علي رضا بن عبد الله كتاباً نادراً للحاكم أبي عبد الله النيسابوري صاحب "المستدرک" لم يطلع عليه الذهبي؛ ولا ابن حجر! إنه كتاب: "فضائل فاطمة الزهراء...4!"

خامساً:

(ثناء العلماء عليه علي مصنفاته):

لقد ذكر الحافظ الذهبي في السير بعد الحديث عن مصنفاته ملخصاً عن ثناء العلماء علي مصنفات الحاكم فقال⁵:

ولقد سمعت مشايخنا يذكرون أيامه، ويحكون أن مقدمي عصره مثل أبي سهل الصعلوكي والإمام ابن فورك وسائر الأئمة يقدمونه على أنفسهم، ويراعون حق فضله، ويعرفون له الحرمة الأكيدة. ثم أطنب عبد العافر في نحو ذلك من تعظيمه وقال: هذه جمل يسيرة هي غيض من فيض سيره وأحواله، ومن تأمل كلامه في تصانيفه، وتصرفه في أماليه، ونظره في طرق الحديث، أذعن بفضله، واعترف له بالمرية على من تقدمه، وإتباعه من بعده، وتعجيزه اللاحقين عن بلوغ شأوه، وعاش حميدا، ولم يخلف في وقته مثله، مضى إلى رحمة الله في ثامن صفر سنة خمس وأربع مائة⁶.

¹ - وهو مطبوع مع "تلخيص" الذهبي في حيدرآباد 1334 - 1342 هـ وفي هذه الطبعة تصحيف وتحريف كثير فهو بحاجة إلى إعادة نشره نشرة محققة مخرجة ومفهرسة تتيح الاستفادة منه لكل مطالع. وطبع للحاكم أيضا "كتاب المدخل إلى معرفة الاكليل" في حلب سنة 1932 م ثم نشره روبرسون في لندن سنة 1953 م.

² - وقد نشر هذا الكتاب في القاهرة عام 1937 بعناية الدكتور السيد معظم حسين.

³ - انظر النسخ الخطية الموجودة لبعض مصنفات الحاكم في "تاريخ التراث العربي" لسزكين (ج 1 / 367 - 370).

⁴ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (ج 28/128) وسير اعلام النبلاء (ج 12/ 574).

⁵ - سير اعلام النبلاء (ج 17/ 170-171).

⁶ - تذكرة الحفاظ (ج 3 / 1043، 1044).

قال أبو حازم عمر بن أحمد العبدوي الحافظ: سمعت الحاكم أبا عبد الله إمام أهل الحديث في عصره يقول:

شربت ماء زمزم، وسألت الله أن يرزقني حسن التصنيف 1.

المبحث الثاني

المطلب الأول

كتابه الصحيح

أولاً:

(الاسم الكامل لكتابه وسبب تأليفه):

وبعد فلقد اشتهر كتاب أبي عبد الله الحاكم بأسم المستدرك علي الصحيحين ومعني المستدرك هو كتابٌ استدرك صاحبه علي غيره أمراً، ويُقصد به ما استدرك به صاحبه في كتابه أحاديثٌ علي غيره لم يُخرجها في كتابه وهي علي شرطه، مُرتبٌ علي ترتبه مثل:

المستدرك علي الصحيحين للحافظ أبي ذرّ بن أحمد الأنصاري الهرويّ (ت 434 هـ). قال فيه الذهبي: "له مستدرك لطيفٌ - في مجلد - علي الصحيحين، علقتُ منه، يدلُّ علي معرفته".

مستدرك الحاكم النيسابوري. وعن سبب تأليفه هذا الكتاب، قال: "قد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يشمتون برواة الآثار بأن جميع ما يصح عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث وهذه الأسانيد المجموعة المشتملة علي الألف جزء أو أقل أو أكثر كلها سقيمة غير صحيحة".

وكان سبب تأليفه جملة من الأمور نفصلها فيما يلي:

ذكر الحاكم في مقدمة المستدرك السبب الدافع له علي تأليفه لهذا الكتاب، ويمكن أن نجمل ذلك فيما يلي:

1- تبين كذب المفتري 228، والأنساب (ج 2 / 371)، وتذكرة الحفاظ (ج 3 / 1044)، وطبقات السبكي (ج 4 / 159).

أ- أن البخاري ومسلماً صنفاً في الصحيح كتابين مهذبين، ولكنهما لم يحكما ولا أحد منهما بأنه لم يصح من الحديث غير ما أخرجاه.

أي كأنه يقول: أنا يمكن أن أولف كتاباً في الصحيح زائداً على ما بالصحيحين؛ لأن البخاري ومسلماً لم يدعيا حصر الحديث الصحيح فيما أخرجاه.

ب- أنه ظهر في عصره جماعة من المتبدعة يشمتون برواة الآثار ويدعون أن جميع ما يصح من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث التي هي مجموع أحاديث الصحيحين تقريباً، فألح عليه أهل العلم في عصره للرد على هؤلاء المتبدعة؛ لأنهم يرون للحاكم مكانة عظيمة في نفوسهم، ومشهوداً له بقوة الحافظة وبالإتقان وبمعرفة علم الحديث بشكل تدل عليه عبارات العلماء الذين أطروه وأثنوا عليه.

ولعل من الأمثلة الطريفة ما رواه أبا نصر الوائلي قال: لما ورد أبو الفضل الهمداني نيسابور تعصبوا له ولقبوه بديع الزمان فأعجب بنفسه إذ كان يحفظ المئة بيت إذا أنشدت مرة وينشدها من آخرها إلى أولها مقلوبة فأنكر على الناس قولهم فلان الحافظ في الحديث ثم قال: وحفظ الحديث مما يذكر؟؟

فسمع به الحاكم ابن البيع فوجه إليه بجزء وأجل له جمعة في حفظه فرد إليه الجزء بعد الجمعة، وقال: من يحفظ هذا؛ محمد بن فلان، وجعفر بن فلان عن فلان؛ أسامي مختلفة وألفاظ متباينة، فقال له الحاكم: فاعرف نفسك، واعلم أن هذا الحفظ أصعب مما أنت فيه.

ج- أن جماعة من أعيان أهل العلم بنيسابور سألوه أن يجمع كتاباً يشتمل على أحاديث مروية بأسانيد يحتج البخاري ومسلم بمثلها.

فهذه الأسباب الثلاثة بمجموعها هي التي دفعت الحاكم - رحمه الله - إلى تأليف كتابه "المستدرک"1.

وكان عند تصنيفه للمستدرک في أواخر عمره، وذكر بعضهم أنه حصل له تغير وغفلة في آخر عمره، ويدل على ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب الضعفاء له وقطع بترك الرواية عنهم ومنع من الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدرکه وصححها، ومن ذلك: أنه أخرج حديثاً

1- مناهج المحدثين (ج 107/1 - 108).

لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وكان قد ذكره في الضعفاء، فقال: "إنه روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا تخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه". اهـ.

ولكن السبب الأوجه هو ما ذكره الحافظ أيضاً، وهو أن الحاكم رحمه الله ألف الكتاب في البداية وجعله مسوداً. وعادة أي إنسان يؤلف التسامح في أي شيء يرد عليه، ثم بعد ذلك يرجع فينقح ويبيض تلك المسودة، والكتاب بعد التنقيح هو الذي يؤخذ عليه المؤلف. فقد ذكر ابن حجر أن المستدرک مجزء إلى ستة أجزاء، وقد نجد في حوالي النصف الثاني من نهاية النصف الأول وبداية النصف الثاني من المجلد الثاني القول بأنه إلى هنا انتهى ما أملاه علينا أبو عبد الله الحاكم. والمستدرک الآن مطبوع في أربعة مجلدات، والمجلد الأول هو الذي ينطبق عليه كلام الحافظ ابن حجر؛ أي هو الذي أملاه الحاكم، وأما المجلدات الثلاثة الباقية فلا. يقول ابن حجر: إن هذه الموضوعات من الأحاديث التي انتقدت على الحاكم إنما تأتي في القدر الذي لم يمله. ثم يستدرک ابن حجر على هذا بصنيع البيهقي، ويقول: "إن البيهقي إذا روى عن شيخه الحاكم حديثاً من الأحاديث التي في الربع الأول في القدر الذي أملاه يصرح بالتحديث، فيقول: حدثنا أبو عبد الله الحافظ، لكن إذا روى حديثاً من الأجزاء الباقية - الثلاثة الأرباع الباقية - لا يصرح بالتحديث، وإنما أخذ ذلك بطريق الإجازة. يقول: إن الحاكم - رحمه الله - أدركته المنية ولم ينقح إلا مقدار الربع فقط، فكان - رحمه الله - كلما نقح أحاديث وحذف منها ما أراد أن يحذفه جاء لمجالس التحديث فأملى هذه الأحاديث عليهم، ولما أملى الربع الأول أدركته المنية فتوفي ولم يمل الأرباع الثلاثة الباقية".

وحقيقة أنا اعتبر هذا الكلام في حد ذاته صحيحاً؛ لأنني وجدت - فعلاً - أن البيهقي لا يصرح بالتحديث إلا فيما أخذه عن الحاكم في الربع الأول فقط.

وكذلك أيضاً واقع الكتاب يدلنا على هذا، فإن عدد الأحاديث التي انتقدها الذهبي في الربع الأول حوالي 160 حديثاً فقط (7.5%)، وأما في الأرباع الثلاثة الباقية فإنها تقرب من الألف تقريباً (15%)، فهذا العدد الأخير يعتبر كثيراً إذا قورن بالعدد الذي في الربع الأول.

على كل حال ما دام أن الحاكم - رحمه الله - عرف عنه أنه أملى الربع الأول، ولم يمل الأرباع الثلاثة، وأن الأحاديث المنتقدة في الربع الأول لا تصل إلى درجة الوضع، وإنما أحاديث مما يمكن أن يجتهد فيه الإنسان، ويعذر - على الأقل - في اجتهاده. فهذا هو الذي يمكن أن يعتذر عن الحاكم به، وهذا ما أراه أجود هذه الاعتذارات.

هذا بالإضافة إلى أننا إذا أخذنا في أذهاننا أن الحاكم - رحمه الله - معروف من منهجه التساهل، مثل ما نرى عند ابن خزيمة وابن حبان، فهما ليسا كالبخاري ومسلم في تنقيح الأحاديث والحرص على انتقاء الحديث الذي لا ينازع فيه من صحح ذلك الحديث.

وبرغم أن البخاري ومسلماً - رحمهما الله - احتززا واحتاطا هذا الاحتياط، نجد أن هناك من ينتقدهما، فما بالنابن كان أكثر تساهلاً منهما كابن خزيمة وابن حبان؟! بل ما بالنابن هو أشد تساهلاً منهما كالحاكم؟!.

لا شك أنه إذا أضيف المنهج المتساهل مع كبر السن الذي ذكر - إن صح -، مع مسألة تنقيح الكتاب؛ يمكن أن يعتذر عن الحاكم بهذا الاعتذار. ومع ذلك لا ندعي له العصمة، بل نقول: إنه أخطأ حقيقة حينما صحح بعض الأحاديث التي الضعف فيها ظاهر. بل إن تعقباته لبعض الأحاديث أحياناً لا تحتمل، فإنه ربما ذكر رواية من الرواة في بعض كتبه الأخرى في الرجال ثم يخرج له بعض الأحاديث، وهذا مثل ما حدث في كتابه "تاريخ نيسابور" فإنه قال فيه عن سهل بن عمار التعكي: "إنه كذاب يضع الحديث"، ثم بعد ذلك أخرج له بعض الأحاديث في المستدرک، وحكم عليها بالصحة على شرط الشيخين.

وقد لزم من تساهله في التصحيح تساهله في توثيق الرواة، فإن حكمه بصحة إسناد الحديث مع وجود بعض الرواة الضعفاء في ذلك الإسناد يفيد تساهله في توثيق بعضهم. وقد صرح الحاكم نفسه في بعض كتب المستدرک بتساهله في بعض ما يرويه:

فمن ذلك: أنه أخرج في المجلد الثاني ص 13 ستة أحاديث في كتاب البيوع، ثم قال: "وهذه الأحاديث الستة طلبتها وخرجتها في موضعها من هذا الكتاب إحتساباً لما فيه الناس من الضيق، والله يكشفها، وإن لم تكن من شرط هذا الكتاب".

وأيضاً فإن هناك بعض الرواة الذين صرح الحاكم بتوثيقهم عند حكمه على بعض الأحاديث، وبعد البحث نجد أن الراجح من حالهم خلاف ذلك.

فهذه المسألة وما تقدم من ذكره لجماعة من الضعفاء في كتابه "الضعفاء"، وتصحيحه لأحاديثهم في المستدرک - يمكن الاعتذار فيهما عن الحاكم بأنه صنف كتابه في آخر عمره بعد أن ضعفت قواه وأصابه شيء من النسيان والغفلة، وقد يكون يرى من نفسه أنه بلغ درجة الاجتهاد في الحكم على بعض الرجال بخلاف ما حكم به غيره من الأئمة؛ بسبب بلوغه مرتبة الاجتهاد.

ثانياً:(ثناء العلماء علي المستدرك وصحة أحاديثه):

قال أبو حازم: أقمت عند أبي عبد الله العصمي قريبا من ثلاث سنين، ولم أر في جملة مشايخنا أتقن منه ولا أكثر تنقيرا، وكان إذا أشكل عليه شيء، أمرني أن أكتب إلى الحاكم أبي عبد الله، فإذا ورد جواب كتابه، حكم به، وقطع بقوله 1.

قال أبو حازم: وسمعت السلمي يقول: كتبت على ظهر جزء: من حديث أبي الحسين الحجاجي الحافظ. فأخذ القلم وضرب على الحافظ، وقال: أيش أحفظ أنا؟! أبو عبد الله ابن البياع أحفظ مني، وأنا لم أر من الحفاظ إلا أبا علي الحافظ النيسابوري، وابن عقدة.

وسمعت السلمي يقول: سألت الدارقطني: أيها أحفظ ابن منده أو ابن البيع؟

فقال: ابن البيع أتقن حفظا.

قال أبو حازم: أقمت عند الشيخ أبي عبد الله العصمي قريبا من ثلاث سنين، ولم أر في جملة مشايخنا أتقن منه ولا أكثر تنقيرا. وكان إذا أشكل عليه شيء أمرني أن أكتب إلى الحاكم أبي عبد الله. فإذا أورد جواب كتابه حكم به وقطع بقوله.

ذكر هذا كله الحافظ أبو القاسم بن عساكر أنه قرأه بخط أبي الحسن علي بن سليمان اليمني.

قال: وقع لي عن أبي حازم العبدوي فذكره 2.

ولكتاب المستدرك خمس فوائد ذكرها الإمام الوادعي رحمه الله وهي:

1. إنما ألّف الحاكم المستدرك لا أنّه استدرك على الصّحّاحين و إنّما هو إكمال لما تركه صاحبنا الصّحّاحين من الأحاديث و كذلك قوله و لم يخرجاه، اي ما تركاه و لم يدونه من الأحاديث كما في مقدمة المستدرك بتحقيق الإمام الوادعي رحمه الله و الصّحيح المسند له أيضاً.
2. إذا رأيت في التلخيص: "قلت: صحيح". فهذا من كلام الذّهبي ، و كذلك إذا كان بالحروف ، و أما إن قال مباشرة: "صحيح"، فهو من كلام المصحّح.

1- تبين كذب المفتري " 230، وطبقات السبكي (ج 4 / 158).

2- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (ج 28 / 128).

3. الذي يظهر أن الحاكم يعترف من المسند كثيراً، و قد رأيت بعض من ينص على أن الحاكم كان ينظر إلى الحديث في المسند ، فإذا لم يخرج الشيخان أو دعه في المستدرک. اهـ.
4. إذا جاء الحاكم أو غيره بحديث أصله في كتب المتقدمين ، لم نعول على إسناد الحاكم لو وجد في إسناد ذلك الحديث المتروك و مستور الحالو أما إذا جاء الحاكم أو غيره بحديث ليس أصله في كتب المتقدمين فإنه يعول على إسناد الحاكم مع الإحتراز مما في إسناده من الضعف ذكر معنى ذلك البيهقي و سار عليه العلماء من بعده.
5. وسئل الإمام الوادعي رحمه الله: هل هناك ضابط لما قيل فيه: " و أقره الذهبي؟"

فاجاب قائلاً: إن كل ما قيل فيه: " و أقره الذهبي " فهو بمعنى: سكت عنه الذهبي إلا إذا قال: 'قلت: صحيح " أو ما أورده في موضعتم أعله في موضع آخر كالميزان مثلاً. اهـ1.

وقد اعتنى العلماء بهذا الكتاب تلخيصاً واستدراكاً وتعقيباً؛ وهناك عدة مؤلفات من الكتب التي ألفت حول مستدرک الحاكم، ومن أهمها كتاب "التلخيص" للذهبي. وهذا الكتاب ألفه الذهبي في مقتبل عمره، واستغرقت مدة تأليفه ثلاثة أشهر وأحد عشرة يوماً [أي 100 يوم] وهي فترة وجيزة بالنظر إلى عدد أحاديث مستدرک الحاكم التي تقرب من تسعة آلاف وخمسمائة (9500) حديث. [عددتها في المطبوع 8803 حديثاً، أي أنه يلخص 88 حديثاً يومياً].

[قال الذهبي في السير: قال أبو سعد الماليني: "طالعت كتاب المستدرک على الشيخين الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره فلم أر فيه حديثاً على شرطهما"2.

قلت: هذه مكابرة وغلو، وليست رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا، بل في المستدرک شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل؛ فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادهما صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربه، وباقي الكتاب مناكير

1- كتاب " بشائر الفرح بتقريب فوائد الإمام الوادعي في علم الرجال و المصطلح " لأبي رواحة الموري (ص66 - 67).

2- الوافي بالوفيات (ج3 / 321) وطبقات السبكي (ج4 / 165).

وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المئة يشهد القلب ببطلانها كنت قد أفردت منها جزءاً،
وحديث الطير بالنسبة إليها سماء، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته ويعوز عملاً وتحريراً.
منهج الذهبي في كتابه " التلخيص "

نجد الذهبي في " التلخيص " يحذف بعض الإسناد ويذكر بعضه، ويذكر المتن، وقد يختصره أو
يتصرف فيه أحياناً، ثم يذكر كلام الحاكم فيتعقبه، أو يقره، وقد يسكت عنه.

وعندما يحذف الذهبي بعض الإسناد إنما يحذف الرواة الذين لا كلام له فيهم، ويبقى في الإسناد
الرجل الذي يريد أن يتكلم عنه، أو على الأقل الرجل الذي اختلفت فيه عبارات الأئمة.

أولاً - بالأمثلة التي أذكرها يتضح منهج الذهبي:

فإذا قال الحاكم مثلاً: " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، ووجد الذهبي أن
كلام الحاكم صحيح حكاه وذكره ولم يتعقبه بشيء. فيقول بعد الانتهاء من الحديث: "خ، م"،
أي على شرط البخاري ومسلم.

وإذا صححها الحاكم على شرط البخاري فقط، ورأى الذهبي أن ذلك صواب قال: "خ؛ أي
على شرط البخاري.

وإذا صححه الحاكم على شرط مسلم، ورأى الذهبي أن ذلك صواب قال: "م؛ أي على شرط
مسلم.

وإذا صححها الحاكم فقط، ولم يذكر أنه على شرط الشيخين أو أحدهما، قال الذهبي: "صحيح".
فهذه صور من أنواع موافقة الذهبي للحاكم على تصحيحه.

ثانياً: وأما تعقب الذهبي للحاكم فهو على صور أيضاً ومنها:

أن الحاكم قد يصحح الحديث على شرط الشيخين. فيقول الذهبي " قلت: خ". فإذا جاء في
التلخيص كلمة "قلت" فهي تعني تعقب الذهبي للحاكم.

فإذا قال: " قلت: خ"، أي ليس الحديث على شرط الشيخين، وإنما هو على شرط البخاري
فقط.

وإذا قال: " قلت: صحيح"، فهو يعني أن الحديث ليس على شرط الشيخين ولا أحدهما، ولكنه
صحيح فقط.

وإذا قال: "قلت: فيه فلان لم يخرج له"، فهو يعني أن الحديث ليس على شرط الشيخين؛ لأنه فيه فلاناً ولم يخرج له الشيخان.

ومثله إذا قال: "فيه فلان لم يخرج له البخاري" أو مسلم"، ومثله إذا قال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري" أو "على شرط مسلم" وتعقبه الذهبي بأحد هذه التعقبات.

وقد يكون تعقب الذهبي بالنص على الشيخين أو أحدهما قد أخرج الحديث، فإذا قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، وكان قد أخرج الشيخان، نجد الذهبي في "التلخيص" يحكي كلام الحاكم فيقول: "خ، م"، ثم يقول: "قلت: قد أخرجاه"، أو أخرج "خ" أي البخاري، أو أخرج "م" أي مسلم.

وقد يكون تعقب الذهبي للحكم بتضعيف الحديث، فيحكم الحاكم على الحديث بالصحة على شرط الشيخين أو أحدهما أو بالصحة فقط، ثم يقول الذهبي: "فيه فلان وهو ضعيف" أو "وهو واه" أو "له مناكير"، أو يحكي الذهبي كلام العلماء فيه فيقول مثلاً: "فيه فلان، ضعفه أبو حاتم، وقال النسائي: ليس بثقة".

وقد يكون تضعيفه للحديث بسبب انقطاع في سنده، فيقول: "قلت: مرسل"، وهو يعني بذلك - في الغالب - أن التابعي لم يسمع من ذلك الصحابي الذي روى الحديث. فهذا بالنسبة لبعض صورة تعقب الذهبي.

ثالثاً - وأما سكوت الذهبي:

فهو قليل في "المستدرک"، وصورته أن يترك كلام الحاكم؛ فلا يذكره ولا يتعقبه بشيء، وإنما يذكر الحديث فقط. وهكذا يكون سكوت الذهبي.

أوهام الذهبي في التلخيص

ومما ينبغي لنا أن نعلمه أن الذهبي قد وقع في أوهام كثيرة في "التلخيص"، ومنها في موافقاته للحاكم، وأحياناً في كلامه على بعض الرواة، وعُذره في ذلك أنه أُلّفه في مقتبل العمر. ومعلوم بأن صغير السن لم ينضج علمياً، ويتضح هذا في اختلاف رأيه في بعض المسائل وفي بعض الرجال بين كتابه "التلخيص" وبين كتبه المتأخرة كـ "ميزان الاعتدال". وقد اعترف الذهبي في ترجمة الحاكم في "سير أعلام النبلاء" بأن عمله هذا يحتاج إلى إعادة نظر وتحرير.

تعقب الإمام الذهبي للحاكم

وأحياناً قد يعلق الحاكم الحديث عن راو مشهور مثل شعبة بن الحجاج؛ والسبب أنه يرى أن هذا الراوي هو مخرج الحديث.

فحينما يكون له على الإسناد كلام يعلق الحديث على الراوي الذي تدور عليه أسانيد الحديث مثل قوله: شعبة عن أبي بلج يحي سمع عمرو بن ميمون الأزدي.. إلخ.

ولابد أن يبرز الراوي الذي يريد أن يتكلم فيه، مثل قوله: شعبة عن أبي بلج قال: "م"؛ أي أن الحاكم صححها على شرط مسلم، قال الحاكم: " هذا حديث صحيح لم يخرج في الصحيحين، وهو على شرط مسلم بن الحجاج".

وطريقة الذهبي أن يختصر هذا الكلام كله، فبدلاً من أن يقول: "قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"، بدلاً من ذلك يحذف كل هذا الكلام ويعبر برمز صغير فقط هو "م"، ومعناه أن الحاكم صححها على شرط مسلم.

وعندما قال: "م" قال: قلت: احتج "م" بأبي بلج. قلت -أي الذهبي-: لا يحتج به، ووثق، وقال البخاري: فيه نظر".

أي أن الذهبي تعقب الحاكم على هذا الحديث، فقد رأى الحاكم أن مسلماً احتج بأبي بلج هذا، وتعقبه الذهبي بقوله: "قلت: لا يحتج به، وقد وثق"، أي يتهم من وثقه ويتهم من ضعفه.

فالذهبي إما أن يقر الحاكم أن يتعقبه؛ فإذا تعقبه فإنما يتعقبه بتصحيح أو بتضعيف أو بيان أمر من الأمور.

فإذا قال الحاكم: هذا صحيح على شرط البخاري، وحكى الذهبي كلام الحاكم ثم تركه ولم يعلق عليه، قيل: إن الذهبي أقر الحاكم على تصحيحها لهذا الحديث، وذلك مثل قول الذهبي: "يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن أبا بكر لما بعث الجيوش نحو الشام مشى معهم حتى بلغ ثنية الوداع، قالوا: يا خليفة رسول الله تمشي ونحن ركب "خ، م".

ويقصد الذهبي بـ "خ، م" أن هذا كلام الحاكم؛ أي أن الحاكم صححه على شرط البخاري ومسلم، فيختصر الذهبي كل هذا الكلام بقوله بين قوسين: "خ، م".

وإذا لم يتعقب الذهبي الحاكم فيقال: إن الذهبي قد وافق الحاكم.

أما إذا تعقبه، كأن يكون الحاكم قد قال على الحديث: "إنه صحيح على شرط البخاري ومسلم"، فيقول الذهبي: "مرسل".

أي ليس الحديث على شرط البخاري ومسلم، فهذا الحديث ضعيف؛ لأنه مرسل.

وقد أخرج الحاكم حديث "أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً" (1). ولم يصححه على شرط البخاري ومسلم، ولا على شرط واحد منهما، وإنما سكت عنه، فقال الذهبي: "قلت: لم يتكلم عليه المؤلف، وإنما سكت عنه وهو صحيح، لذلك لم أره يتكلم على أحاديث حجة بعضها جيد، وبعضها وإه... إلخ"، فقد تعقب الذهبي الحاكم في هذا الحديث بالتصحيح.

ومن أمثلة ذلك أيضاً حديث عاصم عن زر بن حبیش قال (2):

" خرجت مع أهل المدينة في يوم عيد، فرأيت عمر بن الخطاب يمشي حافياً شيخاً أصلع آدم أعسر أيسر، طوالاً مشرفاً على الناس كأنه على دابة يبرد قطري يقول: عباد الله، هاجروا ولا تمجروا، ولتتق أحدكم الأرنب يخذفها بالحصى أو يرميها بالحجر فيأكلها، ولكن ليذك لكم الأسل؛ الرماح والنبل".

فقد أخرج الحاكم هذا الحديث وسكت عنه، فتعقبه الذهبي بقوله: "قلت: صحيح".

فإذا أورد الذهبي كلام الحاكم مختصراً ولم يذكر بعده: "قلت"، ولا ذكر كلاماً، فهذا يعني أنه يوافق الحاكم.

وإذا قال: "قلت"، فهذا يعني أن تعقب الحاكم.

الكلام على ما سكت عليه الذهبي وتوضيح الإشكال في ذلك

وأما إذا لم يذكر شيئاً، لا كلام الحاكم ولا شيئاً من قبل نفسه؛ فهذه هو الذي يُقال عليه "سكوت الذهبي".

ومن ذلك حديث زياد بن ليبي الأنصاري قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يُحدث أصحابه، وهو يقول: "قد ذهب أوان العلم" قلت: بأبي وأمي، وكيف يذهب أوان العلم ونحن نقرأ القرآن ونعلمه أبناءنا ويعلمه أبناءنا أبناءهم إلى أن تقوم الساعة؟ فقال: "ثكلتك أمك يا ابن ليبي، إن كنت لأراك من أفقه أهل المدينة، أوليس اليهودي والنصاري يقرءون التوراة والإنجيل ولا ينتفعون منهما شيء؟!".

(1) انظر: المستدرک (8/3).

(2) انظر: المستدرک (160/3)، والكلام عليه في مختصر المستدرک (601).

قال الحاكم: هذا حديث على شرط الشيخين ولم يخرجاه" (1).

ولم يذكر الذهبي كلام الحاكم في الهامش، ولم يعلق عليه. فمثل هذا يقال عنه: سكت الذهبي عنه.

وهذه المسألة من المسائل التي يُخطئ فيها كثير من طلاب العلم في هذا الزمان. وأقول: في هذا الزمان؛ لأنها لم تكن واردة من قبل.

فبعض طلبة العلم في الحديث - وبعضهم كتب هذا في بعض المؤلفات - يقول: لا تقول: إن الذهبي يُوافق الحاكم، فهذا الكلام غير صحيح؛ لأن الذهبي لا يُمكن أن يخفى عليه مثل هذا الكلام، ونحن نجد أن الذهبي إنما يحكي كلام الحاكم فقط، فكيف تقولون أنه أقر الحاكم؟ وللجواب على ذلك نقول: تختلف أحوال الذهبي مع الحاكم؛ فالذهبي أحياناً يتعقب الحاكم، وقد أوردت بعض أمثلة التعقب، وأحياناً يحكي كلام الحاكم فقط، فإذا حكاها يقال له: إقرار وموافقة، وقد بينت مثاله، وأما أنه لا يذكر كلام الحاكم إطلاقاً ولا يتعقبه بشيء، فإن هذا سكوت. فهي إذن ثلاثة أحوال: تعقب، وإقرار، وسكوت.

نجد أن الذهبي سكت عن حديث عمارة بن حزم قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على قبر، فقال: "أنزل من القبر؛ لا تؤذي صاحبه ولا يؤذيك" (2).

فهذا الحديث سكت عنه الحاكم وسكت عنه الذهبي أيضاً، ولكن الذهبي حينما سكت عنه، لم يسكت عنه فيما يظهر، لأنه لا يحوره (3) فيه الكلام، بل إنه علق الحديث عن ابن لهيعة، وكأنه يشير إلى من يقف على الحديث إني أبرزت لك ابن لهيعة فاعرف أنه هو الذي يعتبر علة هذا الحديث.

فأحياناً قد يصنع الذهبي هذا الصنيع، ويشير للعلة مجرد إشارة بطريقة تعليقه للحديث بهذه الصورة، وأحياناً لا يصنع هذا.

(1) انظر: المستدرک (590/3)، وهو عند الترمذي (2653)، وابن ماجه (4048)، وأحمد (160/4، 219)، وغيرهم.

(2) أنظر: المستدرک (590/3).

(3) من الحيرة.

وبعض طلبة العلم الذين أشرت إليهم وبعض المؤلفين يرون أننا حين نقول عن حديث من الأحاديث: إن الذهبي وافق الحاكم وأقره عليه، كأن يقول الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"، فيذكر الذهبي هذا الحديث في "التلخيص" ويقول: "خ، م"، أي أن الحاكم قال: على شرط البخاري ومسلم، ثم لا يتعقبه بشيء — هم يقولون حينذاك: لا يجوز لكم أن تقولوا: إن الذهبي وافق الحاكم. ونحن نقول: إن الذهبي وافق الحاكم في هذه الحالة.

ومنشأ النزاع أنهم يقولون: الذهبي لم يصرح بموافقة الحاكم، فهو لم يقل: أصاب الحاكم، أو: إني أوافق الحاكم، ولم ينص في المقدمة على إني إذا قلت كذا فأنا موافق للحاكم، فكيف تنسبون للذهبي ما لم يقله؟!.

نقول لهم: أولاً عرف دائماً أن الإنسان حين يحكي كلام عالم من العلماء فيم قام من المقامات ولا ينتقده ولا يتعقبه بشيء هو مقرر له.

ومثاله: لو أن أحدكم سألني في مسألة من المسائل، ولتكن مسألة الطلاق ثلاثاً، فقال لي: ما تقول في الطلاق ثلاثاً؟ فقلت له: الشيخ عبد العزيز بن باز يرى أنه يقع واحدة.

فأنا حينما أذكر كلام الشيخ ابن باز ولا أتعقبه بشيء يكون مقصودي موافقته على مثل هذا، ولو لم يكن الأمر كذلك لقلت: الشيخ عبد العزيز يرى كذا، وأنا أرى كذا، هذا من الناحية اللغوية والناحية المنهجية عند العلماء.

ثم إننا إذا نظرنا لصنيع الأئمة من قبل الذهبي حتى هذا العصر الذي خرج فيه، فإذا بنا نجد أن أحداً منهم لم يخالف هذا المنهج، بل إن الزيلعي في "نصب الراية" — وهو تلميذ الذهبي — حينما ينقل تصحيح الحاكم يقول في بعض الأحيان: "ووافقه الذهبي".

وقريب من هذا صنيع ابن الملقن، في طبقة الزيلعي، ولكن لست أدري هل تتلمذ على الذهبي أم لا. يقول ابن الملقن في اختصاره (1) لكتاب الذهبي بعد أن ذكر حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "كل سبب منقطع يوم القيامة غير سبي ونسبي".

قال: أخرج الحاكم هذا الحديث وصححه وتعبه عليه. ثم بعد ذلك بأوراق في ترجمة فاطمة — رضي الله عنها — من حديث المسور بن مخرمة مرفوعاً: "إن الأنساب تنقطع يوم القيامة غير نسبي وسبي وصهري"، ثم قال الحاكم: صحيح، وأقره الذهبي عليه.

(3) انظر: مختصر المستدرک (رقم 576)، وهو أيضاً في المسند (323/4).

هذا الكلام ابن الملقن، وهو في طبقة تلاميذ الذهبي، فهم كانوا عارفين بأن صنيع الذهبي هذا يعني إقراره للحاكم على هذا التصحيح على هذه الصورة؛ لأننا حين نرجع إلى الحديث الذي ذكره نجد الحاكم قال: "حديث صحيح الإسناد"، ثم حكى الذهبي كلامه فقال: صحيح، أي أنه كلام الحاكم ولم يتعقبه بشيء، فاعتبر ابن الملقن هذا إقراراً من الذهبي.

ثم إن باقي الأئمة كذلك، مثل الشيخ أحمد شاكر والشيخ الألباني وأمثال هؤلاء، بل حتى ابن حجر (1) والسيوطي، ولكن لا أستطيع أن أنسب شيئاً ليس فيه مستمسك، لكن من نظر في تخريجاتهم وجد من هذا جملة، وهذا هو الذي أردت التنبيه عليه في هذه المسألة.

تفسير خاطئ لعدم إيراد الذهبي الحديث في التلخيص

يقول بعضهم: يعتبر سكوت الذهبي عن الحديث حينما لا يورد الذهبي الحديث إطلاقاً، فهذا هو الذي نعتبره سكوتاً للذهبي، فيبدو أنهم ما ظفروا بمثل هذه الأمثلة التي ذكرتها من "المستدرک"، ويمكن لمن تتبع الكتاب أن يعلم أن سكوت الذهبي هو بهذه الصورة.

أسباب عدم إيراده للحديث إطلاقاً

والذهبي قد لا يورد الحديث إطلاقاً لسبب من الأسباب الآتية:

السبب الأول:

لا يكون الحديث في نسخة الذهبي من "المستدرک"، وهذا وارد؛ لأن المستدرک الذي بين أيدينا الآن طبع على بعض النسخ التي سقط منها أحاديث، وبعض الأحاديث محقق مستدرک الحاكم لا يستطيع أن يثبتته إلا من "التلخيص"، و"التلخيص" يحذف بعض الإسناد، إلا أن يثبتته من "التلخيص" (2).

فإذن بعض النسخ تسقط منها بعض الأحاديث، فقد يكون الحديث سقط من نسخة الذهبي.

(1) انظر كلام ابن حجر في لسان الميزان (2/434/ث 1781).

(2) انظر كلام ابن حجر في لسان الميزان (2/434/ت 1781).

السبب الثاني:

أن الذهبي قد يحذف الحديث؛ لأنه يرى أنه مكرر، ويصرح بذلك، فيقول: "وقد أعاده الحاكم في الموضوع الفلاني"، فتأتي للموضوع الفلاني، فتجد الذهبي لم يأت بالحديث اختصاراً منه، فلا داعي لتكرار الحديث.

السبب الثالث:

وقد يكون الحديث سقط من نفس تلخيص الذهبي، فإن هذه النسخة التي طبعت سواء المستدرك أو تلخيص الذهبي نسخة سقيمة، وتحتاج إلى إعادة تحقيق وإعادة نظر وضبط على أصول خطية جيدة. وعندي أمثلة كثيرة على سقط مهم جداً، فأحياناً في تعقيبات الذهبي للأحاديث نجد الكلام سقط من هذه النسخة المطبوعة، ولكنني أجده في النسخ الخطية ابن الملتن، فإذا هذه الأمور كلها تكشف هذا الكتاب.

وبذلك أكون قد انتهيت من الكلام باختصار على مستدرك الحاكم، وأرجو أن يكون قد وضح ولو بعض الشيء.

ثالثاً:

(التقاسيم والأنواع التي رتب عليها كتابه وعدد احاديثه):

وهذا الكتاب يذكر بعض الأحاديث مرتبة على ترتيب الجوامع؛ أي أنه يضم أحاديث الأحكام وغيرها، ورتبه على نفس الترتيب الفقهي المعروف عموماً، ويرى أنها صحيحة على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما، ولم يخرجها في كتابيهما. وأحاديث أخرى يرى أنها مستوفية للشروط العامة للصحة من اتصال السند وثقة الرواة وعدم الشذوذ وعدم العلة.

وربما أورد في كتابه بعض الأحاديث التي لا يرى أنها صحيحة، ولكنه أورد لها لبعض الاعتبارات، كالأحاديث الستة التي أوردتها في البيوع وصرح بخروجها عن شرط الكتاب كما تقدم.

محمل منهج الحاكم في المستدرك وبيانه لدرجة الأحاديث وأنواعها عنده

ومقصوده بشرط الشيخين أو أحدهما

اختلف العلماء في مراد الحاكم بشرط الشيخين أو أحدهما في كتاب "المستدرك"، ومرجع هذا الاختلاف يعود إلى فهم كلامه في مقدمة المستدرك حيث قال: "وقد سألتني جماعة من أعيان أهل

العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها".

ثم قال بعد ذلك: "وإننا أستعين بالله على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما، وهذا هو شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام: أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة، والله المعين على ما قصدته وهو حسي ونعم الوكيل".

فقول الحاكم في الموضوعين: "بمثلها" اختلف العلماء في مراده بما:

فمنهم من قال: إن المقصود بمراده بالمثلثة: هو نفس الرواة الذين أخرج لهم الشيخان أو أحدهما، ويعبر عن ذلك بأنه أراد المثلثة الحرفية.

قال النووي: "إن المراد بقولهم: على شرطهما: أن يكون رجال إسناده في كتابيهما؛ لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما".

وقال العراقي: "وهذا الكلام قد أخذه من ابن الصلاح حيث قال في شأن المستدرک: أودعه ما رآه على شرط الشيخين قد أخرج عن رواته في كتابيهما".

وقال العراقي أيضاً: "وعلى هذا عمل ابن دقيق العيد، فإنه ينقل عن الحاكم تصحيحه لحديث على شرط البخاري مثلاً، ثم يعترض عليه لأن فيه فلاناً ولم يخرج له البخاري، وكذلك فعل الذهبي في تلخيص المستدرک".

ومن أمثلة المثلثة الحرفية قول الحاكم: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن إسحاق الخزاعي بمكة، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن أبي مسرة، قال: حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، قال: حدثنا سعيد بن أبي أيوب، قال: حدثني ابن عجلان عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ((أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً))" 1 فلو فرضنا أن الحاكم قال: إن هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين - ع العلم أنه لم يصححه على شرط الشيخين -؛ فمقصوده بالمثلثة الحرفية أن يكون أبو صالح الراوي عن الصحابي قد أخرج له الشيخان في صحيحيهما، وأن يكون الراوي عنه كذلك - القعقاع بن حكيم - أخرج له الشيخان، وكذلك ابن عجلان يكون أخرج له الشيخان، وسعيد بن أبي أيوب يكون أخرج له الشيخان، وعبد الله بن يزيد المقرئ يكون أخرج له الشيخان، ومن طبقة عبد الله بن يزيد

1- أخرجه مسلم (2604) عن ابن عباس.

المقري - كما سذكر -، هؤلاء هم الذين أخرج لهم الشيخان. أما من بعد ذلك فهم بعد البخاري ومسلم؛ فهؤلاء لا يشملهم الحكم.

على كل حال: يكون الحكم من هذه الطبقة من الطبقة الثالثة؛ لأن أبا محمد عبد الله بن محمد هذا شيخ الحاكم، وابن أبي مسرة شيخ شيخه، وهاتان الطبقتان مستثنتان عند الحاكم، لكن من بعدهما هم الذين يشملهم الحكم، فلا بد أن يكون هؤلاء الرجال كلهم قد أخرج لهم البخاري ومسلم أنفسهم، فهذه هي المثلية الحرفية.

ومنهم من قال: " بل المراد بالمثلية: المثلية المجازية، ويعنون بها أن المقصود وصف الرواة الذين احتج بهم الشيخان أو أحدهما، وهذا يعني أن الحاكم يخرج لرواة لم يرو لهم الشيخان أو أحدهما، ولكنهم موصوفون بتوثيق يماثل في درجته درجة من أخرج لهم الشيخان ".

وقد قال العراقي رداً على ابن الصلاح وابن دقيق العيد والذهبي في قولهم السابق: "وليس ذلك منهم بجيد؛ فإن الحاكم صرح في خطبة المستدرك بخلاف ما فهموه عنه، فقال: "وأنا أستعين الله تعالى على إخراجي أحاديث رواها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما". فقوله: "بمثلها" أي بمثل رواها لا بهم أنفسهم، ويحتمل أن يراد بمثل تلك الأحاديث، وإنما تكون مثلها إذا كانت بنفس رواها، وفيه نظر".

ومن هنا نفهم أن العراقي يرجع أن مراد الحاكم أوصاف رواة الشيخين أو أحدهما لا نفس الرواة، وعلى رأي العراقي يكون الحاكم قد أصاب في جملة كبيرة من الأحاديث ما دام الراوي ليس مضعفاً ولا متكلماً فيه، بل هو ثقة، فلا يضر حتى لو لم يخرج له الشيخان، ويعتبر هذا الحديث على شرط الشيخين.

وقد عارض الحافظ ابن حجر شيخه العراقي في هذا، وقرر أن الحاكم في تصرفه في "المستدرك" يريد نفس الرواة.

فقال ابن حجر: "ولكن تصرف الحاكم يقوي أحد الاحتمالين الذين ذكرهما شيخنا - رحمه الله -، فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجوا أو أحدهما لرواته - قال: صحيح على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما. وإذا كان بعض رواه لم يخرج له - قال: صحيح الإسناد فحسب".

وقال ابن حجر أيضاً: "ويوضح ذلك قوله في باب التوبة لما أورد حديث أبي عثمان عن أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً: "لا تترع الرحمة إلا من شقي" (1)، قال: هذا حديث صحيح، وأبو عثمان هذا ليس هو النهدي، ولو كان هو النهدي لحكمت بالحديث على شرط الشيخين".
فدل هذا على أنه إذا لم يخرج البخاري ومسلم لأحد رواة الحديث فلا يحكم به على شرطهما، وهو عين ما ادعى ابن دقيق العيد وغيره.

وقد قال أيضاً: "إن المراد بشرطهما: رواهما مع باقي شروط الصحة".

ولكن ابن حجر وجد أيضاً أن هناك أحاديث متعددة في "المستدرک" قرر الحاكم تصحيحها على شرط الشيخين أو أحدهما. وفي رواهما من لم يخرج له الشيخان أو أحدهما، فلم يسعه إلا أن يحمل ذلك على السهو والنسيان من الحاكم؛ حيث قال: "وإن كان الحاكم يغفل عن هذا في بعض الأحيان، فيصحح على شرطهما بعض ما لم يخرج لبعض رواته، فيحمل ذلك على السهو والنسيان، ويتوجه به حينئذ عليه الاعتراض".

ثم إن ابن حجر استدل على ذلك بدليل قوي جداً حيث قال فيما معناه: "إن مما يؤيد أن الحاكم أراد نفس الرواة وليس من يماثلهم - أننا نجد أحياناً يقول: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه فلو أراد المثلية المجازية لقال: على شرط الشيخين؛ لأن شرط البخاري أقوى من شرط مسلم، وشرط مسلم داخل فيه، ولكنه لم وجد في بعض رجال الإسناد من أخرج له البخاري ولم يخرج له مسلم صححه على شرط البخاري؛ لأنه يرى أن الحاكم منصب على نفس الرواة".

وقد أخرج رحمه الله أحاديث بلغت (8956) ثم رتبها على الكتب، مبتدئاً بـ "كتاب الإيمان"، وختمها بـ "كتاب الأهوال"، وشرع يفحصها وينقحها ويهذب مادة الكتاب. وعليه تَعَقُّبَات، إذ أخرج أحاديث ضعيفة في الكتاب، وقد اعتذر له العلماء بأنه وافته المنيّة قبل أن يتمكّن من تَبْيِضِهِ.

وهو في جميع الأحوال مُتَسَاهِلٌ في التَّصْحِيحِ. وقد ذكر في كتابه ثلاثة أنواع من الأحاديث: النوع الأول: الأحاديث الصحيحة التي هي على شرط الشيخين أو أحدهما ولم يُخَرِّجَاهَا. والنوع الثاني: الأحاديث التي صَحَّتْ عنده، وإن لم تكن على شرط الشيخين أو أحدهما، يُعَبِّرُ عنها عادة بقوله:

(1) انظر: المستدرک (160/3)، والكلام عليه في مختصر المستدرک (601).

"صحيح الإسناد". والنوع الثالث: أحاديث لم تصحَّ عنده، ذكَّرها في معرضِ التَّنْبِيهِ عليها. وقد تَعَقَّبَهُ الذَّهَبِيُّ (ت 748 هـ) في كتابه "التلخيص" منبِّهاً على أحاديثِ حَكَمَ عليها بالضَّعْفِ والنَّكَارَةِ، فجمَعَ من ذلك نحواً من مائة حديثٍ عدَّها من الأحاديثِ المَوْضُوعَةِ.

وقد يخرج المؤلف النص بسند، ثم يعقبه بسند آخر، أو أكثر من سند، وهذا إنما يفعله غالباً إذا كان بالسند وجه من وجوه الضعف والله اعلى وأعلم.

رابعاً:

(منهجه وشرطه في كتابه):

ولقد تعددت أقسام الحديث في مستدرك أبي عبد الله الحاكم فكانت علي ما يلي:

القسم الأول:

أحاديث أخرجها الحاكم بأسانيد احتج البخاري ومسلم برواتها في صحيحهما، وهذا هو الذي يقول عنه الحاكم: "إنه على شرط الشيخين" ويكون الحاكم قد أصاب في حكمه.

القسم الثاني:

أحاديث أخرجها الحاكم، وحكم عليها بأنها صحيحة على شرط البخاري، وبعد البحث نجد أن رواة هذا الإسناد ممن احتج بهم البخاري؛ فيكون الحاكم قد أصاب في حكمه أيضاً.

القسم الثالث:

الذي قول فيه الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"، وبعد البحث والنظر في رواته نجد أن سنده صحيح على شرط مسلم قد احتج مسلم بجميع رواته؛ فيكون الحاكم هنا قد أصاب في حكمه أيضاً.

القسم الرابع:

أحاديث يخرجها الحاكم ويحكم عليها بالصحة على شرط الشيخين، ونجد أن بعض رواها لم يخرج لهم الشيخان احتجاجاً، وإنما أخرجها لهم في الشواهد والمتابعات والمعلقات؛ فيكون الحاكم قد أخطأ في حكمه على هذه الأحاديث.

القسم الخامس:

أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط البخاري، فنجد في رواها لم يخرج لهم البخاري احتجاجاً، وإنما أخرج لهم في الشواهد والمتابعات؛ فيكون قد أخطأ في حكمه على هذه الأحاديث أيضاً.

القسم السادس:

أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط مسلم، فنجد في رواها من لم يحتج بهم مسلم، وإنما أخرج لهم في الشواهد والمتابعات. ويكون قد أخطأ كذلك في حكمه على هذه الأحاديث.

القسم السابع:

أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط الشيخين، وبعد النظر في أسانيدنا نجد الشيخين لم يخرجوا لرواها على صورة الاجتماع.

كأن يكون الحديث من رواية هشيم بن بشير عن الزهري، فكل من الزهري وهشيم قد أخرج لهما البخاري ومسلم، ولكنهما لم يخرجوا لهما بهذه الصورة - أي من رواية هشيم عن الزهري. والسبب في ذلك أن رواية هشيم عن الزهري ضعيفة؛ فيكون البخاري ومسلم قد أخرجوا للزهري لكن من رواية غير هشيم عنه، وأخرجوا كذلك لهشيم لكن من روايته عن غير الزهري. وهذا هو المقصود بصورة الاجتماع أي أن يكون الراوي قد أخذ عن شيخه عند البخاري ومسلم، فيكون الحاكم هنا قد أخطأ؛ لأن الشيخين لم يخرجوا لهؤلاء الرواة بهذه الصورة عند الحاكم في المستدرك.

القسم الثامن:

أحاديث يصححها الحاكم على شرط البخاري، وبعد النظر في أسانيدنا نجد أن البخاري قد أخرج لرواها محتجاً بهم، لكن ليس بصورة الاجتماع هذه التي أخرجها الحاكم.

كأن يروي داود حصين حديثاً عن عكرمة، فإن كلاً من عكرمة وداود بن حصين قد أخرج لهما البخاري، ولكنه لم يخرج لهما بهذه الصورة، وإنما أخرج لعكرمة من رواية غير داود غير داود عنه، وأخرج لداود من روايته عن غير عكرمة. والسبب في ذلك أن رواية داود بن الحصين عن عكرمة رواية منكورة.

القسم التاسع:

أن يخرج الحاكم حديثاً ويصححه على شرط مسلم، وبعد النظر في سنده نجد مسلماً قد أخرج لجميع رواته، ولكن ليس على صورة الاجتماع، وإنما أخرج لهم بغير هذه الصورة.

ومثاله كالمثال السابق بالنسبة لشرط البخاري مع اختلاف الرجال.

ومثاله: أن يروي الحاكم حديثاً من طريق حماد بن سلمة عن حميد الطويل. فكل من حماد بن سلمة وحميد الطويل قد احتج به مسلم، ولكنه لم يحتج بالإسناد على هذه الصورة، فإنه إنما احتج بحماد بن سلمة في روايته عن ثابت البناني، وأما روايته عن غير ثابت فلم يحتج بها مسلم.

القسم العاشر:

أن يخرج الحاكم أحاديث ويصححها، ولكن ليس على شرط الشيخين ولا أحدهما، وبعد النظر نجد أن الحديث صحيح الإسناد كما قال الحاكم - رحمه الله - .

القسم الحادي عشر:

أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط الشيخين ويذكر أنهما لم يخرجها تلك الأحاديث، وبعد النظر والبحث نجد الشيخين قد أخرجوا تلك الأحاديث في صحيحيهما، وأن الحاكم وأهم في حكمه.

القسم الثاني عشر:

أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط البخاري، ويذكر أنه لم يخرج تلك الأحاديث، وبعد النظر والبحث نجد البخاري قد أخرج تلك الأحاديث.

القسم الثالث عشر:

أحاديث يصححها الحاكم على شرط مسلم، ويذكر أنه لم يخرجها، وبعد النظر والبحث نجد مسلماً قد أخرج تلك الأحاديث.

القسم الرابع عشر:

أحاديث يخرجها الحاكم ويذكر أنها صحيحة على شرط الشيخين أو أحدهما، وبعد النظر والبحث نجد في روايتها من لم يخرج له الشيخان ولا أحدهما.

القسم الخامس عشر:

أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط الشيخين أو أحدهما أو يصححها فقط دون أن يذكر شرط الشيخين، وبعد النظر نجد أنها حسنة الإسناد فقط. والسبب في ذلك أن الحاكم - رحمه الله - لا يفرق بين الصحيح والحسن.

القسم السادس عشر:

أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط الشيخين أو أحدهما أو يصححها فقط، ونجد أنها ضعيفة الإسناد، ولكنها ارتقت إلى الحسن لغيره. مجموع طرقها، سواء أخرج الحاكم تلك الطرق أو لم يخرجها.

القسم السابع عشر:

أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط الشيخين أو أحدهما أو يصححها فقط وهي ضعيفة، ليس هناك ما يشهد لها.

القسم الثامن عشر:

أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط الشيخين أو أحدهما أو يصححها فقط، وهي شديدة الضعف.

القسم التاسع عشر:

أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط الشيخين أو أحدهما أو يصححها فقط، وهي موضوعة، وفي "المستدرک" من هذا الصنف نحو مائة حديث. وقد ذكر الذهبي في "سير أعلام النبلاء" أنه أفردا في مؤلف جمع فيه هذه الأحاديث المائة.

وبهذا نكون قد انتهينا من العرض لابي عبد الله الحاكم وكتابه المستدرک والله تعالی اعلى وأعلم.

وبعد هذا العرض لكتب ثلاثة من أعلام الحديث قد توارثوا العلم من بعضهم فكثيراً ما يطرح هذا السؤال؟

أيهما أصح وأيهما يقدم علي الآخر في كتب الصحاح التالية:

(صحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان والمستدرک للحاكم) فأيهما يقدم؟

الجواب والله أعلم كما اجاب فضيلة الشيخ شعيب الأرناؤط:

الذي أجده راجحاً ورائداً في المسألة أنه يقدم صحيح ابن خزيمة على الثالث لما ذكره أئمة الحديث عن منهج الشيخ من أنه أشدهم تمحيصاً للحديث في الدراسة السندية لكن مع التنبيه إلى أنه لم يوجد كتابه كاملاً فهذا حكم بالموجود ويليه صحيح ابن حبان لكن مع التنبيه أنه لم ينهج في

صحيحه المنهج الذي امتاز به في توثيق المجاهيل و يليه مستدرك الحاكم وأنبه إلى أن الحاكم رحمه الله لم يكن متساهلاً بإطلاق القول فقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله أنه سرد الكتاب لتتقيحه لكنه توفي رحمه الله قبل اتمام تنقيح كتابه ونقله الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ويظهر أن جل ما نقحه صحيح وينصح العلماء بقراءة المستدرك مع تعليقات الذهبي فالقول بتساهله يقيد بما وجد في الكتاب ولا يعمم على منهج الشيخ رحمه الله.

الا أنه فيه من العلماء من خالف في ذلك فمثلاً من المعاصرين الشيخ شعيب الأرنؤوط يرى أن أصحابها صحيح ابن حبان ثم يليه صحيح ابن خزيمة ثم مستدرك الحاكم وعلل ذلك بأن الامام ابن حبان لم ينهج في كتابه الصحيح منهجه في توثيق المجاهيل قال الشيخ الأرنؤوط منهج ابن حبان في صحيحه غير المنهج الذي اتبعه في كتابه الثقات.

أولاً: ابن حبان جملة أحاديثه كثيرة إلا ألفين ومائتين وخمسين أو قريب من هذا العدد كلها مما أخرجه البخاري و مسلم وأصحاب الصحاح كلهم، لكن هو يأخذ.. يعني: يروي ذلك من طريق أساتذته وشيوخه الذين روى عنهم، أما الأحاديث التي لم يخرجها وإنما خرجها أصحاب السنن فطريقته في الصحيح وتعلم ذلك تطبيقاً؛ لأنني أنا درست الرواة كلهم، أما شيوخه الذين أخذ عنهم الأحاديث فكلهم ثقات، أدرك ما يزيد على ألفي شيخ، واقتصر في الرواية على مائتين في هذا الصحيح الذي أورده ممن توثق منهم وعرف صفتهم، وقد ترجمت لهم في المقدمة، وبينت منزلتهم في التوثيق والتضعيف، أما بالنسبة إلى الرواة الذين صحح حديثهم ابن حبان، فبعض الأحاديث وهي قليلة جداً يعني ليس القاعدة أن ابن حبان على عادته في توثيق المجاهيل، هذا كلام لا يُسلم لقائله، ويعتبر مخالف لما نهجه في صحيحه رحمه الله، في صحيحه ليس يوجد من هؤلاء الذين لم يوثقهم غير المؤلف، قليل جداً جداً، الباقي كلهم ممن وثقهم غير ابن حبان، وبعضهم تكلم فيهم كلاماً خفيفاً، يعني: هو أعلى بكثير من مستدرك الحاكم، وأعلى أيضاً من صحيح ابن خزيمة؛ لأن ابن خزيمة رحمه الله أدرج في كتابه عدة أحاديث، بل جملة أحاديث وما وصلنا منه ربع الكتاب يقول: إن صح الخبر، فهو يدرج في أحاديثه هذا النوع من الأحاديث، و ابن حبان يتكف ذلك. اه.1.

¹ - حوار مع فضيلة الشيخ شعيب الأرنؤوط شبكة السنة النبوية وعلومها

(http://www.alsunnah.com/main/articles.aspx?article_no=2313)

الفصل الخامس

المنتقى لأبن الجارود

الإمام محمد، عبدالله بن علي النيسابوري

(230هـ / 307هـ)

(الفقيه الشافعي، أحد الفضلاء، ولي القضاء بإربل وكان ظريفا خليعا، وكان من محاسن الأيام، وله أشعار رائقة ومعان فائقة) 1

المبحث الأول

((لمحات من سيرته))

المطلب الأول

حياة المؤلف

أولاً:(نسب المؤلف ومولده ووفاته):

هو أبو محمد، عبدالله بن علي بن الجارود النيسابوري² وُلِدَ بنيسابور، ولم تذكر المصادر التي وقفت عليها تاريخ ولادته، إلا أن الحافظ الذهبي أشار إلى أنها كانت في حدود سنة (230هـ - 3)، ولم تذكر مصادر ترجمته أيَّ إشارة لها صلة بأهله ونشأته، سوى ما ورد أن ابن أخته يحيى بن منصور كان قاضياً بنيسابور وهو أحد الرواة عنه (ت153هـ-4)، فنشأ الإمام في نيسابور، وتلقَّى العلم على شيوخها.

توفي رحمه الله بعد رحلة علمية حافلة بالأعمال الجليلة قضّاها هذا الإمام في خدمة ركنٍ من أركان الشريعة الإسلامية الغراء، المصدر الثاني لهذا الدين؛ السنّة النبويّة الشريفة، وفي التنقل

1 - البداية والنهاية لابن كثير: (ج13/629).

2 - طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي: (2/468)، وسير أعلام النبلاء: (14/239)، وتذكرة الحفاظ: (794/3).

3 - سير أعلام النبلاء: (14/239).

4 - المصدر السابق: (16/28).

والترحال، والبحث والتنقيب، والدراسة والتصنيف، وقد مَنَّه الله -تعالى- بعمر طويل بلغ نحوًا من سبعة وسبعين عامًا، توفي سنة 307هـ -مجاورًا بمكة 1 شرفها الله.

رَحِمَ اللهُ الإمام ابن الجارود، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

ثانياً:

(رحلته في طلب العلم وذكر بعض شيوخه):

تُعَدُّ نيسابور 2 بلد الإمام ابن الجارود من أهمّ مواطن الحديث النبوي الشريف، وغير ذلك من العلوم الشرعية، وقد أشار إلى الحركة العلمية بها الإمام الحاكم أبو عبدالله في " تاريخ نيسابور " وذكر فضائلها، ومَن نزلها من الصحابة - رضي الله عنهم - ثم التابعين وأتباعهم حتى طبقة شيوخه - رحمه الله 3.

1- سير أعلام النبلاء: (240/14).

2- من مدن (خراسان) الكبيرة، وهو بلد واسع ومدينة عظيمة افتتحها عبدالله بن عامر بن كرز في خلافة عثمان - رضي الله عنه - سنة ثلاثين، وقيل: فُتِحَتْ في عهد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - علي يد الأحنف بن قيس، ثم انتقضت في أيام عثمان - رضي الله عنه - ففتحها عبدالله بن عامر، وأصابها العُزُّ في سنة 548هـ فقاموا بإحراقها، ثم عادت أفضل ممَّا كانت، وفي سنة 618هـ هاجمها التتار بقيادة جنكيزخان فقتلوا كلَّ مَن فيها ثم خربوها. تقع نيسابور حاليًا بجمهورية إيران بالقرب من مدينة (مشهد) عاصمة خراسان الحالية، وقد جمع تاريخها عددٌ من كبار العلماء منهم:

1-الإمام الحافظ أبو الحسن أحمد بن سيّار المروزي (ت 268).

2-الإمام الحافظ أبو عبدالله النيسابوري (ت 405هـ)، ويقع كتابه في ثمانية مجلدات ضخمة، وهو في عداد الكتب المفقودة، يوجد منه مختصره لأحمد بن محمد بن إسماعيل الفارسي النيسابوري، وذُيِّل عليه الحافظ أبو الحسن عبدالغافر بن إسماعيل الفارسي النيسابوري (ت 529هـ)، يوجد منه "منتخب" لإبراهيم بن محمد الصريفيني (ت 641هـ).

انظر: "الأنساب": 234/13، "معجم البلدان": 331/5، "الروض المعطار": 588، "الإعلان بالتوبيخ": 652،

"مقدمة تاريخ نيسابور - المنتخب من السياق"؛ إعداد محمد كاظم الحمودي.

3- "تاريخ نيسابور"؛ تلخيص أحمد بن الحسن المعروف بخليفة: (ج 7/ص 57).

وقال الحافظ الذهبي: نيسابور: دار السنّة والعوالي، صارت بإبراهيم بن طهمان، وحفص بن عبدالله، ثم يحيى بن يحيى، وابن راهويه، ومحمد بن رافع، وعبدالرحمن ابن بشر، وعبدالله بن هاشم، والذهلي، وأحمد بن يوسف، ومسلم، وإبراهيم بن أبي طالب، وأبي عبدالله البوشنجي، ثم بابن خزيمة، وأبي العباس السّراج، وابن الشرقي، وما زال يرحل إليها، وآخر شيوخها المؤيد الطوسي إلى أن دخلها التتار، ثم مضتْ كأن لم تكن 1.

وقد توجه ابن الجارود منذ صباه إلى طلب علم الحديث؛ حيث ترعرع في بيئة علمية تزخر بالعلماء والمحدثين، فطلب العلم في بلده أولاً كدأب علماء الحديث؛ فقد روى الخطيب البغدادي بإسناده عن الحافظ أبي الفضل صالح بن أحمد التميمي أنه قال: ينبغي لطالب الحديث ومن عني به أن يبدأ بكتب حديث بلده، ومعرفة أهله، وتفهمه وضبطه، حتى يعلم صحيحه من سقيمه، ويعرف أهل التحديث به وأحوالهم معرفة تامّة إذا كان في بلده علم وعلماء، قديماً وحديثاً، ثم يشتغل بعدُ بحديث البلدان والرحلة فيه 2

فتلقّى العلم في بلده نيسابور على عدد من علمائها وشيوخها المشهورين، ولم يتحدّد تاريخ بدء طلب ابن الجارود للعلم، لكن وفيات شيوخه القدامى تشير إلى أنه طلب العلم قبل سنة (250هـ)، فأقدم سماع وقفت عليه من النيسابوريين هو سماعه من محمد بن علي بن حسن بن شقيق العبدي، وكانت وفاته سنة (250هـ).

وكان من حسن الطالع أن يمتدّ عمر الإمام ابن الجارود حتى عاصر فترات الازدهار الثقافي والعلمي في العالم الإسلامي عموماً، وفي نيسابور على وجه الخصوص.

كما أن بلاد العراق ونيسابور في هذه الحقبة كانت تزخر بالعلماء والأدباء، وأقبل إليها العلماء من كلّ حذب وصوب، وانتشرت حلقات العلم في المساجد والمحافل العلمية المختلفة، إضافة إلى المكتبات العامّة التي أنشئت وتوافد عليها طلاب العلم ينهلون من معارفها.

1- الأمصار ذوات الآثار: (ص 205).

2- تاريخ بغداد: (214/1).

إن الرحلة في طلب العلم وسماع الأخبار أصبحت جزءاً من حياة محدّثين ومنهم الإمام ابن الجارود، أسوته في ذلك صحابة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الذين رحلوا لسماع حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم¹ وحث كبار محدّثين على ذلك،؛ فقد سأل عبدالله ابن الإمام أحمد أباه عن ذلك فقال: يرحل يرحل يكتب عن الكوفيين، والبصريين، وأهل المدينة، ومكة²، بل قال يحيى بن معين: أربعة لا يؤنس منهم رشد... فذكر منهم: رجل يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث³.

وحدّد الخطيب البغدادي هدف الرحلة في الحديث في أمرين:

الأول: تحصيل علو الإسناد وقدم السماع.

الثاني: لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة منهم⁴.

وفي رحلة ابن الجارود من نيسابور إلى مكة، فإن الطريق إليها يمرّ بالمدن التالية: الدامغان، قومس، الري، همدان، كرمنشاه، حلوان، بغداد، الكوفة، ثم طريق الحج المعروف إلى مكة، ولا بدّ أنه قد لقي في هذه المدن بعض أئمة الحديث وروى عنهم، ونظرة فاحصة إلى أسماء بلدان شيوخه تدلّ على ذلك.

وقد استقرّ به المقام في مكة المكرمة التي يُعدّ حرماً من أعظم الأماكن التي يلتقي فيها العلماء والمحدّثون في مختلف المواسم، ولا سيّما في موسم الحج، فيغتنمون أوقاتهم ليأخذ بعضهم عن بعض، ويسمعوا ما جلبوه معهم من المصادر المتنوّعة في مختلف العلوم.

كلّ هذه العوامل أثّرت في حياة الإمام ابن الجارود العلمية.

¹ - مسند الإمام أحمد: (4/153)، والمحدث الفاضل: (ص223)، والرحلة في طلب الحديث: (ص93)

² - الجامع لأخلاق الراوي: (2/224).

³ - معرفة علوم الحديث "معرفة الإسناد العالي": (ص11).

⁴ - الجامع لأخلاق الراوي: (ج2/223).

لقد تتلمذ ابن الجارود وتلقَّى العلم على يد مجموعة كبيرة من جهابذة الحديث النبوي في عصره، ومن خلال استقراره تراجع شيوخه نجد أنه لازم نُخبَةً منهم ملازمةً كانت لها آثارها الواضحة في كتابه "المنتقى"، ولا سيَّما الإمام الذهلي، الذي يُعدُّ رأس المحدثين في "نيسابور"، والذي أخرج عنه في "المنتقى" (700) حديث، وكذلك الإمام عبدالله بن هاشم العبدي، الذي أخرج عنه (73) حديثاً، والإمام إسحاق بن منصور ابن بهرام الكوسج، الذي روى عنه في "المنتقى" (25) حديثاً.

إنَّ الصلة بين الطالب وشيخه لا تقف عند الرواية والسماع، وإنما يقتبس من هؤلاء الأفاضل علومهم، ويتَّخذ منهم الأسوة والقدوة في سلوكه ومواقفه.

ولقد ذكر ابن خلدون هذه الظاهرة فقال في "المقدمة": "إنَّ البشر يأخذون معارفهم وأخلاقهم وما ينتحلون به من المذاهب والفضائل تارة علماً وتعليماً وإلقاءً، وتارة مُحَاكاةً وتلقيناً بالمباشرة، إلاَّ أن حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشدُّ استحكاماً، وأقوى رسوخاً، فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات ورسوخها.

وقد صنَّف الإمام ابن الجارود "مشيخة" اشتملت على أسماء شيوخه في الرواية، كما ألَّف الإمام أبو علي الصديفي كتاباً سماه "شيوخ ابن الجارود1، وصنَّف الإمام أبو علي الجبلي في "مشيخته" أيضاً2.

ونظراً لكثرة شيوخ ابن الجارود الذين قاربوا المائة، فإننا سنكتفي بالتعريف بأشهرهم ممَّن أكثر عنه الرواية وقَدَّمه على غيره3 وهم:

1- الفهرست: (ج 2/1098)، وإكمال تهذيب الكمال: (ج 1/171).

2- تهذيب التهذيب: (ج 1/25، 163).

3- جُلُّ هؤلاء الشيوخ أخرج عنهم في كتابه "المنتقى"، وبعضهم ذكرت مصادر ترجمته أنه روى عنهم وهم لا يتجاوزون أربعة شيوخ.

1. محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري (ت 258هـ):

هو الإمام العلامة، الثقة المتقن، أمير المؤمنين في الحديث، شيخ الإسلام وعالم أهل المشرق، وإمام أهل الحديث بخراسان، جمع علم الزهري وصنّفه وجوّده، وانتهت إليه رئاسة العلم والعظمة والسؤدد ببلده، وكانت له جلاله عجيبة بنيسابور من نوع جلاله الإمام أحمد ببغداد، ومالك بالمدينة¹.

قال أبو عمرو المستملي: أتيت الإمام أحمد بن حنبل فقال: من أين أتيت؟ قلت: من نيسابور، قال: أبو عبدالله محمد بن يحيى له مجلس؟ قلت: نعم، قال: لو أنه عندنا لجعلناه إماماً في الحديث². وفيه دلالة واضحة على مدى وثوق الإمام أحمد - رحمه الله - بعلم الذهلي، ومكانته الكبيرة في الحديث.

وقال الخليلي: إمام متّفق عليه يُفَارَن بأحمد وإسحاق قرأ عليه أحمد بن حنبل لابنيه³.

وقال زنجويه بن محمد: كنت أسمع مشايخنا يقولون: الحديث الذي لا يعرفه محمد ابن يحيى لا يُعبأ به⁴.

وقال السُّلَمي: سألت الدارقطني مَنْ تقدّم محمد بن يحيى أو عبدالله بن عبدالرحمن السمرقندي؟ فقال: محمد بن يحيى، ومَنْ أحبّ أن ينظر ويعرف قصور علمه عن علم السلف فليُنظر في "علل حديث الزهري"؛ لمحمد بن يحيى⁵.

¹ - تاريخ بغداد: (ج 3/415)، وسير أعلام النبلاء: (ج 12/273).

² - تاريخ بغداد: (ج 3/416).

³ - الإرشاد: (ج 2/18).

⁴ - السير: (ج 12/280).

⁵ - تذكرة الحفاظ: (ج 2/531).

وَمَنْ يَتَّبِعْ كِتَابَ الْحَدِيثِ سُنَّهَا وَمَسَانِيدَهَا يَجِدُ أَنَّ أَصْحَابَهَا قَدْ أَخْرَجُوا مِنْ طَرِيقِهِ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً؛
إِضَافَةً إِلَى مَا أُثِرَ عَنْهُ مِنْ أَقْوَالٍ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ وَعِلَلِ الْحَدِيثِ.

وقد روى ابن الجارود عن شيخه الذهلي (400) حديث في كتابه "المنتقى" وحده، ولعل كتبه الأخرى حافلة بالرواية عنه، كل ذلك دالٌّ على إمامته في علم الحديث.

2. إسحاق بن منصور بن بھرام الكوسج التميمي المروزي، نزيل نيسابور (ت251هـ):

هو الإمام الفقيه الحافظ الحجة، سمع سفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالرزاق الصنعاني، وخلقا كثيرا.

قال الحاكم أبو عبدالله: هو أحد الأئمة من أصحاب الحديث، من الزهاد والتمسكين بالسنة، اعتمدها - يعني: البخاري ومسلم - في الصحيحين أي اعتمادا، وهو صاحب المسائل عن أحمد بن حنبل الذي يستهزئ به المبتدعة¹.

قال مسلم: هو ثقة مأمون².

وقال ابن أبي يعلى: كان إسحاق عالما فقيها³.

روى ابن الجارود عن شيخه إسحاق الكوسج (25) حديثا.

وروى عنه البخاري ومسلم في صحيحيهما، والنسائي في "السنن"، والترمذي وابن ماجه.

¹ - سير أعلام النبلاء: (ج12/259).

² - تذكرة الحفاظ: (ج2/524).

³ - طبقات الحنابلة: (ج1/305).

3. يعقوب بن إبراهيم الدورقي (166-252هـ):

هو الإمام الحافظ الحجة أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم العبدى الدورقي البغدادي، رأى الليث بن سعد، وروى عن سفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن معين وغيرهم.

رحل وجمع وصنف، وتميز في هذا الشأن¹.

قال الخطيب: كان ثقة حافظاً متقناً، صنف "المسند"².

حدث عنه أصحاب الكتب الستة، وأبو زرعة الرازي، وابن خزيمة وغيرهم.

روى عنه ابن الجارود (27) حديثاً.

4. محمد بن عبدالله المقرئ، المكي (ت 256هـ):

هو الإمام الثقة أبو يحيى مولى آل عمر بن الخطاب القرشي، حدث عن أبيه، وعن سفيان بن عيينة، وعبدالله بن رجاء المكي وغيرهم.

حدث عنه أبو حاتم الرازي وابنه، وابن خزيمة، ويحيى بن صاعد وغيرهم.

قال النسائي: ثقة³. وقال الخليلي: ثقة، متفق عليه⁴ وقال مسلمة بن قاسم: ثقة، حج سبعين حجة⁵.

روى عنه النسائي وابن ماجه في "السنن"، وقد روى ابن الجارود عن شيخه ابن المقرئ (138) حديثاً.

هوؤلاء من سبق ذكرهم هم اشهر من رؤى عنهم ابن الجارود في كتابه المنتقى وغيرهم الكثير من أهل العلم في زمانه وذلك يدل على حرصه رحمه الله علي طلب العلم والمثابرة في تحصيله.

¹ - سير أعلام النبلاء: (ج12/141).

² - تاريخ بغداد: (ج14/277).

³ - تهذيب الكمال: (ج25/573).

⁴ - الإرشاد: (ج1/384).

⁵ - التهذيب: (ج9/573).

ثالثاً:(تلامذة ابن الجارود رحمه الله):

نظراً لما أُنصف به ابن الجارود - رحمه الله تعالى - من سعة الاطلاع، وقوة الحفظ، والجودة في التصنيف، فضلاً عن مروياته عن شيوخ كبار، لذا فقد أصبح محط أنظار طلاب العلم في مختلف الأقطار، فهرعوا إليه يروون عنه، ويتلمذون عليه.

ولقد أخذ عن ابن الجارود أقرانه، وتلاميذه، وكبار المحدثين، وتلقوا الحديث عنه، واهتموا بالبحث عن أحوال الرجال من جرح وتعديل وغير ذلك، وقد كان لنبوغه العلمي ورحلاته أثر كبير في إقبال طلاب العلم عليه.

فقد روى عنه عبدالله بن عدي صاحب كتاب "الكامل"، وأبو حامد ابن الشرقي، ومحمد بن نافع الخزاعي المكي، ودعبلج بن أحمد السجزي، وأبو القاسم الطبراني، ومحمد بن جبريل العجيفي، ويحيى بن منصور القاضي¹ وأبو بكر أحمد بن عبدالله بن عبدالمؤمن الزيات²، والحسن بن عبدالله بن مذحج الزبيدي، وأحمد بن بقي³ ومحمد بن عبدالله بن الغار بن الزبير بن مخلد، وابنه القاسم سمعاً منه بمكة⁴ والقاسم بن ثابت بن محمد العوفي السرقسطي، ووالده ثابت، سمعاً منه بمكة⁵.

¹ - سير أعلام النبلاء: (ج14/240) ومن طريق ابن جبريل روى ابن خبير كتاب "المنتقى انظر: "الفهرست":

123.

² - أحد رواة "المنتقى" من طريقه روى الحافظ المسند أبو العباس أحمد بن أبي طالب الحجار والحافظ ابن مسدي، انظر مقدمة "المنتقى": (ص9).

³ - طبقات علماء الحديث: (ج2/469)، ومن طريق ابن مذحج روى ابن خبير كتاب "المنتقى" انظر: "الفهرست" له: (ص122).

⁴ - معجم البلدان: (ج3/213).

⁵ - نفع الطيب: (ج1/255).

والحسن بن يحيى بن الحسن القلزمي المصري¹، وموسى بن يحيى بن حيون²، وآخرون، ومعظم هؤلاء من كبار المحدثين، ولهم مشاركة جيدة في الحديث وعلومه.

وسنعرف فيما يلي بعض تلاميذه المشهورين الذين كان لهم دور في الحركة العلمية في السنّة وعلومها:

أولاً: الإمام، الحافظ، الثقة، الرحال الجوّال، محدّث الإسلام، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني صاحب المعاجم الثلاثة وغيرها (ت 062هـ)3.

روى الطبراني عن شيخه ابن الجارود في مصنفاته المختلفة، فروى عنه في كتابه " المعجم الكبير"4، وفي " المعجم الأوسط"5، وفي " المعجم الصغير"6،

وفي كتاب " الدعاء"7.

وكان سمّاعه منه بمكة - شرفها الله - وقد نصّ على ذلك في " المعجم الصغير".

ثانياً: الإمام، الحافظ، الناقد، الجوّال، أبو أحمد، عبدالله بن عدي القطان الجرجاني صاحب كتاب " الكامل" في الجرح والتعديل (ت 563هـ)8.

وكان سمّاعه من ابن الجارود بمكة - شرفها الله - على جبل الصفا9.

¹ - معجم البلدان: (ج4/388)، ومن طريقه روى الحافظ ابن عبدالبر والحافظ ابن حجر كتاب "المنتقى" انظر:

التمهيد: (ج1/432)، وإتحاف المهرة: (ج1/162).

² - التكملة لكتاب الصلة: (ج2/170)، ترجمة (436)، وابن خير في الفهرست: (ص123).

³ - ترجمته في: أخبار أصبهان: (ج1/335)، وطبقات الحنابلة: (ج3/91)، وسير أعلام النبلاء: (ج16/119).

⁴ - انظر: (ج23/41)، 183، 208.

⁵ - انظر: (ج4/177) ح (4480) و(ج4/378) ح (4481).

⁶ - انظر: (ج1/374).

⁷ - انظر: (ج3/1757).

⁸ - تاريخ جرجان: (ص225)، سير أعلام النبلاء: (ج16/154)، والبداية والنهاية: (ج11/283).

⁹ - أدب الإملاء والاستملاء: (ص7).

روى ابن عدي عن شيخه ابن الجارود أحاديث في كتابه "الكامل" 1، كما أُورِدَ عنه أقوالاً في الجرح والتعديل 2.

ثالثاً: الإمام، المحدث، الحجّة، الفقيه، أبو محمد دَعْلَجُ بن أحمد بن دَعْلَجِ السَّجِسْتَانِي، ثم البغدادي صاحب "المسند" 351هـ 3.

سمع ما لا يُوصَفُ كثرةً بالحرمين، والعراق، وخراسان، قال الحاكم: دَعْلَجُ الفقيه شيخ أهل الحديث في عصره، له صدقات جارية على أهل الحديث بمكة وبغداد وسجستان، وجاور بمكة مدة 4.

قال الدارقطني: صنفت لدعلج "المسند الكبير" فكان إذا شكَّ في حديث ضرب عليه، ولم أرَ في مشايخنا أثبت منه، وسُئِلَ عنه فقال: كان ثقة مأموناً 5.

روى دَعْلَجُ عن شيخه ابن الجارود أحاديث وأقوالاً في الجرح والتعديل 6.

1- انظر: 857/2 و 742/2، و 1374/4 و 1997/5، و 2037/6 و 2132/6، كما روى البيهقي من طريق ابن عدي عن ابن الجارود، انظر: السنن الكبرى: (ج 10/209).

2- الكامل في الضعفاء: (ج 6/2131).

3- تاريخ بغداد: (ج 8/387)، والمتنظم: (ج 7/10)، وتذكرة الحفاظ: (ج 3/881)، وسير أعلام النبلاء: (ج 16/30).

4- سير أعلام النبلاء: (ج 16/31).

5- تاريخ بغداد: (ج 8/388).

6- تاريخ ابن عساكر: (ج 17/278) و (ج 54/454)، وتاريخ بغداد: (ج 3/416) و (ج 3/417)، وطبقات الحنابلة: (ج 2/299)، وسير أعلام النبلاء: (ج 4/240).

رابعاً:

(كتب ابن الجارود):

كان من نتيجة رحلاته العلمية في ديار الإسلام أن جمع ثروة كبيرة من الآثار، ونقّب عن أحوال الرواة في تلك الأصقاع، ولمكانته المرموقة في الحديث وعلومه، أتجهت عنايته إلى تصنيف ما جمع وترتيبه، وفيما يلي قائمة بأشهر مؤلفاته:

1. الأحادي في أسماء الصحابة:1:

ذكر ابن خير أنه يقع في سبعة أجزاء، وقال: حدثني به عبدالرحمن بن عتاب، عن أبي عمر بن عبدالبر النمري الحافظ، عن أبي عمر أحمد بن عبدالله الباجي، عن أبيه الراوية أبي محمد الباجي، عن الحسن بن عبدالله الزبيدي، عن أبي محمد بن الجارود مؤلفه².

2. الأسماء والكنى:3:

ذكر ابن خير أنه يقع في ستة عشر جزءاً، وذكر طريقه لابن الجارود وأنه من رواية أبي الحسن محمد بن جبريل العجيفي عنه⁴.

ونقل منه أبو علي الغساني الجياني وسماه "الكنى" 5، وكذا الحافظ ابن حجر⁶.

3. التاريخ⁷4. التجريح والتعديل لأصحاب الحديث⁸.

¹ - ذكر من يعتمد قوله في "الجرح والتعديل: (ص190).

² - تذكرة الحفاظ: (ج2/794).

³ - طبقات علماء الحديث: (ج2/468)

⁴ - تاريخ بغداد: (ج14/298) وتاريخ دمشق: (ج66/227) وبيان الوهم والإيهام: (ج5/67) وفهرست ابن

خير: (ص213) وتهذيب التهذيب: (ج12/81، 221، 252).

⁵ - تقييد المهمل: (ج1/186)، (ج2/324)، (ج3/769، 789، 931)

⁶ - التهذيب: (ج9/81، 221).

⁷ - الرسالة المستطرفة: (ص130).

⁸ - فهرست ابن خير: (ص211) وتعجيل المنفعة: (ج1/464) والإعلان بالتوبيخ: (ص111) وسماه: الجرح

والتعديل.

قال ابن خبير: جمعه من كلام يحيى بن معين، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وغيرهما، وذكر أنه يقع في ثلاثة أجزاء، رواه عنه الحسن بن عبدالله الزبيدي.

5. كتاب "الضعفاء" 1.
6. غرائب حديث مالك 2.
7. مشيخته 3.
8. مناقب الإمام مالك 4.
9. المنتقى وسياق الكلام عنه في التعريف به في مبحث خاص 5.

خامساً:

(ثناء العلماء عليه وعلي مصنفاته):

لقد شهد العلماء والنقاد لابن الجارود بالفضل والتقدم، فقد ترجم له الحاكم أبو عبدالله (ت 405هـ) في "تاريخ نيسابور"، وذكره في الطبقة الخامسة من علماء نيسابور، فيمن دخلها ونشر علمه بها 6.

وذكره الذهبي في الطبقة السابعة فيمن يُعتمد قوله في الجرح والتعديل 7، وأثنى عليه وقال: هو الحافظ، الإمام، الناقد، كان من العلماء المتقين الجودين 8.

- 1- تهذيب التهذيب: (ج1/205، ج3/222) وتعجيل المنفعة: (ج1/81) ولسان الميزان: (ج1/34)، (ج4/81، 83، 85)، (ج1/130) وصلة الخلق: ل/146/ب
- 2- ترتيب المدارك: (ج2/82) وسير أعلام النبلاء: (ج8/86) وقد نقل ابن عبدالبر في "التمهيد" نصاً منه (ج8/111) ورجح الدارقطني ما ذهب إليه ابن الجارود، والعلل: (ج10/118).
- 3- تهذيب التهذيب: (ج1/10).
- 4- ترتيب المدارك: (ج1/10) وسير أعلام النبلاء: (ج8/82).
- 5- انظر: مبحث منهج ابن الجارود في كتاب "المنتقى".
- 6- تاريخ نيسابور؛ تلخيص أحمد بن محمد بن الحسن المعروف بالخليفة النيسابوري: (ص48).
- 7- ذكر من يعتمد قوله في "الجرح والتعديل": (ص190).
- 8- تذكرة الحفاظ: (ج2/794).

وقال ابن عبد الهادي (ت 744هـ): هو الحافظ، الإمام، المسند، المحاور بمكة¹.

المبحث الثاني

المطلب الأول

كتابه الصحيح

أولاً:

(الاسم الكامل لكتابه وسبب تأليفه):

اشتهر الكتاب لدى العلماء بـ "المنتقى" اختصاراً، وسماه ابن خير: "المنتقى في السنن المسندة²، وسمّاه الذهبي: "المنتقى في السنن"، ووصّفه فقال: مجلد واحد في الأحكام³، وسماه اختصاراً بـ "السنن⁴، وسماه الكتاني: "المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ⁵، وقال: معنى "المنتقى"؛ أي: المختار⁶، ووردت تسمية الكتاب في إحدى مخطوطاته القديمة: "المنتقى من السنن المسندة عن سيدنا المصطفى⁷، وللوقوف على عنوان الكتاب الدالّ عليه لا بُدّ من البحث عن مزيدٍ من المخطوطات القديمة له، ولعلّ أقرب هذه العناوين ما ورد في المخطوط أنف الذكر، وما عدا ذلك فهو اختصارٌ لاسمه، أو وصفه لمادة الكتاب.

أمّا صحّة نسبة الكتاب لمؤلفه، فإنه لا يكاد يتطرّق إلى ذلك الشك لعدّة أمور علمية منها:

1. سند النسخة الموجود في مقدمة الكتاب، وهو سند صحيح متّصل إلى مؤلفه.

¹ - طبقات علماء الحديث: (ج 2/468).

² - فهرست ابن خير: (ص 122).

³ - سير أعلام النبلاء: (ج 14/139). وإيضاح المكنون: (ج 1/570).

⁴ - تاريخ الإسلام "وفيات سنة (307هـ) ص: 213.

⁵ - الرسالة المستترفة: (ص 25).

⁶ - الرسالة المستترفة: (ص 25)، ولسان العرب: (ج 15/338) مادة (نقا)، وروى الراهمزمي أنه قيل لشريك

بن عبد الله القاضي: ما بال حديثك منتقى؟ فقال: لأني تركت العصائد بالغدوات، المحدث الفاصل: 202.

⁷ - هذه النسخة بالمكتبة السعيدية تحت رقم 84/1، انظر: "الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (الحديث النبوي وعلومه): (ج 3/1600)، وكذا ظهر اسم الكتاب في أوّل طبعة له في مطبعة حيدر آباد بالهند سنة

1315هـ، انظر: "معجم المطبوعات العربية": (ج 1/61).

2. سمع هذا الكتاب عددًا من العلماء الأجلاء، مشهود لهم بالعلم والمعرفة؛ منهم: الحافظ ابن عبد البر، والذهبي، وابن حجر، واقتبسوا نصوصًا منه في مؤلفاتهم.

وإن هذه النقول وحرصَ المحدثين على رواية هذا الكتاب بقدر ما تدلُّ على المكانة المرموقة التي يتبوأها الإمام ابن الجارود في أوساط المحدثين، فإنها تُعطينا الدليل العلمي الناصح على صحَّة نسبة هذا الكتاب لمصنعه.

ثانياً:

(ثناء العلماء علي المنتقى وصحة أحاديثه)

لقد اهتمَّ العلماء بكتاب "المنتقى" اهتماماً كبيراً، وكان للأندلسيين عناية خاصة به، حيث رحل عدد منهم لسماعه¹، وقد رحل لسماعه القاسم بن أصبغ الأندلسي (ت 340هـ)، ولكن لم يقيض له سماعه لوفاة ابن الجارود - رحمه الله - فألَّف كتاباً سماه "المنتقى" رتَّب أبوابه على نسق كتاب "المنتقى"؛ لابن الجارود بأحاديث خرجها عن شيوخه²، فهو مستخرج عليه، وشرح "المنتقى" الإمام أبو عمرو الأندلسي وسماه "المرتقى³، وتتضح لنا أهمية كتاب "المنتقى" في جوانب عديدة:

1. إنه يندرج ضمن الكتب التي التزم أهلها فيها الصحَّة؛ حيث إن الأحاديث الصحيحة لم يستوعبها كتاب واحد حتى الآن، وكل من صنف في ذلك لم يدَّع ذلك؛ لذا فقد بقيت هناك أحاديث كثيرة صحيحة لم يستوعبها كتاباً الإمامين؛ البخاري ومسلم، ومن جاء بعدهما؛ كالحاكم أبي عبد الله، وابن خزيمة، وابن حبان.

من أجل ذلك كانت الحاجة ماسَّة لإكمال ما بدأه الإمام الجليل أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ومن سار على نهجه ممن أُلِّف في الصحيح.

¹ - سير أعلام النبلاء: (ج21/149).

² - الرسالة المستطرفة: (ص25).

³ - المصدر السابق وانظر: التكملة لكتاب الصلة: (ج4/212).

2. إن علماء الحديث الذين قسّموا الحديث إلى مراتب جعل أكثرهم كتاب "المنتقى" من الكتب التي التزم أصحابها فيها الصحة.

وقد نقل الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن عبد البر وغيره ممن سمي كتاب "المنتقى" صحيحاً¹.

وقال ابن حزم في كتاب "مراتب الديانة": "أولى الكتب الصحيحان، ثم "صحيح ابن السكن"، و"المنتقى"؛ لابن الجارود، و"المنتقى"؛ لقاسم بن أصبغ، ثم بعد هذه الكتب كتاب أبي داود الطيالسي، وكتاب النسائي².

وقال الحافظ ابن حجر: ثم إني نظرت فيما عندي من المرويات فوجدت فيها عدّة تصانيف قد التزم مصنّفوها الصّحة، فمنهم من تقيّد بالشيخين كالحاكم، ومنهم من لم يتقيّد كابن حبان، والحاجة ماسّة إلى الاستفادة منها، فجمعت أطرافها³.

فابتدأ بـ "مسند الدارمي"، ثم ابن خزيمة، ثم ابن الجارود، ثم أبي عوانة، ثم ابن حبان، فمرتبة كتاب "المنتقى" عنده بعد "صحيح ابن خزيمة"، ويقدمه على ابن حبان⁴، وربما قدّمه على ابن خزيمة نفسه⁵.

وقال الكتاني: ومنها كتب التزم أهلها فيها الصّحة من غير ما تقدّم من "الموطأ" والصحيحين، ثم ذكر "صحيح ابن خزيمة"، ثم ابن حبان، و"المستدرک"؛ للحاكم، و"صحيح الحافظ أحمد بن الحسن النيسابوري" المعروف بابن الشرقي (ت 352هـ)، ثم كتاب "الأحاديث المختارة" مما ليس في الصحيحين؛ للضياء المقدسي الحنبلي، ثم قال: وكتاب "المنتقى"؛ أي: المختار من

¹ - إتحاف المهرة: (ج1/159).

² - سير أعلام النبلاء: (ج18/202) وتدريب الراوي: (ج1/110).

³ - إتحاف المهرة: (ج1/158).

⁴ - التلخيص الحبير: (ج1/236)، (ج2/884)، (ج3/21).

⁵ - المصدر السابق: (ج4/134).

السنن المسندة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في الأحكام؛ لأبي محمد عبدالله بن علي بن الجارود النيسابوري الحافظ المجاور بمكة، ثم ذكر كتاب "المنتقى"؛ لقاسم بن أصبغ، ثم "الصحيح المنتقى"؛ لابن السكن¹.

وقال الذهبي: كتاب "المنتقى" في السنن مجلد واحد في الأحكام، لا يتزل فيه عن رتبة الحسن أبداً، إلا في النادر في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد².

وقال ابن عبد الهادي: كتاب "المنتقى" في مجلد، في السنن، وهو نظيف الأسانيد³.

أمّا رواية الكتاب فيهم من صنع الحافظ علاء الدين مغلطاي أن الرواة الذين أخرج ابن الجارود حديثهم في "المنتقى" ثقات⁴.

وهذا هو الذي يُفهم أيضاً من صنع الحافظ ابن حجر حيث يقول في تراجم بعض الرواة: "صحّ حديثه ابن الجارود⁵، وكذا قوله: "صحّحه ابن الجارود، قلت: وعلى هذا تكون رواية من روى عنهم ابن الجارود داخل كتاب "المنتقى" محتجاً بهم، صحيحة عنده، وما عدا ذلك فيتوقّف فيه ويبحث، والله أعلم.

¹ - الرسالة المستطرفة: (ص25).

² - سير أعلام النبلاء: (ج14/239).

³ - طبقات علماء الحديث: (ج2/964).

⁴ - إكمال تهذيب الكمال: (451/21، 133، 643).

⁵ - ترجمة «إسماعيل بن كثير الحجازي المكي»، "تهذيب التهذيب": (ج1/326).

ثالثاً:(التقاسيم والأنواع التي رتب عليها كتاب الصحيح وعدد أحاديثه)

ولقد رتب ابن الجارود كتابه وفق الترتيب التالي:

1. رتب أحاديث الكتاب على أبواب الفقه، وبهذه الطريقة يستطيع طالب الفقه الوصول إلى مَبْتَغاه دون عناء.

2. ساق جميع أحاديث الكتاب بسنده حتى يصل الإسناد إلى النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

3. إذا كان للحديث متابعات أو شواهد أتى بها، وهذه الطريقة يستفيد منها المحدثون للدلالة على قوة الحديث المتابع وللترويج عند التعارض وفوائد أخرى¹.

4. اهتمامه بذكر علل الحديث إذا كان المقام يقتضي ذلك، فيشير إلى اختلاف الثقل في الحديث، أو تفرّد بعضهم، ونحو ذلك².

5. بعد أن يذكر الحديث ربما يذكر أقوال بعض أئمة الجرح والتعديل في بعض رواته؛ لبيان أهم ثقات عدول³.

6. اعتناؤه بمصدر الرواية وبيان ألفاظها عند اختلاف الرواة فيها، فيقول: حدثنا ابن المقرئ، وعبدالله بن هاشم، ومحمود بن آدم، والحديث لابن المقرئ⁴، وهذا هو صنيع الإمام مسلم - رحمه الله - في "صحيحه"، أشار إلى ذلك ابن الصلاح - رحمه الله⁵.

¹ - انظر الأحاديث أرقام: (26)، (230)، (232)، (306)، (489)، (714).

² - انظر الأحاديث أرقام: (109)، (110)، (113)، (180)، (384)، (912)، (996).

³ - انظر الأحاديث أرقام: (94)، (360)، (876)، (1006).

⁴ - انظر مثلاً الأحاديث أرقام: (9)، (61)، (72)، (148)، (160)، (187)، وغير ذلك كثير.

⁵ - صيانة صحيح مسلم: (ص103).

7. توضيحه اسم الراوي عقب الحديث إن ظنَّ اشتباهه بآخر¹.
8. اهتمامه بتوضيح المُدْرَج (في حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حتى لا يلتبس الأمر فيه فيُظنَّ أنه مرفوع²).
9. أن ابن الجارود لم يُعْنَ في كتابه بذكر أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم، بل اكتفى بذكر الأحاديث المرفوعة، وبيان علل بعضها، واختلاف الرواة في بعض طرقها وألفاظها.
- ومن خلال دراستي القاصرة لأسانيد كتاب "المنتقى" ظهر لي أن الأحاديث التي أوردها الإمام ابن الجارود دائرة بين الصحيح والحسن بقسميه، وتبلغ إجمالاً (1114) حديثاً³ وفق التفصيل الآتي:
- بلغ عدد الأحاديث الصحيحة (934) حديثاً.
- الأحاديث الحسنة لذاتهما (84) حديثاً.
- الأحاديث الحسنة لغيرها (96) حديثاً.

1- انظر الحديث رقم: (246).

2- انظر الحديث رقم: (398)، وانظر تعريف المدرج وأقسامه عند الحافظ ابن الصلاح في المقدمة: (106).

3- وذلك وفق ترقيم السيد عبدالله هاشم المدني، لكنه لم يقم بذلك وفق منهج صحيح مطرود، انظر مثلاً الأحاديث أرقام: (503) و(714) و(23) و(230) و(187) و(148) و(537) و(750)، فيحتاج الأمر إلى إعادة ترقيم، وقال الكتاني في "الرسالة المستطرفة": 25، أنها تبلغ نحو (800) حديث، ولم يقصد بذلك الإحصاء الدقيق لها.

رابعاً:(منهجه وشرطه في كتابه):

موضوع كتاب "المنتقى" الأحاديث التي تصلح للاحتجاج بها في الأحكام الشرعية، ومن خلال دراسي لكتابه يمكن أن أدون بإيجاز الخطوط العامّة التي سار عليها ابن الجارود في تصنيفه لهذا الكتاب وملامح من منهجه:

1. تسمية المصنف لكتابه بـ "المنتقى" تُشعر أنه اختار أحاديث من مجموع مسموعاته الكثيرة عن شيوخه الذين يربو عددهم على المائة وفق معايير علمية محدّدة، تلك المعايير التي جعلت من جاء بعده من العلماء يصنّف هذا الكتاب ضمن الكتب التي التزم أصحابها فيها الصحّة بعد تأكّدهم من نظافة أسانيدهم، وصلاحيّة أحاديثه للاحتجاج بها في مجال الأحكام الشرعية، وهو موضوع يتشدّد فيه المحدّثون.

2. حاول المصنف في إيراد الأحاديث أن تشتمل متونها على زيادات لم يُوردها من صنّف في الصحيح قبله مع اشتراكه معهم في رواية تلك الأحاديث، وهذا معنى آخر للانتقاء، هو الذي جعل شرّاح الأحاديث يعتمدون على كتاب "المنتقى" في توجيه بعض الأحاديث.

3. يُعدُّ كتاب "المنتقى" مستخرجاً¹ على "صحيح ابن خزيمة"، وبالتالي فإن منهجه يكاد أن يتفق مع منهج ابن خزيمة في "الصحيح".

قال الحافظ بن حجر: وهو في التحقيق مستخرج على "صحيح ابن خزيمة" باختصار² وقال الشيخ محمد بن سليمان المغربي (ت 1049هـ): هو كالمستخرج على "صحيح ابن خزيمة"³.

1- وتعريف المستخرج: أن يأتي المصنّف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه، ولم يلتزم المستخرجون موافقة من استخرجوا عليهم في الألفاظ، فرمما حصل تفاوت في اللفظ وربما في المعنى، انظر: "تدريب الراوي: (ج1/211) ولفوائد المستخرجات انظر: "النكت"؛ لابن حجر: (ج1/321).

2- إتخاف المهرة: (ج1/159).

3- صلة الخلف بموصول السلف: (ل/146/ب).

وقال محدث الهند الشيخ عبدالعزيز الدهلوي (ت 9321هـ): وكان هذا الكتاب - يعني: "المنتقى - مستخرج على" صحيح ابن خزيمة"، ولكن اكتفى فيه بذكر الأصول من أحاديث الصحيح، ولذا سماه "المنتقى" 1.

وقال الكتاني: وهو كالمستخرج على "صحيح ابن خزيمة"، وتتبعته فلم ينفرد عن الشيخين منها إلا بيسير 2.

قلت: يعني: في أصول الأحاديث التي زادها على الشيخين البخاري ومسلم، أمّا زياداته في أثناء المتون فكثيرة.

وقال الدكتور محمد مصطفى الأعظمي - تعقيباً على قول الكتاني -: لكن المقارنة بين الكتابين لا تُفيد هذا الاستنتاج 3.

ولقد عَقَدْتُ مقارنةً بين الكتابين المذكورين في العناوين الرئيسة لموضوعات الكتاب، فظهر لي أن الوحدة الموضوعية لهما متقاربة، من حيث التبويب وذكر الأحاديث، والأسانيد التي تأتي كشواهد لأحاديث الباب، غير أن ابن الجارود قد روى هذه الأحاديث من طريق شيوخه، الأمر الذي أدّى إلى اختلاف بعض الألفاظ من حيث الزيادة أو النقص في ألفاظ الأحاديث الواردة في "المنتقى"، وهذا أمر مألوف في معظم المستخرجات؛ كـ "مستخرج أبي نعيم على صحيح مسلم"، أو "مستخرج الإسماعيلي على صحيح البخاري".

أمّا أحاديث كلِّ كتاب وما اشتمل عليه من أبواب فإن كتاب ابن خزيمة أوسع مادّةً من كتاب "المنتقى"؛ إذ إنَّ الانتقاء يحتمُّ عليه اختيار ما يراه مهمّاً ومناسباً في ذلك الباب، ولم يلتزم

1 - بستان المحدثين: (ص 127).

2 - الرسالة المستطرفة: (ص 25).

3 - مقدمة صحيح ابن خزيمة: (ج 1/23).

إيراد معظم الأحاديث أو الأسانيد التي ذكرها ابن خزيمة، ومن هنا يُعلم دقة كلام الحافظ ابن حجر - رحمه الله - ومن وافقه.

وقد خلا الكتاب من الأحاديث الضعيفة جداً، وهذه الميزة تجعل الكتاب يحتل مرتبة عالية في مصاف الكتب المصنفة في الصحيح؛ كـ "صحيح ابن خزيمة"، وابن حبان.

وقد سمي ابن خزيمة كتابه "المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل، من غير قطع في السند، ولا جرح في التقلّة".

قال الحافظ: وهذا الشرط مثل شرط ابن حبان سواء؛ لأن ابن حبان تابع لابن خزيمة، معترف من بجره، ناسج على منواله.

ثم قال: ومما يعضد ما ذكرنا احتجاج ابن خزيمة وابن حبان بأحاديث أهل الطبقة الثانية الذين يخرج مسلم أحاديثهم في المتابعات؛ كابن إسحاق، وأسامة بن زيد الليثي، ومحمد بن عجلان وغير هؤلاء.

فإذا تقرّر ذلك عرفت أن حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها؛ لكونها دائرة بين الصحيح والحسن، ما لم يظهر في بعضهما علة قاذحة¹

وقد قل اهتمام المعاصرين ممن اشتغل بعلم الحديث بكتاب المنتقي حيث يعد من كتب التخريجات الأصلية وما إعراضهم عنه إلا لأن الكتاب لم يستوعب فأين هو من التوحيد والرقائق والمغازي.

وعلي الرغم من ذلك نجد أن بعضاً من أهل العلم المعاصرين ممن اشتغل بعلم الحديث قد اهتموا به وعلي رأسهم العلامة أحمد شاكر رحمه الله والعلامة الألباني رحمه الله والشيخ أحمد شحاته الألفي السكندري حفظه الله وغيرهم. وله شرح علي مناسك ابن الجارود أسماه "السعي المحمود بتخريج وإيضاح مناسك ابن الجارود"

وبهذا نكون قد اتمينا من التعرف علي كتاب المنتقي لابن الجارود ومنهجه في كتابه والله تعالى اعلم.

¹ - النكت على كتاب ابن الصلاح: (ج 1/291).

الفصل السادس

المستخرج على الصحيحين (البخاري ومسلم)

لأبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني

(336هـ / 430هـ)

1 (لم أر أحدا أطلق عليه اسم الحفظ غير رجلين؛ أبو نعيم الأصبهاني وأبو حازم العبدوي)

المبحث الأول

((لمحات من سيرته رحمه الله))

المطلب الأول

حياة المؤلف

أولاً:(نسب المؤلف ومولده ووفاته):

هو أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني 2.

وأصبهان: بكسر الهمزة، وفتحها وسكون الصاد المهملة، وفتح الباء الموحدة، ويقال بالفاء أيضاً، وفتح الهاء وبعد الألف ثون 3

قال السمعاني (ت562هـ) في التعريف بها: « هذه النسبة إلى أشهر بلدة بالجبال، وإنما قيل لها هذا الاسم، لأنها تُسمى بالعجمية: سباهان، وسباه: العسكر، وهان: الجمع، وكانت جُموع

1 - من أقوال أبو محمد السمرقندي عن أبو بكر الخطيب سير أعلام النبلاء (ج

2- ترجمته في المنتظم لابن الجوزي "8/ 100"، ووفيات الأعيان لابن خلكان "1/ 91"، وتذكرة الحفاظ "3/ ترجمة 993"، والعبير "3/ 170"، وميزان الاعتدال "1/ 111"، ولسان الميزان "1/ 201"، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي "5/ 30"، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي "3/ 245".

3- وفيات الأعيان (1/111).

عساكر الأكاسرة تجتمع إذا وقعت لهم واقعةٌ في هذا الموضع، مثل عسكر فارس وكرمان، والأهواز وغيرها، فَعُرِّبَ فقيل: أصبهان 1.

ولقد كان مولد أبي نعيم في رجب سنة ست وثلاثين وثلاثمائة 2 وزاد ابن خلكان (ت 681هـ) وقيل: أربع وثلاثين 3.

وقد توفي ابو نعيم رحمه الله رحمة واسعة في العشرين من المحرم سنة ثلاثين وأربعمائة وله أربع وتسعون سنة باصبهانودفن وقت الظهر بمردنان تحت قبر أبي القاسم السوذرجاني، وصلى عليه محمد بن عبد الواحد الفقيه 4.

وقد نقل صاحب التقييد قوله (نقلت من خط يحيى بن عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن منده مات أبو نعيم بكرة يوم الإثنين العشرين من المحرم سنة ثلاثين وأربعمائة وسئل عن مولده فقال ولدت في رجب من سنة ست وثلاثين وثلاثمائة) 5

ثانياً:

(رحلاته في طلب العلم وذكر شيوخه):

اعتنى أبو نعيم بهذا الشأن، وهو حَدَّثَ صغيراً لم يُجاوز ست سنين.

قال الذهبي: « وأجاز له مشايخ الدنيا سنة نيفٍ وأربعين وثلاث مائة: وله ست سنين، فأجاز له من واسطِ المُعَمَّرُ عبدالله بن عمر بن شوذب، ومن نيسابور شيخها أبو العباس الأصم، ومن الشام شيخها خيثمة بن سليمان الأذربلسي، ومن بغداد جعفر الخلدي، وأبو سهل بن زياد، وطائفة تفرَّدَ في الدنيا بإجازتهم 6 بيد أن إقبال أبي نعيم على السَّماع، كان سنة أربع وأربعين وثلاثمائة،

1- المرجع السابق و الأنساب للسمعاني (175/1).

2- تذكرة الحفاظ (1092/3) والبدايه والنهائة (49/12).

3- وفيات الأعيان (111/1).

4- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (ج 4/18) و الأعلام للزركلي (ج 1/157) و تاريخ بغداد وذيوله (ج 37/21).

5- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ج 1/146).

6- تذكرة الحفاظ (1092/3).

حيث سمع فيها على حُفَاطَ زمانه، كَمُسْنِدِ أَصْبَهَانَ العَمرِ أَبِي مُحَمَّدِ بْنِ فَارِسٍ، وَأَبِي أَحْمَدِ العَسَالِ، وَأَحْمَدِ بْنِ مَعْبَدِ السَّمْسَارِ، وَأَحْمَدِ بْنِ بُنْدَارِ العَشَّارِ، وَأَحْمَدِ بْنِ مُحَمَّدِ القَصَّارِ، وَأَبِي القَاسِمِ الطَّبْرَانِيِّ، وَأَبِي بَكْرِ الآجَرِيِّ، وَأَبِي عَلِيِّ بْنِ الصَّوَّافِ وَأَبِي الشَّيْخِ بْنِ حِيَانَ، وَخَلَائِقِ سِوَاهُمْ 1.

قال الذهبي: « وَهَيَّا لَهُ مِنْ لُقْيَى الكِبَارِ مَا لَمْ يَقَعِ لِحَافِظٍ << 2.

ولقد سمع رحمه الله بأصبهان أباه وأبا مُحَمَّدَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ فَارِسٍ، وَأَبَا القَاسِمِ سَلِيمَانَ بْنِ أَحْمَدِ الطَّبْرَانِيِّ وَأَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ أَيُّوبَ وَأَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنِ جَعْفَرَ المَغَازَلِيِّ وَأَبَا عَمْرٍو مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمِ العَسَالِ وَأَبَا إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَمزَةَ الحَافِظِ وَأَبَا إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقِ الخَشَابِ وَأَبَا أَحْمَدَ أَحْسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ العَسْكَرِيِّ،

وَبِمَكَّةِ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنِ الحُسَيْنِ الآجَرِيِّ وَأَبَا العَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيِّ الكَنْدِيِّ وَأَبَا الفَضْلِ العَبَّاسِ بْنِ أَحْمَدِ الجَرْجَانِيِّ، وَبِوَأَسْطِ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَعْبَانَ وَأَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنِ حَبِيشِ بْنِ خَلْفِ الخَطِيبِ، وَبِالبَصْرَةِ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُسْلِمٍ، وَبِالأَهْوَازِ القَاضِيَّ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ ابْنِ إِسْحَاقِ الأَهْوَازِيِّ وَأَبَا الحُسَيْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقِ الدَّقِيقِيِّ وَأَبَا عَلِيٍّ الحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَزِيدِ الشَّافِعِيِّ، وَبِالكُوفَةِ أَبَا الحُسَيْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الطَّاهِرِ بْنِ الحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ جَعْفَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ خَلْفِ ابْنِ مَطَرٍ، وَبِجَرْجَانَ أَبَا أَحْمَدَ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الغَطْرِيفِ، وَبِنَيْسَابُورِ أَبَا عَمْرٍو مُحَمَّدَ ابْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَمْدَانَ وَالحَاكِمَ أَبَا أَحْمَدَ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدِ الحَافِظِ وَخَلْقًا كَثِيرًا. وَجَمَعَ مَعْجَمًا لِشَيْوَنِهِ وَحَدَّثَ بِالكَثِيرِ مِنْ مَسْمُوعَاتِهِ وَمَصْنُفَاتِهِ 3.

1- تذكرة الحفاظ (1092/3 - 1093) وطبقات الشافعية الكبرى (7/3 - 8).

2- تذكرة الحفاظ (1093/3).

3- تاريخ بغداد وذبوله (ج 36/21).

ثالثاً:(تلامذة ابو نعيم الأصبهاني):

وعُرف لأبي نعيم أفاضل أخذوا عنه، وانتفعوا به، فمن أعلامهم: أبو سعد الماليني، والخطيب البغدادي، وأبو صالح المؤذن، وأبو علي الوحشي، وخلق كثير 1

روى عنه كوشيار بن لياليزور الجيلي وتوفي قبله ببضع وثلاثين سنة، وأبو سعد الماليني وتوفي قبله بثماني عشرة سنة، وأبو بكر بن أبي عليّ الدكواني وتوفي قبله بإحدى عشرة سنة، والحافظ أبو بكر الخطيب والحافظ أبو صالح المؤذن والقاضي أبو عليّ الوحشي، ومستمليه أبو بكر محمد بن إبراهيم العطار وسليمان بن إبراهيم الحافظ وهبة الله بن محمد الشيرازي، ويوسف بن الحسن التّفكّريّ وعبد السلام بن أحمد القاضي ومحمد بن عبد الجبار بن يّيا، وأبو الفضل حمد وأبو عليّ الحسن ابنا أحمد الحدّاد، وأبو سعد محمد بن محمد المطرز، وأبو منصور محمد عبد الله الشّرْوطي، وغانم البرّجّي، وخلق كثير آخرهم وفاة أبو طاهر عبد الواحد بن محمد الدستج الذهبي 2.

رابعاً:(كتب ومصنفات ابو نعيم):

ولقد ألف أبو نعيم تصانيف أشهر بما حتّى قال ابن كثير «... ذو التصانيف المفيدة الكثيرة الشهيرة 3.

ومن هذه التصانيف:

1 - حلية الأولياء: وهو الكتاب الذي رَفَعَ لأبي نعيم في العالمين ذِكْراً، وقال الحافظ السّلفي فيه: « لم يُصنّف مثل كتابه حلية الأولياء 4 وأفاد ابن كثير أنّه « في مجلدات كثيرة، دلّت على اتّساع

1 - سير أعلام النبلاء (456/17 - 458)؛ وتذكرة الحُفاظ (1094/3)؛ وطبقات الشافعية الكبرى (9/3) - 10.

2 - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (ج 9/ 468).

3 - البداية والنهاية (48/12).

4 - تذكرة الحفاظ (1094/3).

روايته، وكثرة مشايخه، وقوة اطلاعه على مخارج الحديث، وشعب طُرقه¹ والكتاب مطبوع عدة مرات.

2 - معجم الصحابة، هكذا ذكّرهُ ابن كثير² وذكره لَهُ الذهبي وسمّاهُ: « معرفة الصَّحابة 3 وبهذا العنوان طُبِعَ محققاً في مجلدات.

3 - دلائل الثبوت: ذكره لَهُ غير واحدٍ ممن تَرَجَمَ لَهُ، وهو مَطْبُوعٌ.

4 - المستخرج على مسلم: وقد طُبِعَ محققاً وسيأتي الكلام عليه مُفصَّلاً .

5 - المستخرج على صحيح البخاري: وسيأتي الكلام عليه مُفصَّلاً.

6 - صفة الجنة: ذكره لَهُ الذهبي وابن كثير والتاج السبكي، والسيوطي والروداني 4

7 - الطب النبوي

8 - فضائل الصحابة: ذكره لَهُ الذهبي والتاج السبكي، والسيوطي والروداني 5 والظاهر أَنَّهُ غير كتابه: « معرفة الصَّحابة.

9- المعتقد: ذكره لَهُ الذهبي 6.

12- تاريخ أصبهان: ذكره لَهُ ابن خلكان، والذهبي والتاج السبكي وغيرهم. والكتاب مطبوع.

11- الضُعفاء: وقد طُبِعَ بتحقيق الدكتور فاروق حمادة.

¹ - البداية والنهاية (48/12).

² - المصدر السابق.

³ - تذكرة الحفاظ (1097/3)

⁴ - تذكرة الحفاظ (1097/3)؛ البداية والنهاية (48/12) وطبقات الشافعية الكبرى (9/3) وصلته الخلف بموصول السلف (ص294) دار الغرب الإسلامي وطبقات الحفاظ (ص423).

⁵ - تذكرة الحفاظ (1097/3) وطبقات الشافعية الكبرى (9/3)؛ وطبقات الحفاظ (ص423)؛ وصلته الخلف (ص423).

⁶ - تذكرة الحفاظ (1097/3).

خامساً:(ثناء العلماء عليه وعلي مصنفاته):

جَدَّ أَبُو نُعَيْمٍ فِي الطَّلَبِ، وَأَمَعْنِ فِي السَّمَاعِ حَتَّى بَلَغَ دَرَجَةَ الحُفْظِ، فَوَقَّفَ أَهْلُ الحَدِيثِ عَلَيَّ بِابِهِ، وَرَحَلَ النَّاسُ إِلَيْهِ قاصدين بِلادِهِ.

قال أحمد بن محمد بن مردويه: (كان أبو نُعَيْمٍ في وقته مَرَحُولاً إِلَيْهِ، لَمْ يَكُنْ فِي أَفْقٍ مِنَ الآفَاقِ، أَحَدٌ أَحْفَظَ مِنْهُ وَلَا أَسَدَ مِنْهُ، كَانَ حُفَظَ الدُّنْيَا قَدْ اجْتَمَعُوا عِنْدَهُ، وَكُلُّ يَوْمٍ نَوْبَةٌ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ، قَرَأَ مَا يُرِيدُهُ إِلَى قَرِيبِ الطُّهْرِ، فَإِذَا قَامَ إِلَى دَارِهِ رُبَّمَا كَانَ يُقْرَأُ عَلَيْهِ فِي الطَّرِيقِ جُزْءٌ، وَكَانَ لَا يَضْجَرُ، لَمْ يَكُنْ لَهُ غِذَاءٌ سِوَى التَّسْمِيعِ وَالتَّصْنِيفِ) 1.

ومن معرفة أهل الفن بمقدار أبي نُعَيْمٍ، أطلقوا عليه: «الحافظ»، قال الخطيب البغدادي: (لم أَرَى أَحَدًا أَطْلَقَ عَلَيْهِ اسْمَ الحُفْظِ غَيْرَ أَبِي نُعَيْمٍ، وَأَبِي حَازِمِ العَبْدِيِّ) 2.

وقال ابن خَلِّكان في صِفَةِ أَبِي نُعَيْمٍ: (كان من الأعلام المحدثين، وأكابر الحُفَظِ الثقات) 3. وقال الصَّلاح الصَّفْدي في حِلْيَةِ أَبِي نُعَيْمٍ: (تاج المحدثين، وأحد علام الدين، لَهُ العُلُوُّ فِي الرواية والحفظ، والفهم والدراية) 4.

وأما الذهبيُّ فَتَرَجَّمَ لِأَبِي نُعَيْمٍ فِي «تذكرة الحُفَظِ» وَحَلَّاهُ بِقَوْلِهِ: (الحافظ الكبير: محدث العصر) 5.

1- تذكرة الحُفَظِ (1094/3) وطبقات الشافعية الكبرى (8/3).

2- تذكرة الحُفَظِ (1093/3) وطبقات الحُفَظِ (ص423) تحقيق: علي محمد عمر؛ مكتبة وهبة 1415هـ.

3- وفيات الأعيان (110/1).

4- الوافي بالوفيات (81/7).

5- تذكرة الحُفَظِ (1092/3).

المبحث الثانيالمطلب الأول

كتابه الصحيح

المستخرج علي صحيح البخاري

أولاً:(الاسم الكامل لكتابه وسبب تأليفه):

لقد ثبت أن لأبي نُعيم على البخاري مُستخرجاً، بيّد أن أهل العلم اختلفوا في ذكره على كَيْفِيَّاتٍ متعددة: فمنهم من قال: (المستخرج على البخاري) 1 ومنهم مَنْ قال: (المستخرج على صحيح البخاري) 2 ومنهم مَنْ أشار إلى الكتاب بقوله: « المستخرج على كتاب البخاري » 3 ومنهم مَنْ ذكر الكتاب فقال: (المستخرج) 4.

وَبَتَأْمُلِ الهَيْئَاتِ الَّتِي ذُكِرَ عَلَيْهَا مُسْتَخْرَجَ أَبِي نُعَيْمٍ تَعْنِ الْأُمُورَ الْآتِيَةَ:

أ — مُرَادٌ مِنْ أَجْمَلَ ذِكْرٍ مُسْتَخْرَجَ أَبِي نُعَيْمٍ وَقَالَ: « الْمُسْتَخْرَجُ », الْإِشَارَةُ إِلَى الْكِتَابِ، بِالِاقْتِصَارِ عَلَى اسْمِ الْعَلَمِ الدَّلَالِ عَلَيْهِ، دُونَ قَصْدٍ إِلَى اسْتِعَابِ ذِكْرِ الْعُنْوَانِ.

ب — وَيَقْرُبُ هَذَا الصَّنِيعَ مِمَّا قَدْ وَرَدَ عِنْدَ الصَّفَدِيِّ، وَالذَّهَبِيِّ لَمَّا أَشَارَا إِلَى الْكِتَابِ بِقَوْلِهِمَا: الْمُسْتَخْرَجُ عَلَى الصَّحِيحِينَ 5 فَإِنَّهُمَا لَمْ يَقْصِدَا أَنَّ أَبَا نُعَيْمٍ وَضَعَ كِتَابًا وَاحِدًا، جَمَعَ فِيهِ بَيْنَ الْإِسْتِخْرَاجِ عَلَى الْبُخَارِيِّ، وَبَيْنَ الْإِسْتِخْرَاجِ عَلَى مُسْلِمٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا قَصَدَا الدَّلَالََةَ عَلَى الْكِتَابَيْنِ بِأَقْلٍ عِبَارَةٍ، وَأَوْجَزَ إِشَارَةً كَيْفَ وَالذَّهَبِيُّ نَفْسَهُ قَدْ ذَكَرَ الْكِتَابَيْنِ مَعًا، وَمَيَّزَ بَيْنَهُمَا 6.

1- تذكرة الحفاظ (1097/3) وطبقات السبكي (9/3) وطبقات الحفاظ (ص423).

2- الجمع المؤسس للمعجم المفهرس (ص360)؛ مؤسسة الرسالة 1417هـ وصلة الخلف (ص367).

3- عمده القاري للعبني (147/5) دار الفكر بدون تاريخ.

4- فتح الباري (163/3): دار الفكر؛ وانتقاص الاعتراض (210/2) تحقيق: عبد المجيد السلفي؛ وصحفي

السَّامِرَائِيِّ؛ مكتبة الرشد 1418هـ وإرشاد الساري (219/2) دار الفكر 1408هـ.

5- الوافي بالوفيات (83/7) وسير أعلام النبلاء (456/17).

6- تذكرة الحفاظ (1097/3).

ت — مُراد مَنْ ذَكَرَ مُسْتَخْرَجَ أَبِي نُعَيْمٍ عَلَى جِهَةِ الْبَسْطِ، اسْتِيعَابُ ذِكْرِ عُنْوَانِ الْكِتَابِ مَا أَمَكْنَ، وَلِذَلِكَ قَالَ: (المستخرج على صحيح البخاري)، أَوْ قَالَ: (المستخرج على كتاب البخاري) أَوْ قَالَ بِاخْتِصَارٍ قَلِيلٍ: (المستخرج على البخاري).

وَبِالنَّظَرِ فِي صَيْغِ هَذَا الْقِسْمِ، يَتَّضِحُ أَنَّ الصِّيْغَةَ الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا مَنْ قَالَ: «المستخرج على صحيح البخاري» أتمُّ وأكمل، ولذلك رَجَّحْتُهَا عَلَى غَيْرِهَا، وَاخْتَرْتُهَا وَذَلِكَ لِلْأَسْبَابِ التَّالِيَةِ:

- 1— أَنَّهَا صَحِيحَةٌ فِي نَفْسِهَا، لِأَنَّ مَفَادَهَا أَنَّ أَبَا نُعَيْمٍ وَضَعَ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مُسْتَخْرَجًا.
- 2— أَنَّهَا مُنْسَجِمَةٌ تَمَامًا مَعَ مَضْمُونِ الْمُسْتَخْرَجِ الَّذِي سَنَقَفُ عَلَيْهِ بَعْدَ حِينٍ.
- 3— أَنَّهَا الصِّيْغَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الرَّوْدَانِيُّ، الَّذِي يُظَنُّ أَنَّهُ آخِرُ مَنْ وَقَفَ عَلَى الْكِتَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ.

ولقد أورد أهل العلم هذا الكتاب في مصنفاتهم كما سيأتي في الهامش 1.

ثانياً:

(ثناء العلماء علي المستخرج وصحة أحاديثه):

لم أقف من خلال بحثي المقصر فيه علي كلام من اقوال اهل العلم في الثناء علي هذا الكتاب الا ان الباحث يرى ان فخامة الأسم تكفي في الثناء علي هذا الكتاب لكن لعلنا نورد في هذا الباب فوائد لهذا الكتاب وذلك لانه لا بُدَّ أن يكون لِْمُسْتَخْرَجِ أَبِي نُعَيْمٍ، فوائدُ تخدم الجامع الصَّحِيحَ خدمةً جلييلةً، تُسَعِّفُ فِي حَلِّ مُشْكَلاتِهِ، وَتُنِيرُ الطَّرِيقَ أَمَامَ الْمُسْتَفِيدِينَ مِنْ دُرِّهِ.

فمن هذه الفوائد:

1- الزيادة في مُتُونِ الْأَحَادِيثِ: والزيادة الواقعة في مستخرج أبي نعيم أنواعٌ، فهناك زيادةٌ لفظيةً، وزيادةٌ ألفاظيةً، كما أنَّ هناك الزيادة المُفسَّرة لما قد يُجمل في الحديث.

¹ - ذكره السمعاني في المنتخب من معجم الشيوخ 1/ 581 ، وفي التعبير في المعجم الكبير 179/1 ، والذهبي في سير أعلام النبلاء 306/19، وفي تذكرة الحفاظ 1097/3، وذكره ابن حجر في المعجم المفهرس ص 44 رقم 23 ، وسماه: المستخرج على صحيح البخاري ، والبغدادي في هدية العارفين 22/4 ، والكتاني في الرسالة المستطرفة ص 29.

فمن النوع الأول: قولُ العيني: « قوله: كانت الكلابُ تُقبل وتُدبر »، وفي رواية أبي داود والإسماعيلي وأبي نُعم والبيهقي، أيضاً: « كانت الكلابُ تُبُول وتقبل وتُدبر » بزيادة تُبُول قبل: (تقبل وتُدبر) **1** ومن النوع الثاني: أن البخاريَّ أخرج حديثَ أبي سعيد: « كنا نَحْمِلُ لَبَنَةً لَبَنَةً وَعَمَّارٌ لَبْتَيْنِ لَبْتَيْنِ، فَرَأَهُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم)، فَيَنْفُضُ التُّرَابَ عَنْهُ، وَيَقُولُ: وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ، وَيَدْعُوهُ إِلَى النَّارِ، قَالَ يَقُولُ عَمَّارٌ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْفِتَنِ **2** قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ: « وفي هذا الحديث زيادةٌ أيضاً لم تقع في رواية البخاري، وهي عند الإسماعيلي وأبي نعيم في « المستخرج » من طريق خالد الواسطي عن خالد الحذاء، وهي: فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): ((يا عَمَّارُ أَلَا تَحْمِلُ كَمَا يَحْمِلُ أَصْحَابُكَ؟ قَالَ: إِنِّي أُرِيدُ مِنَ اللَّهِ الْأَجْرَ)) **3** ومن النوع الثالث: أن البخاريَّ أخرج حديثَ أنس: ((آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ، وَآيَةُ التَّفَاقُ بُغْضُ الْأَنْصَارِ)) **4** فاستشكل حصرُ الإيمان في حب الأنصار، قال الحافظُ ابن حجر: وليس كذلك، فإن قيل: واللفظُ المشهورُ أيضاً يقتضي الحصر، ولهذا أورده المصنّفُ في فضائل الأنصار من حديث البراء بن عازب: « الأنصار لا يُحبُّهم إلاَّ مؤمن »، فالجوابُ عن الأوَّل أنَّ العامَّة كالخاصَّة تَطَّرُدُ وَلَا تَنْعَكِسُ، فَإِنْ أُخِذَ مِنْ طَرِيقِ الْمَفْهُومِ، فَهُوَ مَفْهُومٌ لَقَبٍ لَا عِبْرَةَ بِهِ، سَلَّمْنَا الْحَصْرَ، لَكِنَّهُ لَيْسَ حَقِيقاً بَلْ ادِّعَائِيّاً لِلْمَبَالِغَةِ... والجواب عن الثاني أن غايته أن لا يقع حب الأنصار إلاَّ للمؤمن، وليس فيه نفيُ الإيمان عَمَّنْ لم يقع منه ذلك، بل فيه أن غير المؤمن لا يُحبُّهم، فإن قيل: فعلى الشق الثاني هل يكون مَنْ أَبْغَضَهُمْ مُنَافِقاً، وَإِنْ صَدَّقَ وَأَقْرَبَ؟ فالجواب أن ظاهر اللفظ يقتضيه، لكنه غير مراد... فَمَنْ أَبْغَضَهُمْ مِنْ جِهَةِ هَذِهِ الصِّفَةِ — وَهِيَ كَوْنُهُمْ نَصْرًا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) — أثار ذلك في تصديقه، فيصح أنه منافق، ويُقَرَّبُ هَذَا الْحَمْلَ زِيَادَةَ أَبِي نُعَيْمٍ فِي « الْمُسْتَخْرَجِ » فِي حَدِيثِ الْبِرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: ((مَنْ أَحَبَّ الْأَنْصَارَ فَبِحَبِّهِ أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَ الْأَنْصَارَ، فَبِبُغْضِهِ أَبْغَضَهُمْ)) **5**.

2- وَصَلُ الْمَعْلَقَاتِ: وهذه هي الفائدةُ الجليلةُ للمُستخرج، وبواسطتها أمكنَ الانفصال عن كثير من مواطن الإشكال في الجامع الصَّحيح، ومن الأمثلة في ذلك: أن البخاري قال في أوَّل إسناده

¹ - العمدة (ج 3/44).

² - حديث رقم 447 من الصلاة.

³ - الفتح (ج 1/543) والعمدة (ج 3/178).

⁴ - حديث رقم 17 من كتاب الإيمان.

⁵ - الفتح (ج 1/63).

حديث ابن عمر في السّواك: « وقال عفّان ». ثم ساق الإسناد إلى تمامه، فاستشكل صنيع البخاري، حتى قال الإسماعيلي:

(أخرج البخاري بلا رواية)، قال الحافظ ابن حجر قلت: (وقد وصله أبو عوانة في صحيحه عن محمد بن إسحاق الصنعاني وغيره عن عفّان، وكذا أخرجه أبو نعيم والبيهقي) 1 ومن هذا الباب: وصل المتابعات التي يذكرها البخاري عقب بعض الأحاديث، فمن ذلك: أن البخاري أخرج حديث أبي هريرة في فضل اتباع الجنائز من طريق رُوح، ثم قال: «تابعه عثمان المؤذن، قال: حدثنا عوف عن محمد عن أبي هريرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم ... نحوه 2

قال الحافظ ابن حجر: « ومتابعة عثمان هذه، وصلها أبو نعيم في « المستخرج » قال: حدثنا أبو إسحاق بن حمزة حدثنا أبو طالب بن أبي عوانة، حدثنا سليمان بن سيف، حدثنا عثمان بن الهيثم... فذكر الحديث، ولفظه موافق لرواية رُوح 3.

والظاهر من المادة المتوفرة من مستخرج أبي نعيم، أن وصل المعلقات كثير في 4 3- الأمن من تدليس المدلسين: ومن أمثله: أن البخاري قال: « حدثنا مسلم بن إبراهيم قال: حدثنا هشام قال: كتب إلى يحيى عن عبدالله بن أبي قتادة... » ثم ذكر الإسناد إلى تمامه 5.

قال الحافظ ابن حجر: قوله: كتب إلى يحيى ظاهر في أنه لم يسمعه منه وقد رواه الإسماعيلي من طريق هشيم عن هشام، وحجاج الصواف كلاهما عن يحيى، وهو من تدليس الصيغ، وصرح أبو نعيم في « المستخرج » من وجه آخر عن هشام، أن يحيى كتب إليه أن عبدالله بن أبي قتادة حدثه، فأمن بذلك تدليس يحيى 6.

1- الفتح (ج1/356) والعمدة (ج3/186) وإرشاد الساري (ج1/311).

2- حديث رقم 47 من كتاب الإيمان.

3- الفتح (ج1/109) والعمدة (ج1/274).

4- انظر هذه المواطن: الفتح (1/322 - 445 - 516) (2/51) (3/230) العمدة (4/160) و (5/68)

و (6/276) و (7/41 - 281) (9/92) إرشاد الساري (1/424) و (2/251).

5- حديث رقم 637 من الأذان.

6- الفتح (2/119) والعمدة (5/153).

4- تكثير الطرق: وذلك ينفع في الترجيح عند التعارض، ومن الأمثلة في ذلك: أن البخاري أخرج حديث أنس في الصدقة التي تحرم على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من طريق قبيصة؛ وفيه: مرَّ النبيُّ (صلى الله عليه وسلم) بتمرّة مسقوطة فقال: ((لولا أن تكن صدقةً لأكلتها)) 1. قال الحافظُ ابنُ حجر: «... وأخرجه أبو نعيم من وجهين آخرين عن قبيصة شيخ البخاري فيه، فقال: « بتمرّة »، ولم يقول مسقوطة ولا مُسقطّة 2.

والتأمل في الطُّرق التي يُخرج منها أبو نُعيم في « المستخرج » يجدها متفاوتة في العدد، فقد يُخرَج أبو نُعيم الحديث من طريقتين أو ثلاثة، أو أكثر من ذلك 3 حتى إنّه ربّما خرَّج للحديث الواحد خمسة وثلاثين طريقاً 4.

ولذلك أثنى الشهابُ القسطلاني على بعض صنيع أبي نُعيم في هذا، فقال عند شرح حديث: « نهى النبيُّ (صلى الله عليه وسلم) عن بيع الولاء، وعن هبته 5 وقد اعتنى أبو نُعيم الأصبهاني بجمع طُرق هذا الحديث عن عبدالله بن دينار 6.

5- بيان المهمل في الإسناد: وهو كثير في مستخرج أبي نُعيم، وفيه أمثلة كثيرة منها: أن البخاري قال: حدثنا محمد... ثم ساق الإسناد 7.

قال الحافظُ ابنُ حجر: « قال أبو علي الجيّاني: لم ينسبه أحدٌ من الرواة، وهو عندي ابن سلام، قلتُ: وبذلك جزم أبو نُعيم في المستخرج 8.

1- حديث رقم 2055 من كتاب البيوع.

2- الفتح (294/4).

3- العمدة (110/7) والفتح (285/1) و (317/2).

4- الفتح (44/12).

5- حديث رقم 2535 من كتاب العتق.

6- إرشاد الساري (ج4/314).

7- حديث رقم 243 من الوضوء.

8 الفتح (ج1/355) والعمدة (ج3/183)، وانظر أمثلة أخرى في: الفتح (ج1/474 — 501 — 567 —

582) و (ج2/582) و (ج3/206) و (ج8/189) و (ج9/7) و (ج10/143) والعمدة (ج4/134)

وإرشاد الساري (ج2/301).

وربما عَرَضَ لأبي نُعَيْمِ الظَّنُّ في تقييد المهمل، فلا يجزُمُ في تعيينه، ومن أمثلته: أن البخاري قال: « حدثني محمد... ثم ساق الإسناد 1 فقال أبو نعيم: « أظنه أنه محمد بن المثني أبو موسى 2

6- تعيين المبهم في الإسناد: ومنه: أن البخاري قال في سياق حديث أبي هريرة: « إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه))3 قال: وأخبرني ابنُ فلان عن سعيد المقبري... فأشكَلَ أمرُ ابنِ فلان هذا، قال الحافظ ابن حجر: وقد بين ذلك أبو نُعَيْمِ في « المستخرج » بما خرَّجهُ من طريق العباس بن الفضل عن أبي ثابت وقال فيه: ابن سمعان 4.

7- بيان قائل بعض الحديث: من ذلك أن البخاري أخرج عن قتادة قال: « ما نعلمُ حياً من أحياء العرب، أكثر شهيداً أعزَّ يوم القيامة من الأنصار قال قتادة: وحدثنا أنس بن مالك، أنه قُتِلَ منهم يومَ أحدٍ سَبْعُونَ، ويوم بئرِ مَعُونَةَ سَبْعُونَ، ويوم اليمامة سَبْعُونَ، قال: وكان بئرِ مَعُونَةَ على عهد رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويومُ اليمامة على عهد أبي بكر يومَ مُسْلِمَةِ الكَذَّابِ 5 قال الحافظُ ابنُ حجر: « قوله: وكان بئرِ مَعُونَةَ إلخ » قائلُ ذلك قتادةُ قاله شَرَحاً لحديث أنس، وقد بينه أبو نُعَيْمِ في المُستخرج 6.

8- بيان أن الحديث في أصله حديثان، قد جمع البخاري بينهما في سياق واحد، ومن الأمثلة في ذلك: أن البخاري أخرج حديث أبي هريرة ((إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه، ثم لينثر، ومن استحمر فليوتر، وإذا استيقظ أحدكم من نومه، فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده))7.

1- حديث رقم 3911 من كتاب مناقب الأنصار.

2- الفتح (ج7/250) والعمدة (ج17/52).

3- حديث رقم 2559 من كتاب العتق.

4- الفتح (ج5/182) وإرشاد الساري (ج4/327).

5- حديث رقم 4078 من كتاب المغازي.

6- الفتح (ج7/376) وإرشاد الساري (ج6/308).

7- أخرجه البخاري في الوضوء برقم 162 من طريق عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك.

ولقد اقتضى سياق البخاري لهذا الحديث، أنه حديثٌ واحد، قال الحافظُ ابنُ حجر: « ليس هو كذلك في الموطأ، وقد أخرجه أبو نُعيم في « المستخرج » من موطأ يحيى رواية عبد الله بن يوسف شيخ البخاري مُفرقاً¹.

وليس يتأتى لنا — هنا — القولُ بأنَّ مستخرج أبي نعيم على البخاري، قد جمع جميع الفوائد التي ذكَّرها أهلُ العلم للمُستخرجات، وذلك لما أومأنا إليه آنفاً من أننا لا نرجع في هذه الدراسة إلى أصلِ الكتاب: وإنما نرجعُ في ذلك إلى شذراتٍ مثبتةٍ منه هنا وهناك.

• أُنرُ مُستخرج أبي نُعيم في شُروح الجامع الصَّحيح:

لم تكن عناية أهل العلم بمستخرج أبي نعيم على البخاري، إلاّ فرعاً من عنايتهم بكتب أبي نُعيم عامة، وتطلبهم لها، وإقبالهم عليها روايةً واستفادةً.

ويشهدُ لذلك وَيَعُضدُهُ: روايةُ ابنِ خير الإشبيلي (ت575هـ) جُملةً من تأليفِ أبي نعيم بالسند المتصل إلى مؤلفها² كما يؤيد ذلك: تلك النُقولُ الكثيرةُ المُستفيضةُ، من تصانيف أبي نعيم في فتح الباري، وعمدة القاري³ ولقد ظهرت عناية أهل العلم بمُستخرج أبي نُعيم على البخاري خاصَّةً فيما يلي:

أ — جرّصُ طائفةٍ منهم على روايته وحَمَله بالسند المتصل إلى مؤلفه، ومن هؤلاء: محمد بن سليمان الرُّوداني⁴.

ب — جرّصَ بعضُ أهل العلم على انتقاء فوائد المستخرج واختصارها، ثم إخراجها في كتاب، ومن صنع ذلك: الحافظُ ابن حجر الذي ألّف: « المُنتقى من المُستخرج على صحيح البخاري⁵. ولقد قرأ الحافظ ما انتقاه من المستخرج، على شيخه محمد بن محمد الأنصاري الخزرجي الوراق⁶

¹ - الفتح (ج1/263) وانظر أيضاً: العمدة (ج3/18).

² - فهرسة ابن خير (ص130 وص134) تعليق: محمد فؤاد منصور دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1419.

³ - فتح الباري (1/160 و378) و (3/165) و (8/45) و (10/146) و (11/615)؛ والعمدة (4/229).

⁴ - صلة الخلف بموصول السلف (ص367).

⁵ - الجمع المؤسس للمعجم المفهرس (ص360).

⁶ - توفي سنة 803 هـ وقد تُرجمهُ الحافظُ ابن حجر في: إنباء العُمر بأنباء العُمر (4/340) دار الكتب العلمية بيروت 1406 هـ. والسخاوي في: الضوء اللامع (9/198) مكتبة دار الحياة بيروت.

وفي ذلك يقول: قرأت عليه «المنتقى من المستخرج على صحيح البخاري» لأبي نعيم، النتقائي بإجازته من ابن أبي التائب عن إسماعيل بن أحمد العراقي، عن أبي موسى الحافظ المديني، في آخرين، قالوا: أخبرنا أبو علي الحداد عنه، وبإجازة شيخنا أيضاً من زينب بنت الحمال عن يوسف بن خليل الحافظ قال: أخبرنا محمد بن إسماعيل الطرسوسي سماعاً عن أبي علي الحداد، إجازةً منه، والجزء المذكور انتقائي، وأكثره مما وصله أبو نعيم من تعاليق البخاري¹.

ت — حرص طائفة من أهل العلم، ممن تصدى لشرح الجامع الصحيح على اقتباس فوائد مستخرج أبي نعيم، فترى كتبهم بها مشحونة، وتآليفهم بها طافحة معمورة.

ومن هذه الطائفة: الحافظ ابن حجر، والبدر العيني، والشهاب القسطلاني، بيد أن الحافظ ابن حجر أكثر هؤلاء الثلاثة نقلاً من مستخرج أبي نعيم: إذ اقتبس منه في أكثر من 540 موضعاً، بينما اقتبس منه العيني في نحو 150 موضعاً، ونقل القسطلاني منه في نحو 100 موضع².

ولقد تأملت هذه النقول المقتبسة في الشروح الثلاثة المشار إليها، فظهر ما يلي:

أ — أرجح أن يكون الحافظ ابن حجر مُمتلكاً لنسخة من مستخرج أبي نعيم، كما كان يمتلك نسخة من مستخرج الإسماعيلي³.

والذي أرجحه أن الحافظ ابن حجر قد وقف على مستخرج أبي نعيم، وباشر العمل عليه، وسدّد وصوب، ونقح وانتقد، ولذلك تراه يقول: «.. هكذا رأيته في مستخرج أبي نعيم⁴ أو يقول: «... ثم رأيت أبا نعيم استخرجه من طريق إسحاق بن راهويه⁵.

ب — في هذه النقول المستخرجة، ما قد ينفرد الواحد من هؤلاء الثلاثة الأعلام بنقله، فلا ينقله الآخر، وفيها ما قد يتفق الاثنان أو الثلاثة على نقله.

ت — أكثر الحافظ ابن حجر من النقل من مستخرج أبي نعيم حتى بالغ، وذلك لحل كثير من مشكلات الجامع الصحيح، ومنها:

1 — اجمع المؤسس..(ص360) ويظهر أن ابن حجر قدم شفاء من هذا المنتقى في تعليق التعليق.

2 — هذا ما استظهرته من النظر في شروح هؤلاء الأئمة، ولست أبرىء نفسي من الوهم، أو زئج البصر.

3 — فتح الباري (10/485).

4 — الفتح (8/287) وأيضاً (8/662).

5 — الفتح (4/329).

1- بيان القلب الحاصل لبعض رُواة الجامع الصحيح في أسماء الرجال: ومن ذلك أن البخاري قال: « حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي... » فقال ابن حجر: كذا للأكثر، وحكى الجياني أنه وقع في رواية الأصلي عن الجرجاني: « حدثنا حفص بن عمر حدثنا أبي »، وهو خطأ مقلوب، وليس لحفص بن عمر أبٌ يروي عنه في الصحيح، وإنما هو عمر بن حفص بن غياث... وقد أخرج أبو نعيم الحديث المذكور في « المستخرج » من طريق سهل بن بحر عن عمر بن حفص بن غياث، ونسبه ثم قال: أخرجه البخاري عن عمرو بن حفص 1.

2- الرد على مَنْ زعم أن في الجامع الصحيح أحاديث مُقحمة: من ذلك أن البخاري أخرج حديث عمرو بن ميمون قال: « رأيتُ في الجاهلية قِرْدَةً اجتمع عليها قِرْدَةٌ قد زَنَتْ فَرَجَمُوهَا، فَرَجَمْتُهَا معهم 2 فاستشكل هذا الحديث الحميدي 3 حتى زَعَمَ » أن هذا الحديث وقع في بعض نسخ البخاري وأن أبا مسعود وحده ذَكَرَهُ في « الأطراف »، قال: وليس نُسخ البخاري أصلاً، فَلَعَلَّهُ من الأحاديث المقحمة في كتاب البخاري 4 قال الحافظ متعباً: « وما قاله مردودٌ، فإنَّ الحديث المذكور في معظم الأصول التي وقفنا عليها، وكفى بإيراد أبي ذر الحافظ لهُ عن شيوخه الثلاثة الأئمة المتقنين عن الفريري حجةً، وكذا إيراد الإسماعيلي وأبي نُعيم في مُستخرجيهما، وأبي مسعود لهُ في أطرافه 5.3- الرد على مَنْ زعم التعليل في موضع من الجامع الصحيح: من ذلك أن البخاري ساق حديث ابن عَبَّاس في مبيته مع النبي (صلى الله عليه وسلم) من طريق عمرو بن الحارث... ثم قال: « قال عمرو: فحدَّثتُ به بُكَيْراً فقال: حدثني كُريب بذلك 6.

1 - الفتح (48/9).

2 - حديث رقم 3849 من كتاب مناقب الأنصار.

3 - الحميدي تلميذ ابن حزم، صاحبُ الجمع بين الصحيحين المتوفى سنة 488هـ.

4 - الفتح (161/7) وانظر بقية كلام ابن حجر فهو نفيس جدا.

5 - المصدر السابق.

6 - حديث رقم 698 من الأذان.

3- قال الحافظ ابن حجر: قوله: « قال عمرو أي ابن الحارث المذكور بالإسناد المذكور إليه، وَوَهُمَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُمْ تَعْلِقُ الْبُخَارِي، فَقَدْ سَأَقَهُ أَبُو نُعَيْمٍ مِثْلَ سِيَاقِهِ 1.

4- الرد على مَنْ صَحَّفَ شَيْئاً مِنَ الْمَتْنِ: فَمَنْ ذَلِكَ: أَنَّ الْبُخَارِي أَخْرَجَ حَدِيثَ ابْنِ عَمْرِو: ((اليد العليا خيرٌ من اليد السفلى)) 2، فاليد العليا هي المنفقة والسفلى هي السائلة فقال ابن حجر: قوله فاليد العليا هي المنفقة.

5- قال أبو داود: « قال الأكثر عن حماد بن زيد: المنفقة، وقال واحد عنه: المتعففه... وقد أخرجه أبو نُعَيْمٍ فِي « الْمُسْتَخْرَجِ » مِنْ طَرِيقِ سَلِيمَانَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ حَمَّادٍ بَلْفِظٍ: « وَالْيَدُ الْعُلْيَا يَدُ الْمُعْطِي »، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ رَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ بَلْفِظٍ: « الْمَتْعَفِفَةُ »، فَقَدْ صَحَّفَ 3.

5- دَفَعَ تَصَرُّفَ الرَّوَاةِ فِي الْمَتْنِ: مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْبُخَارِي أَخْرَجَ حَدِيثَ أَنَسٍ قَالَ: « إِنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ كَانَ يَكُونُ بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِمِثْلَةِ صَاحِبِ الشَّرْطَةِ مِنَ الْأَمِيرِ 4 فقال ابن حجر: «... وقد وقع في رواية الترمذي وابن حبان والإسماعيلي وأبي نُعَيْمٍ وَغَيْرِهِمْ مِنْ طَرِيقِ عَنِ الْأَنْصَارِيِّ بَلْفِظٍ: « كَانَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)... » فَظَهَرَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ تَصَرُّفِ الرَّوَاةِ 5.

6- تَرْجِيحُ أَحَدِ الْمَعَانِي الْمَحْتَمَلَةِ فِي فَهْمِ الْحَدِيثِ: مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ أَخْرَجَ حَدِيثَ جَابِرٍ قَالَ: « كَانَ بِالْمَدِينَةِ يَهُودِيٌّ، وَكَانَ يُسَلِّفُنِي فِي تَمَرِي إِلَى الْجِذَادِ، وَكَانَتْ لَجَابِرِ الْأَرْضِ الَّتِي بِطَرِيقِ رُومَةَ 6 قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ: « قَوْلُهُ: « وَكَانَتْ لَجَابِرِ الْأَرْضِ الَّتِي بِطَرِيقِ رُومَةَ » فِيهِ التَّفَاتُ، أَوْ هُوَ مُدْرَجٌ مِنْ كَلَامِ الرَّوَاةِ، لَكِنْ يَرُدُّهُ وَيَعْضُدُّ الْأَوَّلَ أَنَّ فِي رِوَايَةِ أَبِي نُعَيْمٍ

1 - الفتح (19/2).

2 - حديث رقم 1429 من الزكاة.

3 - الفتح (297/3).

4 - حديث رقم 7155 من كتاب الأحكام.

5 - الفتح (135/13).

6 - حديث رقم 5443 من كتاب الأطعمة.

في « المستخرج » من طريق الرمادي عن سعيد بن أبي مرزوق عن شيخ البخاري فيه: « وكانت لي الأرض التي بطريق رومة 1.

ج — كان الحافظ ابن حجر كثير التزوع إلى تأييد ما قد يذهب إليه أبو نعيم وقد يقول: وهو المعتمد 2.

ح — كان اعتماد الحافظ ابن حجر في فتح الباري على مراجعة المستخرجات — ومستخرج أبي نعيم منها — سبباً في ترجيح شرحه على بقية الشروح الموضوعية على الجامع الصحيح، وفي ذلك يقول الشيخ أحمد بن الصديق: « وما تفوق شرح الحافظ على غيره من الشروح إلا بوقوفه على بعض المستخرجات، واعتناؤه بمراجعتها عند كل حديث يتكلم عليه 3.

ثالثاً:

(التقاسيم والأنواع التي رتب عليها كتابه وعدد احاديثه):

وأنت إذا تأملت ما مرَّ أنفاً، علمت أن مستخرج أبي نعيم مفقودٌ، ولقد غلطَ غلطاً فاحشاً مَنْ زعم أنه مخطوطٌ، منه نسخة خطية في خزانة الكتب الجرمنية 4 كما ذهب إلى ذلك صاحباً « مُحجم المصنفات الواردة في فتح الباري 5 ووجه غلطهما أنهما قد تابعا المَبَارِ كُفُورِي في « مُقدمة تُحفة الأَحُوذِي 6 بيد أنهما ما وُفِّقا إلى فَهْم عبارة المَبَارِ كُفُورِي، الذي ذَكَر جُملةً من المستخرجات على الصحيحين، أو على أحدهما، ثم قال: « والمستخرج على كلٍّ منهما لأبي نعيم

1 - الفتح (567/9).

2 - الفتح (328/7) وانظر أيضاً: (195/1) و (371/13).

3 - حصول التفريغ بأصول التَّخْرِيج (لوحة 3).

4 - ظنِّي أنها: «الألمانية» والله أعلم.

5 - معجم المصنفات الواردة في فتح الباري (ص363)؛ دار الهجرة السعودية 1413 هـ.

6 - مقدمة تحفة الأحوذِي (69/1)؛ دار الفكر بدون تاريخ؛ وأول مَنْ نبَّهني على غلطهما في ذلك، شيخنا

المحقِّق المدقِّق محمد بن الأمين بوخبزة سلَّمه الله.

الأصبهاني 1 ثم قال بعد ذلك: «... وأيضاً نسخة كاملة صحيحة من كتاب المستخرج لأبي نعيم الأصبهاني المذكور، موجودة فيها 2.

فالمباركفوري كما ترى، لم يُعَيَّنْ أَيُّ المُسْتَخْرِجِينَ موجودٌ، مخطوطاً بالمكتبة الجرمنية، واقتصر على عبارة مُوهمة تحتمل ضروباً من التأويل.

ولمَّا كان الذي وَصَلَ إلينا يقيناً من مُسْتَخْرِجِي أَبِي نُعَيْمٍ، هُوَ مُسْتَخْرِجُهُ على مُسْلِمٍ، جَزَمْنَا أَنَّهُ الَّذِي عَنَاهُ الْمُبَارَكْفُورِيُّ بعبارته.

وأيضاً، فلقد نَفَضَ الباحثون مكنتات العالم شرقاً وغرباً، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ وَجَدَ مُسْتَخْرِجَ أَبِي نُعَيْمٍ على البخاري، لَطَارَ بِهِ أَيُّمَا مَطَارٍ، ولأشتهر بذلك أَيُّمَا اشتهار، فَلَمَّا لم يَكُنْ من ذلك شيءٌ، عُلِمَ أَنَّ الْكِتَابَ يَكَادُ يَكُونُ مَفْقُوداً، وَأَنَّ عِبْرَةَ الْمُبَارَكْفُورِيِّ فِي مُسْتَخْرِجِ أَبِي نُعَيْمٍ على مُسْلِمٍ خَاصَّةً.

ولقد طفقتُ أبحثُ عن مادة مُسْتَخْرِجِ أَبِي نُعَيْمٍ على البُخَارِيِّ، فوجدتها مَبْتُوثَةً في كُتُبِ ثَلَاثَةِ مشاهير من شُرَّاح الجامع الصحيح، وهم:

-الحافظُ ابن حجر في شرحه: (فتح الباري)

-البدرُ العيني (ت 855 هـ) في شرحه: (عمده القاري)

-الشهابُ القسطلاني (ت 923 هـ) في شرحه: (إرشاد الساري)

ولمَّا تَمَّ لي ما قصدتُ من جمع مادة المُسْتَخْرِجِ من هذه الكتب، أقبلتُ عليها دراسةً وتحليلاً.

1- مقدمة تحفة الأحوذى (68/1).

2- المصدر السابق.

1- ترتيب الكتاب ومنهج المؤلف فيه:

رتَّب أبو نُعيم المُستخرج وفقَ ترتيب البخاري للجامع الصحيح، على الكتب والأبواب، بيدَ أنَّه خالَفَهُ في أمور منها:

أ — المُخالفة في ألفاظٍ مُتون الأحاديث، وذلك من وجهين:

— الأول: إبدال لفظٍ بآخر: فمن ذلك، أنَّ البخاري ساق حديث عائشة في الوليدة السوداء التي أتهمت في وشاحٍ أحمر، فلمَّا بَانَ أَنَّها بريئةٌ قال: « هذا الذي أتهمموني به زَعَمْتُمْ، وأنا منه بريئةٌ، وهو ذا هو 1 فلمَّا استخرج أبو نُعيم هذا الحديث قال: « وَها هُوَذا 2

— الثاني: تقديم لفظٍ على لفظ: فمن ذلك أنَّ البخاري ساق حديث ابن عمر في الدَّوَاب التي يجوز للمُحرم أن يقتلها 3 فلمَّا استخرجه أبو نُعيم وقع عنده فيها تقديمٌ وتأخير 4. والذي استقرئته من التغير الواقع في مُتون الأحاديث عند أبي نُعيم، أنَّه تغييرٌ لا يُسلِّم إلى التَّضاد، بل هو تغييرٌ تنوُّع، ومن الأدلة على ذلك، أنَّ البخاري ساق حديث عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال: « سِرْنَا مع النبيِّ صلى الله عليه وسلم ليلةً...»، فلمَّا استخرجه أبو نعيمقال: ((كُنَّا مع النبي صلى الله عليه وسلم وَهُوَ يَسِيرُ بنا)) 5

ب — المُخالفة في الأسانيد وذلك من وجهين:

— الأول: في إسقاط شيء من الإسناد: ومنه أنَّ البخاري قال: حدثنا أيوب بن سُليمان قال حدثنا أبو بكر عن سُليمان قال صالح بن كيسان حدثنا الأعرج عبد الرحمن وغيره عن أبي

1- أخرجه البخاري في الصَّلَاة؛ باب نوم المرأة في المسجد برقم 439.

2- الفتح (534/1) والعمدة (197/4).

3- أخرجه البخاري في جزاء الصيد.. برقم 1827.

4- الفتح (35/4).

5- الفتح (67/2).

هريرة¹... قال الحافظ ابن حجر:... وقد رواه أبو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن أيوب بن سليمان، فلم يقل فيه: وغيره².

— الثاني: المخالفة في صيغ الأداء: ومن ذلك أن البخاري قال: « قال ابن أبي مريم أخبرنا يحيى حدثنا حميد حدثنا أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم³.

قال العيني: « هذا أيضاً مُعلَّقٌ... وقد وصله أبو نعيم حدثنا أبو أحمد الجرجاني حدثنا إبراهيم بن موسى، حدثنا إبراهيم بن هانئ حدثنا عمرو بن الربيع، وحدثنا إبراهيم بن محمد، حدثنا أبو عروبة... حدثنا ابن أبي مريم، قال: حدثنا يحيى بن أيوب أخبرني حميد سمع أنساً⁴.

ت — المخالفة في إيراد حديث في موضع، لم يُورده البخاري فيه: فمن ذلك أن البخاري ساق حديث عمرة في الغسل يوم الجمعة في باب: « وقت الجمعة إذا زالت الشمس ». فلما استخرجه أبو نعيم ساقته في « باب من أين تُؤتى الجمعة، وعلى من تجب⁵.
ج — المخالفة في صيغ التراجم: من ذلك أن البخاري قال: « باب النَّجَّار »، قال الحافظ ابن حجر: « بالتُّون والجيم، وللكشميهني بكسر التُّون وتخفيف الجيم، وزيادة هاء في آخره، وبه تَرَجَمَ أو نُعِيم في المستخرج⁶.

رابعاً:

(منهجه وشرطه في كتابه):

1- التعلُّيقُ على ما قد يستخرجه من الحديث: من ذلك أن البخاري قال في أوَّل سند حديث ابن عمر في السَّعي: « حدثني محمد » ثم ساق السند إلى تمامه⁷ قال الحافظ ابن حجر:... وأمَّا

1- سندُ حديث رقم 533، 534 من مواقيت الصلاة.

2- الفتح (15/2) والعمدة (19/5).

3- سندُ حديث رقم 393 من الصلاة.

4- العمدة (127/4).

5- الفتح (388/2).

6- الفتح (319/4) وانظر أيضاً: إرشاد الساري (437/8).

7- حديث رقم 1604 من الحج.

أبو نُعيم فقال بعد أن أخرج الحديث من طريق محمد بن عبدالله بن نُعيم عن شريح: « أخرج البخاريُّ عن مُحمد، ويقال: هو ابنُ نُعيم 1.

2- التعليق على بعض صنيع البخاري في الأسانيد: فمن ذلك أن البخاري قال: « وقال ابن أبي مریم أخبرنا يحيى بن أيوب حدثني حميد عن أنس »، ثم ذكر الحديث 2 فانبرى أبو نعيم في المستخرج مُعلقاً، فقال: ذَكَرَهُ البخاريُّ بلا رواية 3.

3- الإفصاح بأن مخرج الحديث قد ضاق: من ذلك قولُ أبي نُعيم عند حديث طواف النساء مع الرجال: هذا حديثٌ عزيزٌ ضيقُ المخرج 4.

ومن الطرق التي استخرج منها أو نعيم في المستخرج:

وأنتَ خبيرٌ، أننا لا نملك حَصْرَ جميع الطرق التي أخرج منها أبو نُعيم في المستخرج، لأننا لا نرجع في ذلك إلى أصلِ الكتاب، لأنه في حُكم المفقود، وقُصارى ما نضعُ أن نستخرج تلك الطرق ممَّا التَقَطْنَاهُ من مادة الكتاب، من الشُّروح التي أوْمأنا إليها آنفاً. فمن ذلك:

1- الحميدي في مسنده 5.

2- أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده 6.

3- أبو أحمد الجُرْجاني 7.

4- الطبراني 8.

5- أبو بكر بن خلاد 9.

1- الفتح (471/3) والعمدة (250/9).

2- حديث رقم 656 من الآذان.

3- الفتح (140/2) والعمدة (173/5).

4- الفتح (480/3) والعمدة (261/9).

5- الفتح (516/3) و (288/5) و (537/9) والعمدة (3/10).

6- الفتح (230/3).

7- الفتح (125/2 و 581) والعمدة (127/4) والعمدة (153/7) وإرشاد الساري (301/2).

8- الفتح (51/2) والعمدة (68/5).

9- العمدة (281/7).

- 6 – محمد بن أحمد هكذا 1.
- 7 – عبدالله هكذا غير منسوب 2.
- 8-علي بن هارون هكذا 3.
- 9 – أبو إسحاق بن حمزة 4.
- 10 – ابن رسته 5.
- 11 – أحمد بن الفرات 6.
- 12 – إسحاق بن راهويه في مسنده 7.
- 13 – أحمد بن يحيى الحلواني 8.
- 14-الفَرَبْرِي 9.
- 15 – أحمد بن عبد الكريم الوزان 10.
- 16 – يوسف القاضي 11.

ومما يُمكن الحديثُ عنه هنا، بعضُ المصادر التي صرَّحَ أبو نُعيم، باستمداده منها في المستخرج، كنسخة أبي عمرو الجيزي، فقدَّ قال الحافظُ ابن حجر في أثناء شرح قول البخاري: « وقال إسماعيل أخبرني عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة...» يعني الماحشون... ووقع في الأطراف لأبي مُسعود وخلف جميعاً، أن إسماعيل المذكور هو ابن جعفر، وبه جزمَ أبو نُعيم في « المُستخرج » وقال: « رأيتُه في نسخة أبي عمرو ». يعني الجيزي 12.

- 1- العمدة (41/7) وإرشاد الساري (251/2).
- 2- العمدة (92/9).
- 3- العمدة (131/9).
- 4- العمدة (131/13).
- 5- الفتح (45/13).
- 6- العمدة (40/16).
- 7- الفتح (491/6) والعمدة (40/16).
- 8- الفتح (366/13).
- 9- الفتح (148/1).
- 10- العمدة (208/11).
- 11- الفتح (49/9).
- 12- الفتح (387/5) وانظر: العمدة (127/4).

*التَّعْقَبَاتُ على مستخرج أبي نُعَيْمٍ دَرَجَ شُرَّاحِ الجامع الصَّحِيحِ، والمتكلمون عليه، على الثَّقَلِ من فوائد مُستخرج أبي نُعَيْمٍ على ما سيأتي بيانهُ في موضعه من هذا الدراسة، لكنَّهم لم يُقلدوه في بعض ما قد يقع له من أوْهَامٍ وأغْلَاطٍ، وكان الحافظُ ابن حجر أكثر هؤلاء الشُّراح تعقباً لأقوال أبي نُعَيْمٍ، وانتقاداً لبعض صَنِيعِهِ، ولذلك سَنُفرد هنا تَعَقُّبَاتِهِ بالحديث عنها.
فمن ذلك:

1- ذَهول أبي نُعَيْمٍ في عَزْوِهِ شيئاً إلى البخاري: ومن الأمثلة في ذلك: أن البخاري قال في سنَدِ حديث عائشة في قصة اشتراط بَريرة: « حدثنا محمد أخبرنا جرير...»، قال الحافظُ ابنُ حجر: « ومحمد المذكور... قال أبو علي الغسَّاني: هو ابن سلام إن شاء الله، وجرير هو ابن عبد الحميد، قلت: وقد وقع في الاستقراض حدثنا محمد حدثنا جرير... وليس في الكتاب محمد عن جرير سوى هذين الموضعين، والمرجح أنَّه ابن سلام، وقد أغرب أبو نُعَيْمٍ فأخرج الحديث من طريق عثمان بن أبي شيبة عن جرير، ثم قال: « أخرجه البخاريُّ عن عثمان »، لهذا وجدتهُ، وما أظنه إلاَّ ذُهولاً 1.

2- تفرُّد أبي نُعَيْمٍ بذكر شيءٍ في متن الحديث: من ذلك أن البخاري أخرج حديث البراء بن عازب وفيه: «... وألجأت ظَهْرِي إليكَ رغبةً ورهبةً إليك...»، فلمَّا استخرجه أبو نُعَيْمٍ، وقعت له في هذا الموضع زيادة، قال الحافظُ: وقع في « مستخرج أبي نُعَيْمٍ » في هذا الموضع ما نصَّه: « استرهبوهم من الرَّهبة، ملكوت ملك، مثل رَهْبُوتٍ وَرَحْمُوتٍ، تقول: ترهب خيرٌ من أن ترحم. انتهى ولم أره لغيره هنا 2.

3- تقصير أبي نُعَيْمٍ في استخراج الحديث من طريق البخاري مع إمكانية تجنب طريقه: ومن أمثلة ذلك: أن البخاري أخرج حديث: « كانت الأمة من إماء أهل المدينة، لتَأْخُذُ بيد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فَتَنْطَلِقَ به حيث شاءت 3.

1- الفتح (47/12).

2- الفتح (115/11) وأيضاً (321/13).

3- حديث رقم 6072 من كتاب الأدب.

قال الحافظ: « وقد ضاق محرجه على أبي نُعيم أيضا، فسأقه في مُستخرجه من طريق البخاري، وغفلَ عَنْ كونه في مُسند أحمد 1.

4- تَرَكُ أَبِي نُعيم لبيان ما في الحديث من علة: من ذلك أَنَّ البخاريَّ أخرج حديث عون بن أبي جحيفة عن: أبيه أَنَّهُ رأى بلالاً يُؤذِنُ، فَجَعَلَتْ أَتَّبِعُ فَاهُ هُنا وَهنا بالأذان 2 قال الحافظ: « وفي رواية عبد الرزاق عن الثوري في هذا الحديث زيادتان: إحداهما: الاستدارة والأخرى وَضَعُ الإصْبَعِ فِي الأذُنِ، وَلَفْظُهُ عندالترمذي: « رأيتُ بلالاً يُؤذِنُ وَيُدُورُ، وَيَتَّبِعُ فَاهُ هُنا وَهنا، وَإِصْبَعَاهُ فِي أذُنِيهِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ: « وَيُدُورُ » فَهُوَ مُدرَجٌ فِي رواية سفيان عن عُونٍ... وساق أبو نُعيم في المستخرج حديث الباب من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق، عن سفيان بلفظ عبد الرزاق من غير بيان، فما أجاد، لإيهامه أنّهما متوافقتان، وقد عرفت ما في رواية عبد الرزاق من الإدراج، وسلامة رواية عبد الرحمن من ذلك 3.

5. وقوع التصحيف في مستخرج أبي نُعيم: من ذلك أَنَّ البخاري قال عَقِبَ حديث جابر في قصة عبدالله بن أُبيّ الذي أُخرج من قبره 4 قال سفيان وقال أبو هارون... قال الحافظ: « كذا وقع في رواية أبي ذر وغيرها، ووقع في كثير من الروايات: « وقال أبو هريرة »، وكذا في مستخرج أبي نُعيم، وهو تصحيف 5.

6- خَلَطُ أمرٍ صحيحٍ بآخرٍ سقيم: ومن أمثلة ذلك: أَنَّ البخاري أخرج حديث الصَّعْبِ بن جثامة في الحِمَى، من طريق ابن شهاب الزُّهري عن عبيدالله بن عبدالله بن عُتبة عن ابن عباس 6 ثم قال: « بلغنا أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) حَمَى النَّقِيعَ... » قال الحافظ: « والقائل هو ابن شهاب، وهو موصولٌ بالإسناد المذكور إليه، وهو مرسلٌ أو مُعضلٌ... ووقع لأبي نُعيم في مستخرجه تَخْبِيْطٌ، فَإِنَّهُ أخرجهُ من الوجه الذي أخرجهُ مِنْهُ

1- الفتح (490/10).

2- حديث رقم 634 من الأذان.

3- الفتح (116/2).

4- حديث رقم 1350 من كتاب الجنائر.

5- الفتح (214/3).

6- حديث رقم 2370 من كتاب المساقاة.

الإسماعيلي، فاقصر في الإسناد الموصول على المتن المرسل، وهو قوله: « حَمَى التَّقِيْعَ ». وليس هذا من حديث ابن عباس عن الصَّعْب، وإِنَّمَا هُوَ بِلَاغٌ لِلزُّهْرِيِّ كَمَا تَقْدَمُ¹
7- دعوى أبي نعيم وقوع التَّصْحِيْفِ فِي الْإِسْنَادِ مِمَّنْ دُونِ الْبُخَارِيِّ: فَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّ الْبُخَارِيَّ قَالَ: « حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ... » ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ² فَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ: « وَزَعَمَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ أَنَّ لَفْظَ قَبِيصَةَ هُنَا تَصْحِيْفٌ مِمَّنْ دُونِ الْبُخَارِيِّ، وَأَنَّ الصَّوَابَ حَدَّثَنَا قَتِيْبَةَ، وَعَلَى هَذَا فَسُفْيَانٌ هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، لِأَنَّ قَتِيْبَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الثَّوْرِيِّ، لَكِنْ لَا أَعْرِفُ لِإِنْكَارِهِ مَعْنَى، إِذْ لَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ السُّفْيَانِيِّينَ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْمَصْنُفُ فِي الْأَدَبِ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى الْقَطَّانِ عَنِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ³. وَرُبَّمَا حَكَى الْحَافِظُ ابْنَ حَجْرٍ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو نُعَيْمٍ، ثُمَّ قَارَنَهُ بِقَوْلِ غَيْرِهِ: فَرَجَّحَهُ عَلَيْهِ أَوْ قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ بِإِلْزَامٍ.
4.

وبعد هذه التعقيبات نكون قد انتهينا من الكلام عن المستخرج علي صحيح البخاري لابو نعيم الأصفهاني ومنتقل للحديث عن مستخرجه علي صحيح مسلم نسأل الله ان يفتح علينا بفتح من عنده وان يلهمنا الصواب والسداد.

¹ - الفتح (45/5).

² - حديث رقم 2905 من الجهاد.

³ - الفتح (94/6) ونقل العيني والقسطلاني اعتراض الحافظ ابن حجر في: العمدة (186/4) وإرشاد الساري (96/5).

⁴ - الفتح (549/3) وأيضاً: (474/1) و (421/8) و (121/9).

المبحث الثالث

المطلب الأول

المستخرج على صحيح مسلم لأبو نعيم

أولاً:(الاسم الكامل لكتابه وسبب تأليفه):

أما اسم الكتاب فهو: المستخرج على صحيح مسلم¹ وقد ذكر أهل العلم هذا الكتاب في الترجمة له رحمه الله تعالى في كتبهم وأما سبب تأليفه لهذا الكتاب فلقد قال الذهبي [مبينا سببا من أسباب الاستخراج على صحيح مسلم]: وهو كتاب نفيس كامل في معناه، فلما رآه الحفاظ أعجبوا به، ولم يسمعه لزروله، فعمدوا إلى أحاديث الكتاب فساقوها من مروياتهم عالية بدرجة، وبدرجتين ونحو ذلك حتى أتوا على الجميع هكذا وسموه "المستخرج على صحيح مسلم" اهـ².

وقال السخاوي: أول من استخرج على مسلم أبو الفضل أحمد بن سلمة، وقد شارك مسلم في كثير من شيوخه، فقد كان رفيقه في الرحلة، ويظهر أن مراد أبي عوانة حيث يورد في مستخرجه طرقا زائدة، ويقول: عنها لم يخرجها، دون إرادة البخاري بذلك لأن كثيرا من تلك الطرق موجودة في صحيحه، ويعد خفاؤها على أبي عوانة حتى يجزم بنفيها عنه. اهـ³. قلت: وقد طبع من هذه المستخرجات: مستخرج أبي عوانة ولم يكمل بل إلى: كتاب اللباسومستخرج أبي نعيم على صحيح مسلم، ولم يكمل بل منه إلى: كتاب الطلاق..

¹ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (ج 468/9) طبقات الحفاظ للسيوطي (ج 423/1) وتدريب الراوي (ج 1/111).

² - سير أعلام النبلاء (ج 568/12).

³ - غنية المحتاج ص 57-58.

ثانياً:

(ثناء العلماء علي المستخرج علي صحيح مسلم وصحة أحاديثه):

قلت ولم أجد من أثنى علي الكتاب علي حد مبلغ غير الثناء علي المصنف وقد سبق في بابه.

ثالثاً:

(التقاسيم والأنواع التي رتب عليها كتابه وعدد احاديثه):

لقد بدء المصنف كتابه بذكر المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم من أخباره عند الاختلاف وإصانة علي الصلاة والسلام بلزوم سنته وسنة الخلفاء المهديين من بعده وبعده باب الهاء ثم ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم ثم كتاب الإيمان واتي علي أبواب الفقه فبدء بكتاب الصلاة وانتهي بكتابه عند كتاب الطلاق ولم يتم.

ولقد بلغ عدد أحاديثه 3516 حديثاً 1.

رابعاً:

(منهجه وشرطه في كتابه):

كان بناء كتابه وشرطه علي أقسام ثلاثة لطبقات ثلاثة من الناس

أما القسم الأول

فإنه نظر رحمه الله أنه يتوخى الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها من جهة نقلتها وعدالتهم وأنقاهم لذلك ولا يوجد في روايتهم اختلاف شديد كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم وغيرهم من حمال الأثار ونقال الأخبار وإن كانوا علي هذه الصفة فغيرهم من أقرانهم ممن ذكرناهم بالإتقان والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة ألا ترى أنك إذا قارنت هؤلاء الثلاثة الذين ذكرناهم عطاء ويزيد وليث بمنصور بن المعتمر وسليمان الأعمش وإسماعيل بن أبي خالد في اتقان الحديث والاستقامة فيه وجدتهم متباينين لهم لا يدانونهم لا شك عند أهل العلم بالحديث في ذلك للذي استفاض عندهم من صحة حفظهم وإتقانهم بحديثهم وإنهم لم يعرفوا ذلك من عطاء ويزيد وليث وإذا وازنت بين الأقران كابن عوف وأيوب السخيتاني مع عوف ابن أبي جميلة وأشعث الحمراي وهما صاحبا الحسن وابن سيرين فابن عون وأيوب صاحبيهما

1 - راجع مقدمة وفهرس الكتاب.

إلا أن البون بينهما وبين الأشعث بعيد بعيد في كمال الفضل وصحة النقل وإن كان ابن عوف وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة عند أهل العلم وأنه ترك التشاغل بتخريج حديث أقوام كعبد الله بن مسور المدائني وعمرو بن خالد وعبد القدوس الشامي ومحمد بن سعيد المصلوب في الزندقة وغيث ابن إبراهيم وسليمان بن عمرو بن داود اللخمي وأشباههم ممن اتهموا بوضع الأحاديث وعرفوا بتوليد الأخبار وكذلك من الغالب على أحاديثه المنكر والغلط أمسك عن حديثه ورواياته مثل عبد الله ابن محرز ويحيى بن أبي أنيسة والجراح بن المنهال أبو العطوف الجزري وعباد بن كثير وحسين بن عبد الله بن ضميرة وعمر بن صهبان ونظرانهم من رواة المناكير والأغاليط

قال وإنما مثلنا هؤلاء في التسمية ليكون تمثيلهم سمة يصدر عن فهمها فلا يتزل بالرجل العالي القدر عن درجته ولا يرفع متضع القدر في العلم فوق منزلته ويوفى كل ذي حق حقه لما ذكر عن عائشة إن النبي (صلى الله عليه وسلم) أمرنا أن نترل الناس منازلهم

57 حدثناه محمد بن الحسين الآجري ثنا عبد الله بن محمد بن عبد الحميد ثنا أبو هشام ثنا ابن يمان عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن ميمون بن أبي شبيب عن عائشة قالت (أمرنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن نترل الناس منازلهم) مع ما نطق به القرآن من قول الله تعالى) وفوق كل ذي علم عليم (يوسف 76

فلما رأيته رحمه الله استقصى وبين وفرق وأوضح ودل على الرجال وأخبر عن أحوالهم وإتقانهم كفى من دونه بجميل نيته ولطيف فطنته التعب الشديد والاشتغال الطويل فعمدنا إلى الأصول التي خرجها والأبواب التي لخصها فتبعنا على كتابه وتراجمه عن شيوخنا كتابا يكون عوضا لمن فاتهم سماع كتابه وذكرت في كتابي شيوخه الذين روى عنهم ذلك الباب أو الحديث حتى انتهى إلى الرجل الذي جمعني وإياه في إسناد الحديث مستعينا بالله على ذلك ومتوكلا عليه في ذلك فنسأل الله العصمة والانتفاع بما أعطى وأولى وأن يجعلنا من أئمة الهدى الذين تمسكوا بالحق وآثروه على غيره إنه ولي قدير (صلى الله عليه وسلم) 1.

ولقد أهني المصنف هذا الكتاب بقوله: (تم الجزء إن شاء الله وهو آخر الكتاب وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلم سمع جميع هذا الجزء على شيخنا الإمام الحافظ محدث الثغر شمس الدين

¹ - مقدمة مستخرج ابو عوانة علي صحيح مسلم (ج 1 / 90/88).

أبي الحجاج يوسف بن خليل بن عبد دمشق أيده الله بسماعه من أبي الحسن الجمال عن أبي علي الحداد عن أبي نعيم بقراءة الإمام الحافظ شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن الدمياطي بدر الدين مروان بن عبد الله بن قرّة الفارقي وأبو عبد الله محمد بن ميمون بن..... المراكشي وعبد الرحيم بن يوسف بن علي دمشقي ومن له..... سمعه على الأصل وذلك في الثاني عشر من شهر..... وستمائة بحلب " " صفحة رقم 174 " " سمع علي هذا الجزء بسماعي من أبي الحسن مسعود بن منصور الجمال بسماعه من أبي علي الحداد بسماعه من..... صاحبه وكاتبه الفقيه الإمام العالم ناصح الدين أبي بكر ابن يوسف بن أبي الفرج الحراني المقرئ الأئمة العلماء شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن الدمياطي وشهاب الدين أبو صالح عبيد الله بن الإمام جمال الدين أبي القاسم عمر بن عبد الرحيم بن العجمي وولده أبو القاسم عمر في السنة الرابعة وفتاة الطنباد كلكلدي وضياء الدين أبو حفص عمر بن محمد بن عمر الخطيب الواعظ وولده أبو العباس أحمد وجمال الدين أبو الفرج بن أبي الحسن بن علوان الدارمي وولده محمد وأبو الحسن يوسف في السنة الثالثة وابن أخيه محمد بن عسكر بن أبي علي بن عسكر الحلبي وأحمد وعبد الرحمن أبناء الإمام محيي الدين أبي المعالي محمد ابن الإمام شرف الدين أبي طالب عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن العجمي وقسم برغش وسروكس وفراجا وفيروز ومتعال بن أبي واقد عتيق سعد الدين الحموي وعماد الدين سليمان بن حياة بن يحيى والشيخ محمود بن علوان بن محمود الوفيان وولدا الشيخ محمود أبو سعد محمد وأبو الحسن محمد وأبو العباس أحمد بن محمد بن أبي القاسم المصري وبدر الدين مروان بن عبد الله بن وفيرة الفارقي وولده عبد الله وسعد الله ومحيي الدين محل بن محمد بن محل ويحيى بن زكريا بن مسعود المنخيان وشرف الدين محمود بن محمد بن أحمد البارقي وأحمد بن محمد بن محمود اليوناني والشيخ علي بن عبد الله بن سعد الله المصوري الضرير المقرئ وعبد بن محمد بن موسى العقدي وابن عبد الله ابن عبد الرحيم السويداوي ومحمد بن قاسم بن أبي الحي الحلبي وفخر الدين عبد الله بن نصر بن عبد الباقي الموصللي والجمال محمد بن محمد بن أبي الفتح الحلبي ومن أتى اسمه في الوجه الآخري لأبي نعيم الحافظ نسخت هذه النسخة من نسخة موجودة بدار الكتب المصرية سنة 417 حديث بقلم الفقير إلى مولاه محمد أحمد فتح الله النساخ بالدار المذكورة وكان الفراغ من نقلها موافق في يوم الأربعاء 19 ربيع الثاني سنة 1350 هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية غفر الله لكتابها ومصححها ومن نظر إليها وجميع المسلمين والحمد لله رب العالمين) أ.ه.

الفصل السابع

أبو عوانة الإسفراييني

(الإمام الحافظ الكبير الجوال صاحب؛ المسند الصحيح؛ الذي خرجه على صحيح مسلم، وزاد أحاديث قليلة في أواخر الأبواب)¹

المبحث الأول

((لمحات من سيرته رحمه الله))

المطلب لأول

حياة المؤلف

أولاً:

نسب المؤلف ومولده ووفاته:

هو أحد رواة الحديث الحافظ يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد النيسابوري أبو عوانة الإسفراييني صاحب المسند الصحيح الذي خرجه على صحيح مسلم وزاد بعض الأحاديث عليه².

¹ - سير أعلام النبلاء (ج 417/14)

² - طبع منه الجزء الأول، والثاني، والرابع، والخامس بدائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن في الهند. والتخريج كما قال الحافظ العراقي: أن يأتي المصنف إلى الكتاب، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه.

قال الحافظ ابن حجر: " وشرطه ألا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندا يوصله إلى الاقرب ".

وربما عز على المصنف وجود بعض الأحاديث، فيتركه أصلاً، أو يذكره من طريق مصنف الأصل.

قال الحافظ ابن كثير: " وقد خرجت كتب كثيرة على الصحيحين، يؤخذ منها زيادات مفيدة وأسانيد جيدة، كصحيح أبي عوانة، وأبي بكر الاسماعيلي، والبرقاني، وأبي نعيم الأصبهاني وغيرهم ".

ولد بعد الثلاثين ومائتين. وتوفي رحمه الله سنة ست عشرة وثلاث مئة¹ وقبره بإسفرايين مزار العالم، ومتبرك الخلق²

وقال غيره: بني على قبر أبي عوانة مشهد بإسفرايين يزار³.

¹ - ترجمته في: تاريخ جرجان: 448، الأنساب: 33 / ب، وفيات الأعيان: 6 / 393 394، مختصر طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي: الورقة 133 / 2، تذكرة الحفاظ: 3 / 779 780، العبر: 2 / 165، دول الإسلام: 1 / 190، مرآة الجنان: 2 / 269 270، طبقات الشافعية للسبكي: 3 / 487 488، البداية والنهاية: 11 / 159، المختصر في أخبار البشر: 2 / 73، النجوم الزاهرة: 3 / 222، طبقات الحفاظ: 327، شذرات الذهب: 2 / 274، الرسالة المستطرفة: 27.

² - مسالك الأبصار في ممالك الأمصار لأحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري، شهاب الدين (المتوفى: 749هـ) (ج 5/460) ويعترض علي قول المصنف مزار العالم، ومتبرك الخلق لأنه لا يجوز التبرك بالقبور والجمادات لما فيه من الشرك بالله تبارك وتعالى ولتحذير النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك حيث قال: ((لعن الله اليهود والنصارى أتخذوا قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد)) وقوله ((لا تجعلوا قبري وثناً يعبد)) أو كما قال صلى الله عليه وسلم.

³ - سير أعلام النبلاء (ج 14 / 419) وعقب قائلاً: هو من صنيع العامة الذين لا علم عندهم، فإن ذلك من البدع المنهي عنها.

فقد أخرج مسلم في " صحيحه " (969) في الجنائز: باب الامر بتسوية القبور، وأبو داود (3218) والنسائي: 4 / 88 89، والترمذي (1049) والحاكم: 1 / 369، والبيهقي: 4 / 3، وأحمد (741) (1061) من طريق أبي وائل، عن أبي الهياج الأسدي قال: قال لي علي بن أبي طالب رضي الله عنه " ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا تدع تمثالا إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته ".

قال الشوكاني في " نيل الاوطار " 4 / 95 في شرح هذا الحديث: في هذا الحديث أن السنة أن القبر لا يرفع رفعا كبيرا، من غير فرق بين من كان فاضلا ومن كان غير فاضل، والظاهر أنه رفع القبور على القدر المأذون فيه محرم، وقد صرح بذلك أصحاب أحمد وجماعة من أصحاب الشافعي ومالك.

وقال الامام محمد بن الحسن الشيباني في كتابه " الآثار " ص 45: أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد عن إبراهيم قال: كان يقال: ارفعوا القبر حتى يعرف أنه قبر فلا يوطأ.

وقال محمد: وبه نأخذ، ولا نرى أن يزداد على ما خرج منه، ونكره ابن يخصص أو يجعل عنده مسجداً أو علم، وهو قول أبي حنيفة.

ومن رفع القبور الداخل تحت الحديث دخولاً أولياً القبر والمشاهد المعمورة على القبور، وهو من اتخاذ القبور مساجد، وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ولعن فاعله كما في الصحيح وكم كان لهذه المشاهد من مفسد يبيكي لها الإسلام، فإن كثيراً من الجهلة قد افتتنوا بها، وظنوا أنها قادرة على جلب النفع ودفع الضر، فجعلوها مقصداً لطلب قضاء الحوائج، وملجأً لنجاح المطالب، وسألوا منها ما يسأله العباد من ربه، وشدوا إليها الرحال، وتمسحوا بها واستغاثوا.. والله المستعان.

ومات معه:

أبو بكر بن أبي داود السجستاني، وقد مر مع والده وزاهد مصر؛ أبو الحسن بنان بن محمد بن حمدان الحمال وصالح بن أبي مقاتل أحمد القيراطي ببغداد ومحدث دمشق؛ أبو بكر محمد بن حريم بن محمد بن عبد الملك العقيلي وشيخ العربية؛ أبو بكر محمد بن السري البغدادي السراج وحافظ بلخ؛ أبو عبد الله محمد بن عقيل بن الأزهر البلخي ومسند هراة؛ أبو جعفر محمد بن معاذ الماليني¹.

ثانياً:

(رحلاته في طلب العلم وذكر شيوخه):

ورحل في طلب الحديث، فسمع بمكة والمدينة، والشام والعراق واليمن والثغور وخرسان وفارس وأصفهانومصر، وسمع منه كبار المحدثين ومصنفيهم، فكان له اهتمام كبير في الرحلة في طلب الحديث.

سمع: يونس بن عبد الأعلى، وعلي بن حرب الطائي، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب، وشعيب بن حرب الضبيعي، وزكريا بن يحيى بن أسد المروزي، وسعد بن مسعود المروزي، وسعدان بن نصر، وعمر بن شبة، وعيسى بن أحمد البلخي، وعلي بن إشكاب، وعبد السلام بن أبي فروة النصيبي - صاحباً لابن عيينة - وعطية بن بقية بن الوليد، وأبا ثور عمرو بن سعد بن عمرو الشعباني - صاحباً لابن وهب - ومحمد بن سليمان ابن بنت مطر، وأبا زرعة الرازي، وأبا جعفر بن المنادي، ومحمد بن عقيل النيسابوري، ومحمد بن إسماعيل الأحمسي، ومحمد بن عبد الله بن ميمون الإسكندراني، وموسى بن نصر الرازي، وأبا سلمة المسلم بن (1) محمد بن المسلم بن عفان الصنعاني الفقيه، حدثه عن عبد الملك بن عبد الرحمن الذماري، وموهب بن يزيد بن موهب الرملي:

حدثني ابن وهب، وأحمد بن محمد بن أبي رجاء المصيبي، وأحمد بن يوسف السلمى، وأحمد بن سعيد الدارمي، وأحمد بن شيبان الرملي، وأحمد بن محمد بن عثمان الثقفي، عن الوليد بن مسلم. وأخطل بن الحكم: عن بقية، وإسماعيل بن عباد الأرسوفي، عن ضمرة، وأحمد بن ملاعب، وأحمد بن الجبار العطاردي، وأحمد بن حسن بن عبد القاسم رسول نفسه - من أصحاب ابن عيينة -

¹ - سير أعلام النبلاء (ج 14/422).

وبجر بن نصر الخولاني، والربيع المرادي، وبشر بن مطر، والحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، وخلقاً كثيراً.

ويتزل إلى أن يروي عن: عبد الله بن أحمد، وعبد الرحمن بن خراش، وعبدان¹.

ثالثاً:

(تلامذة ابو عوانة الأسفرايني):

كما أخذ عن الحافظ أبو عونة مجموعة من رواة الحديث والمصنفين منهم: أحمد بن علي الرازي، وأبو علي النيسابوري، ويحيى بن منصور القاضي، سليمان بن أحمد الطبراني، أبو أحمد بن عدي، أبو بكر الإسماعيلي، حسين بن علي التميمي، أبو مصعب محمد بن أبي عوانة، وأبو أحمد محمد بن أحمد الغطريفي، وأبو نعيم عبد الملك بن الحسن، وإبراهيم بن إسحاق الأماطي².

رابعاً:

(كتب ومصنفات ابو عوانة الأسفرايني):

مسند أبي عوانة بتحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، فائدة: (مسند أبو عوانة، مستخرج أبو عوانة، صحيح أبو عوانة) كتاب واحد!³

- ¹ - راجع من ترجم له وكتاب سير اعلام النبلاء (ج 14/418-419).
- ² - طبقات الشافعية الكبرى (ج 3/478) و سير أعلام النبلاء (ج 14/419).
- ³ - وصدر عن دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م وتكراراً لما سبق في مقدمة التعريف بالمؤلف - طبع منه الجزء الأول، والثاني، والرابع، والخامس بدائرة المعارف العثمانية بمحدر آباد الدكن في الهند. والتخريج كما قال الحافظ العراقي: أن يأتي المصنف إلى الكتاب، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه. قال الحافظ ابن حجر: " وشرطه ألا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندا يوصله إلى الاقرب ". وربما عز على المصنف وجود بعض الأحاديث، فيتركه أصلاً، أو يذكره من طريق مصنف الأصل. قال الحافظ ابن كثير: " وقد خرجت كتب كثيرة على الصحيحين، يؤخذ منها زيادات مفيدة وأسانيد جيدة، كصحيح أبي عوانة، وأبي بكر الاسماعيلي، والبرقاني، وأبي نعيم الأصبهاني وغيرهم " .

خامسا:(ثناء العلماء عليه):

قال الذهبي: الإمام الحافظ الكبير الجوال صاحب؛ المسند الصحيح؛ الذي خرجه على صحيح مسلم، وزاد أحاديث قليلة في أواخر الأبواب **1**.

وقال أبو القاسم الجرجاني: روي بجرجان في سنة اثنتين وتسعين ومائتين **2**.
وقال ياقوت الحموي في؛ معجم البلدان: حج خمس مرات، وكان من أهل الاجتهاد والطلب والحفظ وكان غاية في معرفة الاختلاف والدليل مجتهدا لا يقلد أحداً.
قال الحاكم: من علماء الحديث وأثبتهم، أخذ كتب الشافعيين عن الربيع المرادي والمزني وهو أول من أدخل مذهب الشافعي إسفرايين، وهو ثقة جليل **3**.

¹- سير أعلام النبلاء (ج417/14).

²- تاريخ جرجان (ج490/1).

³- سير أعلام النبلاء (ج420/14) وتذكرة الحفاظ للذهبي (ج3/3).

المبحث الثانيالمطلب الأول

كتابه الصحيح

أولاً:(الاسم الكامل لكتابه وسبب تأليفه):

مستخرج الحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفرائيني وكما ذكر سابقا (مسند أبو عوانة، مستخرج أبو عوانة، صحيح أبو عوانة) كتاب واحد.

روى فيه عن يونس بن عبد الأعلى وغيره من شيوخ مسلم.

وهذا السفر الجليل الذي ألفه الإمام أبو عوانة رحمه الله ثابت النسبة إليه، دون شك أو ريب، فهو أشهر المستخرجات على صحيح الإمام مسلم، وقد تتابع العلماء على نسبته إليه، والنقل عنه، والاستفادة منه، فهو أشهر من أن يُستدل عليه، ولا تكاد تخلو ترجمة للمصنف إلا ويُذكر في مصنفاته هذا المستخرج العظيم والله تعالى أعلم.

ثانياً:(ثناء العلماء علي مستخرجة وصحة أحاديثه):

قال السمعي في ترجمته: « صنف المسند الصحيح على صحيح مسلم بن الحجاج القشيري وأحسن »1.

وقال ابن خلكان في (وفيات الأعيان) والذهبي في (التذكرة) والسبكي في (طبقات الشافعية) والأسدي في (طبقات الشافعية) قالوا جميعاً بترجمته: « صاحب الصحيح المخرج على صحيح مسلم ».

وقال اليافعي في ترجمته: « صاحب المسند الصحيح »2.

1- الأنساب (ج 1/ 223).

2- مرآة الجنان (ج 2/ 202).

وقال السخاوي في مرويات نفسه: « واجتمع له من المرويات بالسماع والقراءة ما يفوق الوصف، وهي تتنوع أنواعاً: أحدها ما رتب على الأبواب الفقهية ونحوها، وهي كثيرة جداً، منها ما تقيده فيه بالصحیح، كالصحيحين للبخاري ومسلم، ولابن خزيمة — ولم يوجد بتمامه —، ولا بي عوناة الأسفراييني وهو وان كان مستخرجاً على ثاني الصحيحين فقد أتى فيه بزيادات طرق، بل وأحاديث كثيرة » 1.

وقال الثعالبي في مقاليد الأسناد: « صحيح أبي عوناة الأسفراييني وهو مستخرج على صحيح مسلم، وزاد فيه طرقاً في الإشارة وقليلاً من المتون » 2 وذكر القنوجي بنحو ما تقدم 3.

وقال الدهلوي في (بستان المحدثين): « صحيح أبي عوناة وهو مستخرج على صحيح مسلم، ويقال المستخرج في اصطلاح المحدثين على الكتاب الذي صنف لاثبات كتاب آخر، على ترتيبه ومتونه وطرق اسناده، ويذكر سنده بحيث يتصل بمصنف ذلك الكتاب ثم شيخه ثم شيخ شيخه وهلم جرا، وإذا ثبت بطرق أخرى كثر الاعتماد عليه والثوق به، ولكن هذا المستخرج إنما يسمى صحيحاً لإتيانه فيه بزيادة طرق وقليل من المتون، ولهذا قد يقال انه كتاب مستقل، ولقد كتب المذهبي منه منتخباً اشتهر كثيراً، سماه (منتقى الذهبي)، وفيه ثلاثون ومائة حديث » 4.

ثالثاً:

(التقسيم والأنواع التي رتب عليها كتابه وعدد احاديثه):

رتبه على كتب الجوامع، بدأه بكتاب الإيمان، وختمه بكتاب اللباس، ثم قسم الكتاب الواحد إلى أبواب، وأورد في كل باب جملة من الأحاديث والآثار 5 وقد بلغ عدد النصوص الواردة بالكتاب (7065) نصاً مسنداً.

1- الضوء اللامع (ج ٨ / ١٠).

2- خلاصة عقبات الأنوار للسيد حامد النقوي (ج 1/ 147).

3- التاج المكلل ص 150.

4- بستان المحدثين (ج 1 / 94-95) وذكر ترجمة مختصرة لابو عوناة.

5- فهرس الكتاب ومقدمة المحقق.

رابعاً:(منهجه وشرطه في كتابه):

أما عن موضوع الكتاب؛ فهو مُستخرج؛ وضعه الإمام أبو عوانة على صحيح مسلم، ومعنى المستخرج هو: أن يعمد مصنف إلى أحاديث كتاب فيرويه بإسناده من غير طريق صاحب الكتاب، وفي ذلك عدة فوائد ولعل من أهمها: الوقوف على هذه الأحاديث من طريق عالية لم يكن قد وقف عليها صاحب الكتاب، وكذلك الوقوف على زيادات في المتن لم تكن موجودة في الكتاب، وتعيين مبهمات كانت في الكتاب الأصلي ولكنها جاءت مسماة من طريق صاحب المستخرج، وغير ذلك من الفوائد التي نبه عليها أهل العلم.

والمطالع لهذا الكتاب يلمح ما يلي:

1. ذكر المصنف في الكتاب أحاديث كثيرة مستقلة أثناء الأبواب، لم يخرجها مسلم في الصحيح، وقد نبه المصنف على كثير منها، وفيها الصحيح والحسن والضعيف والموقوف، وقد نبه على ذلك الحافظان الذهبي وابن حجر رحمهما الله تعالى.
2. قد يقع فيه زيادة في أحاديث، أو تنمة لمحذوف، أو نحو ذلك فهي صحيحة، لكن مع وجود الصفات المشترطة في الصحيح فيمن بين صاحب المستخرج والراوي الذي اجتمع فيه هو وصاحب الأصل
3. قد يقف على أحاديث صحيح مسلم من طريق عالي لم يكن قد وقف عليه صاحب الكتاب.
4. وختمه بكتاب اللباس وأورد في كل باب جملة من الأحاديث؛ كما هي عادة الأئمة.
5. بلغ عدد النصوص الواردة بالكتاب (7065) نصاً مسنداً.

وبهذا نكون قد أنتهينا من الحديث عن كتاب أبو عوانة الأسفراييني ومنهجه في كتابه والله تعالى أعلي وأعلم.

الخاتمة وملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً مزيداً.

التعريف بالموضوع:

لقد صنف الأئمة رحمهم الله جميعاً هذه الكتب التي ذكرناها سلفاً وذكرنا فيها كثيراً من الأحاديث والآثار وأقوال الصحابة والتابعين ، مما لا تكاد تجده في غيرها من الكتب إلا وهي أصل للنقل ، ولقد جعلهم الله رجال قاموا علي حفظ سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم بحفظ الله لها وهيأهم لذلك ولقد اشتهرت كتبهم بين الناس بالصحة ، وتلقتهما الأئمة بالقبول في جملتها ، ولقد قمنا بعرض كل كتاب بمصنفه علي حدة وتعرضنا للتعريف بالمؤلف وكتابه علي ما ورد سلفاً.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تتجلى أهمية هذا الموضوع في العناصر التالية:

- أهمية السنة في هذا الدين وأنها المصدر الثاني للتشريع وينبغي على الأمة العمل على نشرها وبيانها صحيحة للناس بنحو ما نقلت عن النبي صلى الله عليه وسلم.
- أن هذه الكتب التي نقلت إلينا قد نقلت بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم مسندة بأسانيد صحيحة تلقتهما الأمة بالقبول.
- عرض طريقة كل إمام من هؤلاء الأئمة ومنهجه في كتابه وبيان أهمية الكتاب بالنسبة لأهل الحديث عامة والأئمة خاصة.
- أنه ومهما اختلفت طرق هؤلاء الأئمة وشروطهم إلا أنهم ينتهلون من منهل واحد وطريق واحد وهو النبي صلى الله عليه وسلم.
- أن كل إمام من هؤلاء الأئمة يعد حجة في النقل والأستدلال.

وفي الختام يوصي الباحث بعدة أمور ينبغي على القائمين على هذا العلم نشرها وبينها للناس وقبل ذلك ننوه على أن ما ذكرناه من كتب في هذا البحث ليست هي فقط التي كتبت في الصحاح وإنما هذا المطلوب وسوف يعمل الباحث علي إتمام الحديث عن كتب الصحاح التي كتبت وعرضها بذات الطريقة ونشرها قريباً بإذن الله تعالي بعد إذن المشرف جزاه الله خيراً وغفر له

ولوالديه وللمسلمين.

وأما ما يوصي به الباحث فهو ما يلي:

- ينبغي على الجميع الحرص على أخذ السنة والعودة لها ولكتاب الله تعالى حيث فيهما علاج لكل حلول الأمة ومشاكلها.
 - الاعتماد على هذه الكتب في نقل السنة أولى من غيرها من الكتب حيث أهما موثقة بالسند سليمة في المتن.
 - الحرص على تعلم سير الصالحين من أعلام وسلف الأمة وجعلهم قدوات صالحة لأبنائنا وبناتنا في حرصهم على الدين وطلب العلم والزهد والورع.
 - أن الخلاف ومهما حصل بين أهل العلم فإنه خلاف لصالح الدين لا للنفس والأهواء وبذلك ترتفع الأمم ويعلموا قدرها وشأنها.
 - ينبغي على المسلم الرحلة في طلب العلم والحرص عليه وبذل الغالي والنفيس في ذلك وأن يخلصوا العمل لله تعالى لأنه أحرى على البقاء.
 - الحرص على بيان هذه الموروثات الجميلة ونشرها وخدمتها وتقديمها للخاصة والعامّة.
- وختاماً:

نسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يعصمنا من الزلل وأن يوفقنا للخير في القول والعمل وأن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن يكتب لنا القبول وأن يحسن لنا ولكم الختام ويتوفانا وإياكم على الإسلام وأن يجعل هذا العمل حجة لنا لا علينا.

ونسأله تعالى أن يغفر لشيخنا الذي أعطانا من وقته وجهده ولم يقصر معنا في إبداء الرأي والنصح ولوالدي الذان قاموا بالحرص علي وبذل الغالي والنفيس في سبيل طلب العلم وهما الذان أعطوا وما زالوا يقدموا لنا ثمرة جهدهم فأسأل الله أن يطيل في عمرهم على طاعته وأن يختتم لهم بخير ولعمري الذي كان بمثابة الوالد الناصح في غياب الوالد أسأل الله له خير الجزاء وأن يديم عليه العافية والصحة وأن يتم له الشفاء ولمن أستاذاني في داره خلال دراستي أسأل الله أن يجعل بيوثم عامرة بالإيمان سعيدة وبالحخير مملؤة ولجميع من ساعدني بمعلومة في هذا البحث أسأل الله أن يفتح علينا وعليهم وأن يفتح علينا وعليهم فتوح العارفين وأن يعلمنا ما ينفعنا وينفعنا بما علمنا ويزدنا علماً وللمسلمين أجمعين نسأل الله ان يجمعنا بهم في دار كرامته ومستقر رحمته إنه ولي ذلك والقادر عليه والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.....

كتبه العبد الفقير إلى الله
الحسين عبد الغني أبو الحسن أحمد مآجد
غفر الله له ولشيخه ووالديه والمسلمين
تم هذا العمل بتاريخ
14 جمادى الآخر لعام 1435هـ

فهرس المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة لأبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: 840هـ) تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم تحقيق دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم طبعة دار الوطن للنشر، الرياض الطبعة الأولى، 1420 هـ - 1999 م.
3. إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك تصنيف / محمد بن أبي بكر المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي ت / 842هـ تحقيق / أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري الطبعة الأولى - 2006 طبعة / المكتبة الإسلامية بالقاهرة.
4. الآثار لمحمد بن الحسن المؤلف: الامام الحافظ ابي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني المحقق: أبو الوفا الأفعاني دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
5. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ) ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: 739 هـ) حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م.
6. أدب الملاء والاستملاء لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: 562هـ) تحقيق ماكس فايسفايلر طبعة دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، 1401 - 1981.
7. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري لأحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: 923هـ) طبعة المطبعة الكبرى الأميرية، مصر الطبعة: السابعة، 1323 هـ.

8. الإرشاد في معرفة علماء الحديث أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: 446هـ) تحقيق د. محمد سعيد عمر إدريس طبعة مكتبة الرشد - الرياض الطبعة: الأولى، 1409.
9. إسعاف المبطلأ برجال الموطأ لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) طبعة المكتبة التجارية الكبرى - مصر.
10. الأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ) طبعة: دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م.
11. الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (توفي 902 هـ). تحقيق: المستشرق فرانز روزنتال ترجمة التحقيق: الدكتور صالح أحمد العلي طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت. 1407 هـ / 1986 م.
12. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: 762هـ) تحقيق أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم لفاروق طبعة الحديثة للطباعة والنشر الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
13. الأم للإمام الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ) طبعة دار المعرفة - بيروت 1410هـ/1990م.
14. إمام دار الهجرة مالك بن أنس رضي الله عنه العلامة محمد بن علوي المالكي الحسني طبع في دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الاولى 1431 هـ.
15. الأمصار ذوات الآثار لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي شمس الدين أبو عبد الله؛ المحقق: محمود الأرنؤوط طبعة دار ابن كثير 1405هـ / 1985م.
16. إنباء العمر بأبناء العمر لأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) تحقيق د / حسن حبشي الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر 1389هـ، 1969م.

17. الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم لأبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ) طبعة دار الكتب العلمية - بيروت.
18. انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري أحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين حمدي السلفي - صبحي السامرائي مكتبة الخانجي - دار الرشد سنة النشر: 1413 - 1993م.
19. الأنساب لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: 562هـ) عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1962 م.
20. الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: 1386هـ) طبعة المطبعة السلفية ومكبتها / عالم الكتب - بيروت سنة النشر: 1406 هـ / 1986 م.
21. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: 1399هـ) عن بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسي طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
22. بحث الإمام ابن خزيمة ومنهجه في مختلف الحديث في صحيحه إعداد هاني يوسف محمود الجليس إشراف الدكتور أمين القضاة كلية الشريعة جامعة اليرموك بحث ماجستير 2008/2007م.
23. البداية والنهاية لأبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ) طبعة دار الفكر بيروت - لبنان 1407 هـ - 1986 م.
24. بستان المحدثين في بيان كتب الحديث وأصحابها الغر الميامين / للدهلوي نقله من الفارسية للعربية: محمد أكرم الندوي طبعة دار الغرب.
25. بشائر الفرح بتقريب فوائد الإمام الوادعي في علم الرجال والمصطلح المؤلف: عبد الله بن عيسى بن أبكر الموري أبو رواحة طبعة دار الإمام أحمد 2005 - 1426 .

26. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لعلي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى: 628هـ) تحقيق د. الحسين آيت سعيد طبعة دار طيبة - الرياض لطبعة الأولى، 1418هـ-1997م.
27. التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، محمد صديق حسن خان القنوجي البخاري، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، ط 1، 1428 هـ / 2007 م
28. تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان لأبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: 430هـ) تحقيق: سيد كسروي حسن طبعة دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، 1410 هـ-1990م.
29. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ) تحقيق: عمر عبد السلام التدمري طبعة دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة الثانية، 1413 هـ - 1993 م.
30. تاريخ التراث العربي لسزكين؛ الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؛ سنة النشر: 1991م.
31. تاريخ بغداد لأبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ) تحقيق الدكتور بشار عواد معروف طبعة دار الغرب الإسلامي - بيروت الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002 م.
32. تاريخ بغداد وذيوله أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ) طبعة دار الكتب العلمية - بيروت دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا الطبعة: الأولى، 1417 هـ.
33. تاريخ جرجان للحافظ حمزة بن يوسف السهمي (ت: 427)، بتحقيق الشيخ العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، مصورًا عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بجيدرآباد، الهند، المطبوعة سنة 1369.

34. تاريخ دمشق لأبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: 571هـ) تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي طبعة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عام النشر: 1415 هـ - 1995 م.
35. تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري المؤلف: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: 571هـ) الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة: الثالثة، 1404هـ.
36. تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والآسانيد=التقاضي لحديث الموطأ و شيوخ الامام مالك- في اخره ما لم يذكر في الموطأ لابو عمر يوسف بن عبد البر النمري الاندلسي- اخره روايه: يحيى بن يحيى عن الامام مالك طبعه مصر سنه 1350هـ.
37. التحرير في المعجم الكبير المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: 562هـ) المحقق: منيرة ناجي سالم الناشر: رئاسة ديوان الأوقاف - بغداد الطبعة: الأولى، 1395هـ - 1975م.
38. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى لأبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (المتوفى: 1353هـ) طبعة دار الكتب العلمية - بيروت.
39. تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (على ترتيب المنهاج للنووي) لابن الملتن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: 804هـ) تحقيق عبد الله بن سعاف اللحياني طبعة دار حراء - مكة المكرمة الطبعة الأولى، 1406هـ.
40. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) أبو قتيبة نظر محمد الفارياي الناشر: دار طيبة.
41. تذكرة الحفاظ للذهبي طبعة دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1998م.
42. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لأبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: 544هـ) تحقيق ابن تاويت الطنجي وعبد القادر الصحراوي وغيرهم طبعة مطبعة فضالة - المحمدية - المغرب الطبعة الأولى.

43. تزيين الممالك بمقاب الإمام مالك لجلال الدين السيوطي / تحقيق هشام بن محمد حيجر طبعة دار الرشاد الحديثة الدار البيضاء / الطبعة الأولى 1431 هـ.
44. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق طبعة دار البشائر — بيروت الطبعة الأولى — 1996م.
45. التعليق الممجد على موطأ محمد (شرح لموطأ مالك برواية محمد بن الحسن) لمحمد عبد الحي بن محمد عبد الحلیم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (المتوفى: 1304هـ) تعليق وتحقيق: تقي الدين الندوي أستاذ الحديث الشريف بجامعة الإمارات العربية المتحدة طبعة دار القلم، دمشق الطبعة الرابعة، 1426 هـ — 2005 م.
46. تعليق التعليق على صحيح البخاري أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزقي الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار — بيروت، عمان — الأردن الطبعة: الأولى، 1405.
47. تفسير القرآن العظيم لأبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ) تحقيق سامي بن محمد سلامة طبعة دار طيبة للنشر والتوزيع الطبعة: الثانية 1420هـ — 1999 م.
48. تقييد المهمل وتمييز المشكل؛ المؤلف: الغساني، أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الجياني الأندلسي المالكي تحقيق علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس طبعة دار عالم الفوائد الطبعة: الأولى 1421 هـ — 2000 م.
49. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: 629هـ) تحقيق كمال يوسف الحوت طبعة دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1408 هـ — 1988 م.
50. التكملة لكتاب الصلة ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (المتوفى: 658هـ) تحقيق: عبد السلام الهراس الناشر: دار الفكر للطباعة — لبنان سنة النشر: 1415هـ — 1995م.

51. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافي الكبير أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) طبعة دار الكتب العلمية الطبعة: الطبعة الأولى 1419هـ. 1989م.

52. تلخيص تاريخ نيسابور أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ) تلخيص: أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري الناشر: كتابخانه ابن سينا - طهران عربيه عن الفرنسية: د/ بجهن كريمي - طهران.

53. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ) تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري طبعة وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب 1378هـ.

54. تهذيب التهذيب لأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) طبعة: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند الطبعة: الطبعة الأولى، 1326هـ.

55. تهذيب الكمال في أسماء الرجال يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزني (المتوفى: 742هـ) تحقيق د. بشار عواد معروف طبعة مؤسسة الرسالة - بيروت.

56. تيسير مصطلح الحديث المؤلف: أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الطبعة: الطبعة العاشرة.

57. الثقات والمجروحين لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (المتوفى: 354هـ) طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية طبع بدائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن الهند الطبعة: الأولى، 1393 هـ = 1973.

58. الجامع الكبير - سنن الترمذي لمحمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ) تحقيق: بشار عواد معروف طبعة دار الغرب الإسلامي بيروت - لبنان 1998م.

59. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، 1422هـ.

60. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ) تحقيق د. محمود الطحان طبعة مكتبة المعارف - الرياض.

61. الجرح والتعديل لأبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ) طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بجيدر آباد الدكن - الهند دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة الأولى، 1271 هـ - 1952 م.

62. حصول التفريغ بأصول التخريج للمحدث أحمد الغماري.

63. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: 430هـ) طبعة السعادة - بجوار محافظة مصر (القاهرة)، 1394هـ - 1974م.

64. حوار الشيخ شعيب الأرناؤوط مع شبكة السنة وعلومها - الشبكة العنكبوتية.

65. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحي الحموي الأصل، الدمشقي (المتوفى: 1111هـ) طبعة دار صادر - بيروت.

66. خلاصة عقبات الأنوار للسيد حامد النقوي مصادر الحديث الشيعية.

67. دول الإسلام لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي شمس الدين أبو عبد الله تحقيق: حسن إسماعيل مروة - محمود الأرناؤوط دار صادر الطبعة الأولى 1999 م.

68. ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر - تاريخ ابن خلدون لعبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: 808هـ) تحقيق خليل شحادة طبعة دار الفكر، بيروت الطبعة: الثانية، 1408 هـ - 1988 م.

69. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث» لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ) تحقيق عبد الفتاح أبو غدة طبعة دار البشائر - بيروت الطبعة: الرابعة، 1410هـ، 1990م.

70. الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك المراكشي (المتوفى 703هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، و د. محمد بن شريفة، و د. بشار عواد طبعة دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى 1433هـ.

71. رجال صحيح مسلم لأحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن منجويه (المتوفى: 428هـ) تحقيق: عبد الله الليثي طبعة دار المعرفة - بيروت الطبعة: الأولى، 1407.

72. الرحلة في طلب الحديث (العلم) لأبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ) المحقق: نور الدين عتر الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، 1395هـ.

73. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لأبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسيني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (المتوفى: 1345هـ) تحقيق محمد المنتصر بن محمد الزمزمي طبعة دار البشائر الإسلامية الطبعة: السادسة 1421هـ-2000م.

74. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لأبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسيني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (المتوفى: 1345هـ) تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي طبعة دار البشائر الإسلامية الطبعة السادسة 1421هـ-2000م.

75. الروض المعطار في خبر الأقطار أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحميري (المتوفى: 900هـ) المحقق: إحسان عباس الناشر: مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت - طبع على مطابع دار السراج الطبعة: الثانية، 1980 م.

76. سنن ابن ماجه المؤلف: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: 273هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
77. سنن أبي داود المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّاجِسْتَانِي (المتوفى: 275هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
78. السنن الكبرى لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرَوُجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ) تحقيق محمد عبد القادر عطا طبعة دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م.
79. سؤالات السلمي للدارقطني لمحمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (المتوفى: 412هـ) تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي الطبعة: الأولى، 1427 هـ.
80. سير أعلام النبلاء للذهبي تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط طبعة مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة، 1405 هـ / 1985 م.
81. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العسكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: 1089هـ) تحقيق محمود الأرنؤوط طبعة دار ابن كثير، دمشق - بيروت الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م.
82. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد الناشر: مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2003م.
83. شرح الموطأ للدكتور عبد الكريم الخضير و المنتقى شرح الموطأ لأبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: 474هـ) الناشر: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر الطبعة: الأولى، 1332 هـ.

84. شرح علل الترمذي المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السّلامي، البغدادي، ثمّ الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ) المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن الطبعة: الأولى، 1407هـ - 1987م.
85. شرح علل الترمذي لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السّلامي، البغدادي، ثمّ الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ) تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد طبعة مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن الطبعة الأولى، 1407هـ - 1987م.
86. شرح كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب لابن خزيمة للشيخ محمد حسن عبد الغفار.
87. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ) المحقق: شعيب الأرنؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الثانية، 1414 - 1993م.
88. صحيحُ ابن خُزَيْمة لأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: 311هـ) حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ وَقَدَّمَ لَهُ: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي الناشر: المكتب الإسلامي الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م.
89. صلة الخلف بموصول السلف المؤلف: شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن محمد بن سليمان بن الفاسي بن طاهر الروداني السوسي المكي المالكي (المتوفى: 1094هـ) المحقق: محمد حجي طبعة دار الغرب الإسلامي 1408هـ.
90. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمائته من الإسقاط والسقط لعثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ) تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر طبعة دار الغرب الإسلامي - بيروت الطبعة: الثانية، 1408هـ.
91. الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين لأحمد محرم الشيخ ناجي الطبعة الخامسة.
92. طبقات الحفاظ تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة 1973.
93. طبقات الحفاظ لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، 1403هـ.

94. طبقات الحنابلة لأبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: 526هـ) تحقيق محمد حامد الفقي طبعة دار المعرفة - بيروت.
95. طبقات الشافعية، (طبقات بن هداية الله) لأبو بكر بن هداية الله الحسيني، تحقيق عادل نويهض، طبعة دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 3، 1402 هـ / 1982 م.
96. طبقات الشافعية الكبرى اج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771هـ) تحقيق د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو طبعة هجر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الثانية، 1413هـ.
97. طبقات الفقهاء الشافعيين (طبقات الشافعيين) لابو الفداء ابن كثير مكتبة المدينة.
98. العبر في خبر من غير لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ) تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول طبعة دار الكتب العلمية - بيروت.
99. عمدة القاري شرح صحيح البخاري المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفى بدر الدين العيني (المتوفى: 855هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
100. عمدة القاري شرح صحيح البخاري لأبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفى بدر الدين العيني (المتوفى: 855هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
101. عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته لمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (المتوفى: 1329هـ) طبعة دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الثانية، 1415 هـ.
102. غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833هـ) طبعة مكتبة ابن تيمية.

103. غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج و القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر طبع في كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، الرياض الطبعة الأولى. 1425 هـ • المحقق: د. جمال فرحات صاوي. تأليف الحافظ أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي.

104. فتح الباب في الكنى والألقاب لأبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدى (المتوفى: 395هـ) تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي طبعة مكتبة الكوثر - السعودية - الرياض الطبعة: الأولى، 1417هـ - 1996م.

105. فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز طبعة دار المعرفة - بيروت، 1379.

106. فهرسة ابن خير الأشبيلي فيها يعرف ابن خير الكتب التي كانت شائعة، وتدرس في عصره، وهي كتب المختارات، والدواوين كالأصمعيات، والمفضليات، وكتاب الحماسة لأبي تمام، وأشعار الهذليين، وبيتمة الدهر، ودواوين ذي الرمة، والأعشى والمتنبي، وسقط الزند والزمريات للمعري.

107. فيض القدير شرح الجامع الصغير المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: 1031هـ) الناشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر الطبعة: الأولى، 1356.

108. الكامل في ضعفاء الرجال لأبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: 365هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان الطبعة: الأولى، 1418هـ-1997م.

109. الكتاب: تنوير الحوالك شرح موطأ مالك لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) الناشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر عام النشر: 1389 - 1969 هـ.

110. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون مصطفى بن عبد الله كاتب جلي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: 1067هـ) طبعة مكتبة

المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية) 1941م.

111. كشف المغطا في فضل الموطا المؤلف: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: 571هـ) المحقق: محب الدين أبي سعيد عمر العمروي الناشر: دار الفكر - بيروت.

112. لسان الميزان لأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) تحقيق دائرة المعارف النظامية - الهند طبعة مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان الطبعة الثانية، 1390هـ / 1971م.

113. لسان الميزان لأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) طبعة دائرة المعارف النظامية - الهند ومؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان الطبعة الثانية، 1390هـ / 1971م.

114. لمحات في أصول الحديث للدكتور محمد أديب صالح طبعة المكتب الإسلامي الطبعة السادسة 1997م.

115. المجمع المؤسس للمعجم المفهرس لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي طبعة دار المعرفة.

116. مجموع الفتاوى لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: 728هـ) تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية عام النشر: 1416هـ / 1995م.

117. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: 360هـ) تحقيق د. محمد عجاج الخطيب طبعة دار الفكر - بيروت الطبعة الثالثة، 1404هـ - 0

118. مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ) المحقق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع دار النشر: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق - سوريا الطبعة: الأولى، 1402هـ - 1984م.

119. مختصر طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي تحقيق أكرم البوشي - إبراهيم الزبيق
طبعة مؤسسة الرسالة لعام 2008م.

120. المختصر في أخبار البشر لأبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد
ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: 732هـ) طبعة المطبعة
الحسينية المصرية الطبعة الأولى.

121. مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم للعلامة سراج الدين
ابن الملقن. تحقيق ودراسة: عبد الله بن حمد اللحيان - سعد بن عبد الله بن عبدالعزيز آل حميد
طبعة دار العاصمة للنشر والتوزيع المملكة العربية السعودية.

122. المدخل إلى كتاب الإكليل المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن
حمديوه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ)
المحقق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد الناشر: دار الدعوة - الاسكندرية.

123. المدونة الكبرى هي مجموعة من الأسئلة والأجوبة عن مسائل الفقه وردت للإمام مالك،
ورواها عبد السلام بن سعيد التنوخي الملقب بسحنون (240هـ / 854م) طبعة دار النوادر
بيروت 1434هـ - 2013م.

124. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان لأبو محمد عفيف
الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (المتوفى: 768هـ) وضع حواشيه: خليل
المنصور الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1997
م.

125. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار المؤلف: أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي
العمري، شهاب الدين (المتوفى: 749هـ) الناشر: الجمع الثقافي، أبو ظبي الطبعة: الأولى،
1423 هـ.

126. مستخرج أبي عوانة أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني
(المتوفى: 316هـ) تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي الناشر: دار المعرفة - بيروت الطبعة:
الأولى، 1419هـ - 1998م.

127. المستدرك على الصحيحين أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، 1411 - 1990م.

128. مسند الإمام أحمد بن حنبل بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ) تحقيق شعيب الأرنؤوط إشراف د / عبد الله التركي طبعة مؤسسة الرسالة.

129. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: 292هـ) وأشترك في تحقيقه عدة محققين طبع في مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة الطبعة: الأولى، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م).

130. المسند المختصر الصحيح من السنن بنقل العدل عن العدر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم = صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

131. مشارق الأنوار على صحاح الآثار لعياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، أبو الفضل (المتوفى: 544هـ) طبعة المكتبة العتيقة ودار التراث.

132. مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُسَيتي (المتوفى: 354هـ) تحقيق: مرزوق على ابراهيم طبعة دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة الطبعة: الأولى 1411 هـ - 1991 م.

133. مصطلح الحديث لابن عثيمين رحمه الله.

134. معجم البلدان لياقوت الحموي طبعة دار صادر - بيروت الطبعة: الثانية، 1995 م.

135. معجم المصنفات الواردة في فتح الباري؛ المؤلف: مشهور بن حسن آل سلمان - رائد بن صبري؛ حالة الفهرسة: غير مفهرس؛ الناشر: دار الهجرة؛ سنة 1412هـ / 1991م.

136. المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة لأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) تحقيق محمد شكور المياديني طبعة مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، 1418هـ - 1998م.
137. معجم المؤلفين لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: 1408هـ) طبعة مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
138. المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (رواية البرقاني) لأحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي تحقيق: زياد محمد منصور الناشر: مكتبة العلوم والحكم سنة النشر: 1410 - 1990.
139. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح لعثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ) تحقيق نور الدين عتر طبعة دار الفكر - سوريا، ودار الفكر المعاصر - بيروت 1406هـ - 1986م.
140. معرفة علوم الحديث لأبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ) تحقيق: السيد معظم حسين طبعة دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الثانية، 1397هـ - 1977م.
141. المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: 277هـ) تحقيق أكرم ضياء العمري طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الثانية، 1401هـ - 1981م.
142. مقدمة الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لأحمد شاكر.
143. مقدمة الجرح والتعديل للإمام الحافظ أبي محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة (327هـ).
144. منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد أبو زكريا يحيى بن إبراهيم بن أحمد بن محمد أبو بكر بن أبي طاهر الأزدي السلماسي (المتوفى: 550هـ) تحقيق محمود بن عبد الرحمن قذح طبعة مكتبة الملك فهد الوطنية الطبعة: الأولى، 1422هـ / 2002م.

145. مناهج المحدثين للدكتور / سعد بن عبد الله الحميد (حفظه الله) اعتمني بهأبو عبيدة ماهر صالح آل مبارك طبعة دار علوم السنة.

146. المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور تأليف: أبو الحسن عبد الغافر الفارسي الحافظ تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز ومحمد كاظم المحمودي الطبعة الأولى - 1989 م طبعة دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

147. المنتخب من علل الخلال أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ) تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد طبعة دار الراجعية للنشر والتوزيع.

148. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ) تحقيق محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا طبعة دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، 1412 هـ - 1992 م.

149. المنتقى من السنن المسندة المؤلف: أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري الجاور بمكة (المتوفى: 307هـ) المحقق: عبد الله عمر البارودي الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت الطبعة: الأولى، 1408 - 1988م.

150. المنتقى من السنن المسندة لأبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري الجاور بمكة (المتوفى: 307هـ) تحقيق عبد الله عمر البارودي الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت الطبعة الأولى، 1408 - 1988.

151. موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان المؤلف لأبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: 807هـ) المحقق: محمد عبد الرزاق حمزة الناشر: دار الكتب العلمية.

152. موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعمله جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري - أحمد عبد الرزاق عيد - محمود محمد خليل طبعة عالم الكتب الطبعة: الأولى، 1417 هـ / 1997 م.

153. موسوعة شروح الموطأ لكل من مالك / ابن عبد البر / ابن العربي (تحقيق د: عبد الله التركي) تشمل هذه الموسوعة: موطأ مالك - التمهيد (لابن عبد البر) - الاستذكار (لابن عبد البر) - القبس (لابن العربي) طبعة دار هجر.

154. موطأ الإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179هـ) صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان عام النشر: 1406 هـ - 1985 م.

155. الموطأ برواياته الثمانية بزباداتها وزوائدها وإختلاف ألفاظها تحقيق سليم بن عيد الهلالي أبو أسامة طبعة مجموعة الفرقان التجارية 2003 - 1424 .

156. ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1963 م.

157. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: 874هـ) طبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

158. نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الأملعي في تخريج الزيلعي المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: 762هـ) قدم للكتاب: محمد يوسف البُنوري صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجان، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري المحقق: محمد عوامة الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة - السعودية الطبعة: الأولى، 1418هـ/1997م.

159. النكت على كتاب ابن الصلاح لأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي طبعة عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، 1404هـ/1984م.

160. النكت على مقدمة ابن الصلاح لأبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: 794هـ) تحقيق د. زين العابدين بن محمد بلا فريج طبعة أضواء السلف - الرياض الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.

161. نيل الأوطار المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ) تحقيق: عصام الدين الصبابطي الناشر: دار الحديث، مصر الطبعة: الأولى، 1413هـ - 1993م.

162. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: 1399هـ) طبع بعناية وكالة المعارف الجليلية في مطبعتها البهية استانبول 1951 أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.

163. الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: 764هـ) تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى طبعة دار إحياء التراث - بيروت عام النشر: 1420هـ - 2000م.

164. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ) تحقيق: إحسان عباس طبعة دار صادر - بيروت لبنان.

فهرس الموضوعات

الرقم	الموضوع
1.	المقدمة.
2.	الفصل الأول: الموطأ للإمام مالك.
3.	المبحث الأول: لمحات من سيرته رحمه الله تعالى.
4.	المبحث الثاني: كتابه الصحيح.
5.	الفصل الثاني: صحيح ابن خزيمة.
6.	المبحث الأول: لمحات من سيرته رحمه الله تعالى.
7.	المبحث الثاني: كتابه الصحيح.
8.	الفصل الثالث: صحيح ابن حبان.
9.	المبحث الأول: لمحات من سيرته رحمه الله تعالى.
10.	المبحث الثاني: كتابه الصحيح.
11.	الفصل الرابع: المستدرک علی الصحيحین للحاکم.
12.	المبحث الأول: لمحات من سيرته رحمه الله تعالى.
13.	المبحث الثاني: كتابه الصحيح.
14.	الفصل الخامس: المنتقى لأبن الجارود.
15.	المبحث الأول: لمحات من سيرته رحمه الله تعالى.
16.	المبحث الثاني: كتابه الصحيح.
17.	الفصل السادس: المستخرج على الصحيحين لأبو نعيم.

المبحث الأول: لمحات من سيرته رحمه الله تعالى.	.18
المبحث الثاني: كتابه الصحيح (المستخرج على صحيح البخاري).	.19
المبحث الثالث: كتابه الصحيح (المستخرج على صحيح مسلم).	.20
الفصل السابع: المستخرج على صحيح مسلم لأبو عوانة الأسفرايني.	.21
المبحث الأول: لمحات من سيرته رحمه الله تعالى.	.22
المبحث الثاني: كتابه الصحيح (المستخرج على صحيح مسلم).	.23
الخاتمة وملخص البحث.	.24
فهرس المصادر والمراجع.	.25
فهرس الموضوعات.	.26